بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية



أثر المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي

في الوطن العربي

دراسة حالة " الأردن والجزائر والسودان واليمن "

(1990-2010)

إعداد

مازن حسين فالح حوامدة

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد نوفل

حقل التخصص – الاقتصاد السياسي

2013/5/21

أثر المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي في الوطن العربي

دراسة حالة "اليمن والأردن والسودان والجزائر"

إعداد

مازن حسين فالح حوامدة

بكالوريوس العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية

جامعة الحسين بن طلال

٢٠٠٩

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم السياسية/ اقتصاد سياسي دولي في جامعة اليرموك، إربد-الأردن

وافق عليها:

الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل ....مشرفاً

أستاذ العلاقات الدولية والدبلوماسية

الأستاذ الدكتور "محمد رضا محمود" شحاده خلف..عضواً

أستاذ العلاقات الدولية والدبلوماسية- جامعة العلوم التطبيقية

الدكتور خالد مفضي الدباس..عضواً

أستاذ العلوم السياسة- جامعة اليرموك

تاريخ المناقشة

٢٠١٣/٧/٢٥

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أساتذتي الكرام على ما قدموا لي من معرفة

أهدي هذا العمل إلى أمي وأبي وأخواني

وإلى جامعتي

وإلى كل من ساندني

الشكر والتقدير

بعد الحمد والشكر لله تعالى الذي وفقني في إكمال هذا العمل أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل على اهتمامه وتوجيهاته العلمية التي أولاها لي أثناء كتابة الرسالة وتفضله في الإشراف على هذا العمل .

كما يسعدني أن أقدم الشكر والعرفان إلى أعضاء اللجنة الكريمة الأستاذ الدكتور محمود خلف والدكتور خالد الدباس على تكرمهم في مناقشة هذه الرسالة وإبداء التوصيات والملاحظات القيمة على هذا العمل .

وكما أتوجه بالشكر الجزيل لجميع أساتذة القسم وزملائي الطلبة .

الباحث

مازن حوامد ة

الموضوع	فهرس المحتويات	الصفحة

قائمة الجداول

الملخص بالعربية

حوامدة، مازن حسين، أثر المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي في الوطن العربي رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، 2013م

(المشرف : أ. د. أحمد نوفل)

سعت الدراسة إلى الإجابة عن المشكلة البحثية واختبار فرضية الدراسة في معرفة طبيعة وحدود العلاقة بين المديونية الخارجية والاستقرار السياسي في دول الدراسة (اليمن، الأردن السودان، الجزائر) خلال الفترة الزمنية المحددة من 1990 – 2010، وذلك باستخدام عدة مناهج انطلاقا من مبدأ التكامل المنهجي حيث تم التركيز على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي التحليلي،وذلك للتمكن من قراءة متغيرات الدراسة بكافة أبعادها عبر الحدود الزمنية للدراسة وبشكل تحليلي بالاعتماد على المؤشرات ثم قياسها كميا في بلدان الدراسة. ليتبين من خلال ذلك معامل الارتباط الكمي الذي يكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، ولقد تم التوصل إلى نتيجة عامة مفادها أن العلاقة الإرتباطية بين المديونية الخارجية والاستقرار السيلسي ليست ذات اتجاه واحد ، فقد ثبتت صحة فرضية الدراسة في بعض مؤشرات المتغيرين ولم تثبت صحة الفرضية لمؤشرات الأخرى للمتغيرين ، ذلك عند دراسة دول الدراسة منفردة ومجتمعة، وذلك الاختلاف المجتمعات المدروسة من حيث الظروف الاقتصادية والسياسية التي لها التأثير الكبير على طبيعة المتغيرات، وكذلك المتغيرات الوسيطة التي تحكم العلاقة وتحد اتجاهاتها.

وهذا يشير إلى أن المديونية الخارجية قد تؤدي إلى تعزيز الاستقرار السياسي في ظروف معينة وقد تؤدي إلى تدهور الاستقرار السياسي من جهة أخرى، والضابط في ذلك مدى توفر الشفافية والعدالة المستندة إلى التشريعات التي تسير من خلالها هذه القروض في الأهداف التي تخدم التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : المديونية الخارجية، الاستقرار السياسي، الوطن العربي ، الاقتصاد السياسي الدولي.

تمهيد :

لقد ظهرت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي وذلك نتيجة للسياسات التمويلية الخاطئة التي أتبعتها تلك الدول في تمويل التنمية، بالإضافة إلى استمرارها في الاستهلاك والاستيراد بدرجة تفوق الإنتاج والتصدير والادخار، وقد صاحب ذلك بيئة خارجية غير مواتية تمثلت في تفاقم شروط الإقراض وتدهور أسعار سلع التصدير الرئيسية لتلك الدول.

الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى تفاقم العجز الجاري لميزان المدفوعات وتفاقم أزمة المديونية الخارجية، وقد ظهرت مشكلة المديونية لكثير من البلدان النامية كأهم التحديات التي تواجهاها في البلدان المدينة، حيث مشكلة المديونية تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي لكثير من تلك البلدان، لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية كمعدل النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة.

من هنا جاءت هذه الدراسة لبحث أثر المديونية الخارجية على الأستقرار السياسي في البلدان العربية من خلال التعرف الى مشاكل البلدان العربية المدينة المترتبة نتيجة التزاماتها اتجاه الجهات الدائنة كسداد الديون المستحقة والخدمات المترتبة عليها وإعادة جدولة الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى انعكاسها على الاستقرار السياسي.

حيث إن دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي في هذه البلدان تكتسب أهمية من حيث أنها تشكل بيئة آمنه ومستقرة لحفظ النظام والبقاء عليه.

أولاً : أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع له أهمية كبيرة على الصعيد النظري والعملي:

1. على الصعيد النظري، تحاول الدراسة التعرف إلى مفهوم المديونية الخارجية ومصادر التمويل الأجنبية وبيان مفهوم إعادة جدولة الديون، وحجم المديونية للدول العربية (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) ومدى تأثيرها في الاستقرار السياسي في تلك الدول بهدف الوصول إلى نتائج تبين أثر المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي أو عدمه.

2. أما على الصعيد العملي، فإن الحديث عن مشكلة المديونية الخارجية وأعباءها الاقتصادية وبالتالي آثارها السياسية والاجتماعية يعتبر من الموضوعات المهمة ومجال البحث في المنطقة العربية، وبالتالي هذه الدراسة تقدم تجربة يمكن الاستفادة منها وتعميمها على دول عربية أخرى .

3. وسواء على الصعيد النظري أو العملي يلاحظ نقصاً كبيراً في المكتبة العربية للدراسات التي تعالج هذا الموضوع علمياً وبالتالي فان هذه البحث يساهم في إضافة علمية في هذا الموضوع.

4. إضافة الى ذلك تأتي أهمية الدراسة من أنها تتناول دول عربية (الأردن ، السودان، الجزائر ، اليمن) مجالاً للدراسات والتطبيق، فهي دول لها أهميتها السياسية والجغرافية والاقتصادية.

ثانياً : مشكلة الدراسة

لجأت العديد من البلدان النامية إلى سياسة الاقتراض الخارجي منذ زمن بعيد، نتيجة لتقلص مدخراتها المحلية، وقد تفاقمت هذه الديون على نحو خطير منذ أوائل الثمانينات، بحث أصبحت عاملاً يهدد الدول المدينة ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل يهددها سياسياً واجتماعيا. وعادة ما يتم اللجوء إلى الاقتراض لسد الفجوة في الموارد المحلية وعجز موازين المدفوعات مما سبب عرقلة التنمية الاقتصادية نتيجة زيادة أعباء تلك الديون الخارجية.

وقد لجأت معظم الدول العربية إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية ذلك بالاتفاق مع الدول الدائنة أو المؤسسات المالية الدولية على إطالة مدة السداد، والوصول إلى شروط أخرى تسدد بها هذه الديون في المستقبل.

كما تهتم مشكلة الدراسة من خلال توضيح للآثار السياسية والاجتماعية الناتجة عن تفاقم المديونية الخارجية. وما يتبع ذلك من آثار على الاستقرار السياسي في الدول العربية مجال البحث .

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما أثر المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي في الوطن العربي ؟
- هل تأثير المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي بنفس الأثر في دول الدراسة ؟

ثالثاً : حدود الدراسة

أولاً : البعد الزماني : تعالج الدراسة تأثير المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي في الدول العربية (الأردن ، السودان، الجزائر، اليمن)، في حدود الفترة (1990 – 2010) ذلك لإعطاء فترة مناسبة وكافية للحكم على تأثير حجم المديونية على الاستقرار السياسي في هذه البلدان ، ولغاية المقارنة العلمية خلال فترة الدراسة، والتوصل إلى معرفة طبيعة واتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرين . ولأن بداية التسعينيات بدأت تتبلور مشكلة المديونية الخارجية في تلك الدول، وشهدت هذه الدول مع مطالع التسعينيات أحداث سياسية أثرت على استقرارها.

ثانيا : البعد المكاني : دراسة حالة كل من (الأردن و السودان و الجزائر واليمن) وجعلها إطارا للقيام بإثبات فرضية الدراسة.

رابعاً : أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة للكشف عن العلاقة الأرتباطية بين مشكلة المديونية الخارجية وأثرها على الاستقرار السياسي، ويمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي :

1. التعرف إلى مفهوم المديونية الخارجية وأبرز مؤشراتها وكيفية قياسها، ومعرفة بدايات مشكلة المديونية الخارجية في البلدان العربية (دول الدراسة).

2. التعرف إلى مؤشرات الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي وطرق قياسها.

3. التعرف إلى العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في البلدان العربية (دول الدراسة)

4. التعرف على نصيب الدول العربية من المديونية الخارجية.

5. معرفة العلاقة الأرتباطية بين ارتفاع معدلات المديونية الخارجية وعلاقتها باستقرار الحكومات وتغييرها وحوادث العنف السياسي والشعبي التي تساهم في عدم الاستقرار السياسي.

6. الوصول إلى نتائج علمية تثبت أو تنفي علاقة بين المتغيرين في البلدان موضع الدراسة .

خامساً : فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية وهي أن هناك علاقة بين المديونية الخارجية (المتغير المستقل) والاستقرار السياسي (المتغير التابع) وأنها علاقة ارتباط عكسية " كلما زادت المديونية الخارجية للدول العربية قلة ظاهرة الاستقرار السياسي "

وبالتالي تسعى الدراسة لاختيار هذه الفرضية من خلال معرفة علمية للتأكد من صحتها وبالتالي إثباتها أو دحضها واثبات عكسها.

سادساً : منهجية الدراسة

إن الدراسات الاجتماعية والعلوم الإنسانية الدولية والوطنية ، تحتاج إلى أكثر من منهج بحثي لإثبات فرضيتها ذلك بسبب شمولها وتنوع متغيراتها . وهذه الدراسة لا تخرج عن هذا الاتجاه، فقد قام الباحث في مسح لأهم المصادر الأولية والثانوية التي تعينه على القيام بدراسة الفرضية وإثباتها من خلال استخدام :

1. المنهج الوصفي التحليلي : لتحليل المديونية من خلال دراسة المديونية الخارجية في البلدان العربية (الأردن ، الجزائر ، السودان ، اليمن) وتحليل ظاهرة الاستقرار السياسي

من حيث المفهوم وأبعاد الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة في حالة الاستقرار في تلك البلدان .

2. المنهج المقارن: يدرس هذا المنهج توزيع الظواهر الاجتماعية في الدول المتخلفة ومقارنة كلية لمعرفة أوجه الشبة والاختلاف بين الأنماط الرئيسية بناء عليها الاستخلاص نتائج دقيقة يستند عليها لتقديم توصيات حقيقية . يأتي استخدام هذا المنهج من خلال تتبع ظاهرة المديونية الخارجية في أحدى الدول العربية ومقارنتها مع دولة أخرى من حيث الحجم ومدى تأثيرها على الاستقرار السياسي في كل دولة من دول الدراسة.

3. المنهج الإحصائي التحليلي : من خلال استخدام معامل ارتباط "بيرسون" الذي يعد من أكثر معاملات الارتباط استخداما، للكشف عن مدى وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين من حيث شدة درجة هذه العلاقة واتجاهها ، ذلك من أجل إثبات فرضية الدراسة من خلال الحصول على مؤشرات رقمية لمتغيراتها.

سادساً : الأدبيات السابقة

1. كتاب بعنوان " **فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات** " **هيثم صاحب عجام وآخرون، 2006.**

تتناول هذا الكتاب المكون من تسعة فصول أهمية التمويل والاستثمارات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتبعها في مناقشة مصادر التمويل المختلفة للتنمية، وبعد أن أستعرض المصادر المحلية للتمويل، ولقد تم التطرق والتأكد على أهمية المصادر الأجنبية للتمويل والتي تشمل القطاع الخاص (أفراد وشركات) والقطاع العام والمنظمات الدولية ، ويتناول الكتاب أنواع القروض وتصنيفاتها وشروط الإقراض المختلفة، وتناولت الدراسة حجم الزيادات المطردة وتراكم الديون الخارجية على الدول النامية وتعاظمها سنوياً ذلك من حيث الكم وتوزيعها الجغرافي، وصولاً إلى مناقشة لمشكلة قياس الديون الخارجية وأعبائها وذلك بمقارنة حجم الديون مع النتائج المحلي الإجمالي وعوائد الصادرات، وأخيراً تحديد المستويات الحرجة للمديونية الخارجية التي لا يجوز تخطيها.

2. دراسة بعنوان " **انعكاسات المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية غير النفطية** " **رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تشرين، سوريا،2003، للباحث محمد بلال حافظ.**

تناولت هذه الرسالة تأثير المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ثلاثة عشر دولة عربية غير نفطية يمثل سكانها ما نسبته 80% من سكان الوطن العربي، وتوصلت الدراسة من خلال استخدام منهج التحليل الوصفي إلى تفاقم مشكلة المديونية

وكذلك خدمة الدين، وتفاقم تأثيراتها السلبية على الاقتصاديات العربية، وكذلك بينت إن هذه الدول لم تنتهج سياسة رشيدة من أجل حل مشكلة المديونية أو تخفيضها.

3. دراسة منار محمد الرشداني " **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن** " **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 86، 2003.**

تناولت الدراسة سياسات التكيف الهيكلي دراسة حالة الأردن، من خلال برامج التكيف الهيكلي التي شرع الأردن في تبنيها عام 1989، والوقوف على الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الأردن والتي أدت في المحصلة إلى اللجوء إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وتستعرض نتائج وآثار برامج التكيف الهيكلي وربطها في الحالة السياسية في الفترة الزمنية 1989 – 1999، وتخلص الدراسة إلى وجود علاقة بين تطبيق سياسات التكيف الهيكلي وبروز عدد من الآثار السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في الأردن.

4. دراسة بعنوان " **أزمة المديونية الخارجية في الدول العربية والأفريقية** " **خضير حسين خضير، 2002.**

يتحدث هذا الكتاب عن أزمة المديونية الخارجية خلال الفترة 1980 – 1997 ذلك نظراً لما شهدته تلك الفترة من تزايد حدة أزمة الديون الخارجية وتفاقم أعبائها وتشوه هيكلها. ويتم التركيز عليها من خلال التوقف على أسبابها، أزمة المديونية بالدول العربية والأفريقية ونتائجها وتقويم جدوى علاج الأزمة وأساليبها، التي تمثلت في إعادة الجدولة للديون المستحقة. حيث قام الباحث في بيان دور نادي باريس ونادي لندن في إطار إدارتها لأزمة

الديون الخارجية وبيان الصعوبات التي واجهت الدول النامية عامة والدول العربية والأفريقية منها في مفاوضاتها لإعادة الجدولة.

ودراسة العوامل المؤثرة في قدرة الدول على السداد، من خلال استعراض الكثير من الدراسات المتخصصة في هذا المجال. ودراسة الانعكاسات المستقبلية لعملية إعادة الجدولة على عبء الدين الخارجي خلال الفترة 1991 – 2004.

5. دراسة بعنوان " أزمة المديونية الخارجية للجزائر – أسبابها وآثارها، الهاشمي بوجعدار، 1999.

تناولت الدراسة أزمة المديونية الخارجية في الجزائر ، واستعرضت الأسباب الحقيقية للأزمة، الداخلية منها والخارجية، وما أحدثته من آثار سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، كتدهور القدرة الذاتية للاستيراد وتراجع معدلات الاستثمار والنمو وتزايد البطالة والتضخم وانخفاض مستوى المعيشة.

6. كتاب " **الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة المديونية الخارجية " بالتطبيق على بعض الدول العربية، مجدي محمود شهاب. 1998.**

أستعرض الكتاب طبيعة أزمة الديون الخارجية وتطور حجم الأزمة وأعباء خدمتها وأسباب تطور أزمة الديون الخارجية حيث قسم الأسباب إلى داخلية وخارجية، وتناول الكتاب دور نادي باريس في لأعادة جدولة الديون من خلال تناول الأطر الأساسية لإعادة جدولة الديون وتناول

الكتاب دور صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح الاقتصادي في مفاوضات نادي باريس وعرض التطورات في آلية إعادة الجدولة.

وقام الباحث في دراسة حالة كل من مصر وتونس والمغرب، وخلصت الدراسة إلى أن الدين الخارجي ليس المعيق الوحيد للتنمية، بل يوجد الكثير من المصاعب تتمثل في وجود سياسات اقتصادية خاطئة وغير محددة.

7. كتاب " **مشاكل التمويل والاقتراض الخارجي ودور التكامل الاقتصادي العربي لآثار والبدائل، يوسف محمد بادي،** 1994.

تناول الكتاب تطور آثار المديونية الخارجية للدول العربية " 1980 – 1989 " من خلال استنزاف الموارد المالية والبشرية على حساب النمو والاستقرار الاقتصادي، وتفاقم مشكلة البطالة والتضخم وزيادة العجز في الموازين التجارية وموازين المدفوعات في أغلب الدول العربية، وأستعرض الكتاب آثار وتطور الاستثمارات والأرصدة العربية في الخارج، وتناول الكتاب البدائل لمواجهة مأزق المديونية الخارجية وحماية الاستثمارات والأرصدة العربية في الخارج، وخلصت الدراسة إلى أن أغلب البلدان العربية تعتبر مدينة للدول المانحة والمنظمات الدولية المانحة ، وزاد من أزمتها غياب آليات التكامل الاقتصادي العربي مما جعلها تمر في حالة من التفكك والتدهور الاقتصادي.

8. كتاب بعنوان " **أزمة المديونية الخارجية للدول النامية بين التبعية الاقتصادية وتشابك المصالح** " **يمن محمد الحماقي، 1987.**

تناول الكتاب أزمة المديونية الخارجية للدول النامية لعام 1982 م، من حيث العوامل المسببة لها حيث قسمت إلى العوامل من جانب الدول المتقدمة والعوامل من جانب الدول النامية، وتستعرض الدراسة الخطوات التي اتخذت من جانب كل من الدول النامية والمتقدمة لمواجهة المشكلة، وتتناول الدراسة دور كل من التجارة والاستثمارات في تحديد مدى تشابك المصالح بين الدول المدينة والدائنة.

وخلصت الدراسة إلى رغبة حكومات الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة في معالجة مشاكل الدول المدينة، وتشترط الخطط التي ترسم لمواجهة مشكلة تفاقم مديونية الدول النامية " مزيد من تحرير التجارة والتكامل ".

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد :

يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة، من خلال التمهيد للمفاهيم الواردة في الدراسة وطرح لأهم النظريات المفسرة لظواهر الدراسة ، ولقد تم استخدام المنهج التاريخي والتحليل الوصفي ، و تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : المديونية الخارجية، الذي يتطرق إلى مفهوم الاقتراض الخارجي وأهم النظريات المفسرة لعملية الاقتراض والتطرق لأهم مصادر التمويل الخارجي والآثار المترتبة على المديونية الخارجية على اقتصاديات البلدان النامية.

المبحث الثاني : الاستقرار السياسي، يتناول هذه المبحث ظاهرة الاستقرار السياسي كمفهوم والعوامل المؤثرة على ظاهرة الاستقرار السياسي والتعرف على أهم مؤشرات الاستقرار السياسي

المبحث الأول : المديونية الخارجية

تمهيد :

لقد عانت اقتصاديات الكثير من البلدان النامية من حالة الهشاشة والتبعية للبلدان الرأسمالية والتخلف التنموي، وذلك نتيجة وقوعها تحت السيطرة الاستعمارية ، وما ترتب عليها من تدهور للأوضاع السياسية والاقتصادية لهذه الدول الأمر الذي مهد إلى تبعية اقتصادية وسياسية للبلدان المتقدمة، وفي ظل مسعى البلدان النامية للوصول إلى التنمية المستدامة المطلوبة إلا أنها واجهة عقبة ضعف الاقتصاد الوطني عن تلبية هذه المتطلبات ، وهو ما أدى في البلدان النامية إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي والتي رأت فيه الوسيلة الأفضل لتنمية الاقتصاد المحلي .

ونتيجة لواقع الاقتصاد العالمي في فترة السبعينات الذي حققت فيه البلدان المتقدمة فائضاً اقتصاديا ضخماً، الأمر الذي أدى في هذه البلدان إلى توجيه الفائض المالي إلى البلدان النامية وذلك من خلال تشجيع مؤسسات التمويل الأجنبي والبنوك التجارية الدولية في تقديم التسهيلات المالية على شكل قروض ومساعدات ولذلك لمساعدتها في الوصول إلى التنمية المنشودة في البلدان النامية.

لقد شهدت بداية عقد الثمانينات بداية أزمة المديونية الدولية وذلك نتيجة لعمليات الإقراض الكبير في فترة السبعينات، فبدأت ملامح هذه الأزمة عندما أعلن الكثير من البلدان المدينة عدم مقدرتها على الوفاء في التزاماتها اتجاه البلدان الدائنة وكان أبرزها المكسيك عام 1982 ونتيجة لذلك تأثرت ثقة مؤسسات التمويل الدولية في مقدرة هذه البلدان المادية في تغطيت التزامات أي عملية إقراض مستقبلية ونتيجة لذلك قامت هذه المؤسسات في مواجهة هذه الأزمة بفرض العديد من الشروط والإجراءات التي يجب أن تطبقها هذه البلدان للحصول على هذا التمويل.

ولازالت أزمة الديون الخارجية للدول النامية تمثل أحدى التحديات العامة والرئيسة التي تواجه الدول الدائنة والمدينة على السواء، ومع تزايد الديون الخارجية وجد عدد كبير من الدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص صعوبة في الاستمرار في خدمة ديونها حيث انه في بعض الأحيان تتجاوز التزاماتها قدرتها على السداد.

لقد أدى ارتفاع خدمة الديون إلى استنزاف حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي مما ألحق الضرر بشكل رئيس في الخطط التنموية لهذه الدول ، كما أدت الزيادة في الديون الخارجية للدول النامية إلى ارتفاع نسبة الديون على الناتج المحلي الإجمالي ، وسيتم دراسة هذا المبحث من خلال خمسة مطالب وبالشكل التالي :

المطلب الأول : التعريف بالمديونية الخارجية

شكلت المديونية الخارجية هاجساً كبيرا بالنسبة للدول النامية، وذلك بعد بروز أزمتها في ثمانينات القرن الماضي ، وما تبعها من مشكلات اقتصادية تفوق قدرات اقتصاديات البلدان المدينة، وكان لتعدد مصادر الإقراض والجهات المانحة وانتقالها من الدول إلى المنظمات الدولية المعنية في الاقتصاد الدولي، والى البنوك التجارية الدولية مما نتج عنه تعدد في المفاهيم والبيانات الإحصائية المتصلة في الإقراض الخارجي من هنا فإنه من الضروري تحديد المقصود بالديون الخارجية حيث يشار إلى أهم التعريفات في هذا السياق :

أولاً: تعريف الاقتراض الخارجي:

إن المقصود بالاقتراض الخارج هي تلك المبالغ التي اقتراضها اقتصاد قومي ما والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها ويكون الدفع أما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرغة عنها أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة[1].

ويعرف البنك الدولي القروض الخارجية بأنها المواد المالية التي تحصل عليها الدولة، وتكون قابلة للتسديد في العملات الأجنبية أو سلعة معينة يتم الاتفاق عليها[2].

ويعرف الدكتور عماد موسى• **الديون الخارجية:** بأنها القيمة الحالية للمطلوبات المالية المستحقة على المقيمين في دولة معينة لأطراف خارجية، مما يؤدي يقتضي دفع الفائدة والمبالغ المقترضة بالمستقبل [3].

وفي في السنوات الأخيرة ظهرت مجموعة من التعريف التي تناولت ظاهرة المديونية الخارجية كمفهوم ونظرا لعدم وجود مفهوم موحد مجمع علية، فقد تكونت مجموعة عمل عام 1984 تضم كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية، حيث قامت مجتمعة بوضع تعريف موحد في تقريرها السنوي وهو :

---

[1] زكي، رمزي، الديون والتنمية، القاهرة – مصر ، دار المستقبل العربي، 1985م، ص57

[2] طريف، خليل فريد، قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية، عمان - الأردن : منشورات البنك المركزي، 1984م، ص9.

• أستاذ الاقتصاد في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (الكويت) .

3 الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، بيروت : الأكاديمية العربية للعلوم. 2006، ص181.

"إجمالي الديون الخارجية في بلد معين يساوي في تاريخ معين، مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تقضي إلى عملية دفع يؤديها مقيمو دولة ما، والتي تتضمن الالتزام بتسديد أصول الديون متبوعا بالفوائد أو من دونها، أو تسديدها الفوائد مع الأصل أو بدونه "[1]. حيث أطلق على هذا التعريف بالمركزي لأنه يشمل كافة العناصر الأساسية المكونة للمديونية الخارجية.

من هنا فإنه يتضح بأن الديون الخارجية هي من مصادر خارجية، أما من دول أو منظمات دولية أو البنوك التجارية الدولية، يتم الاتفاق مع حكومة البلد المدين ممثلة في إحدى مؤسساتها، ويتم الاتفاق على صورة الإقراض أما على شكل سلع وخدمات أو مبالغ مالية نقدية و تقيم هذه القروض في العملة الأجنبية وتكون في غالب الأحيان في الدولار الأمريكي مما يضع البلد المتلقي للقروض لتقلبات أسعار الصرف التي تتقلب صعوداً و نزولاً ، مما ينعكس على تكاليف خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) الذي قيم بعملة لا بد من دفعها باحتياطيات النقد من العملات الأجنبية وهو ما يكون له الأثر الكبير على واردات الصادرات والاحتياطيات من العملة الأجنبية.

ويأخذ الدين الخارجي عدة أشكال مثل السندات والاذونات وأدوات السوق النقدية، إضافة إلى القروض والائتمان التجاري والودائع [2].

ثانيا : أنواع القروض الخارجية :

يمكن تقسيم القروض الخارجية إلى ما يلي :

[1] حتمات، محمد، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر، على شبكة الانترنت
/ figh / files / economics / 7f. dochttp://www.kantakj.com ، ص5

[2] منشورات الأمم المتحدة، إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الاسكوا : حالة الأردن ولبنان، النيورك، 2005،

1) **من حيث الفترة الزمنية :قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل :**

تقوم الجهات الدولية المقرضة عادة بتقديم القروض قصيرة الأجل للدول المتلقية للقروض وتستحق الدفع في مدة لا تزيد عن سنة، مع إمكانية القيام في تجديد منح القروض ويتميز هذا النوع من الديون بارتفاع تكاليفه، وتلجأ إليه الدول عندما لا تتمكن من الحصول على القروض طويلة الأجل[1].

أما النوع الثاني : القروض طويلة الأجل، فهي القروض التي تزيد فترة السماح في السداد إلى أكثر من سنه، وقد تزيد عن عشرة سنوات، ويقدم هذا النوع من القروض كل من الحكومات والمنظمات المالية الدولية. ويتسم هذا النوع من القروض بانخفاض تكاليفه وكثرة تسهيلاته، ولقد اخذ حيزا كبيرا من ديون الدول النامية.

2) **من حيث الجهة المقرضة، ديون رسمية وديون خاصة.**

تقسم القروض من خلال الجهة التي تقدم القروض ، ديون رسمية وهي التي تقدمها الحكومات والمنظمات الدولية و الإقليمية و تعرف هذه الديون بأنها ميسرة بسبب طول مدة القرض ووجود فترة سماح مناسبة وانخفاض معدل الفائدة، وتكون هذه القروض لتمويل مشروعات محددة[2].

---

[1] العقلا، محمد علي، مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية، الإسكندرية – مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 1999م ،ص15

[2] الرفاعي : حسين، 2006، أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي، حالة الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، ص10.

أما الديون الخاصة : فهي القروض التي تأخذ الصفة التجارية من قبل المصارف التجارية وتعتبر هذه القروض ذات شروط قاسية بالمقارنة بالقروض الرسمية من حيث انخفاض فترة السماح وارتفاع سعر الفائدة.

ثالثا : مؤشرات قياس أعباء الدين :

1. نسبة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات :

لقد اعتمد هذا المؤشر على أساس إن حصيلة الدول من صادراتها السلعية والخدمية هي المصدر الرئيس للنقد الأجنبي على أساس أن الدين الخارجي لا بد من دفعة من إيرادات النقد الخارجي حيث تعتبر حصيلة الصادرات من أهم ما يمكن استخدامه لمعرفة تطور حجم عبء الديون الخارجية ، و تم تحديد نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات في الوضعية الطبيعية عند 165% فما دون حيث تعتبر الدولة عند هذه النسبة غير مثقلة بالديون [1].

2. نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي :

إن الناتج القومي يعد المرتكز الرئيس لكل النشاطات التي تجري في اقتصاد الدولة، حيث إن التطور في أي نشاط اقتصادي لابد أن ينعكس في تطور الناتج القومي الإجمالي. وتعد هذه النسبة من أكثر المؤشرات دلالة، وذلك لارتباطه بمتغير أساسي وهو الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية ، فكلما ارتفعت نسبته فان ذلك يؤدي إلى قيام الدول النامية بصورة مستمرةبتحويل أجزاء كثيرة من ناتجها القومي للدول الدائنة التزاما بديونها الخارجية.

[1]. غفار، كاظم، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، عمان، الأردن، منشورات مجلس الوحدة الاقتصادية، 1986م، ص31.

تم وضعة نسبة 50% فأكثر خطاً تعتبر الدولة التي تتجاوزه مثقلة بالديون وفي حالة حرجة تنذر في مخاطر اقتصادية يجب مواجهتها مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد لهذه الدول على التمويل الخارجي في حل مشاكلها الاقتصادية[1].

3. نسبة مدفوعات الفائدة إلى صادرات السلع والخدمات :

يوضح هذا المؤشر الجزء الذي تقطعه مدفوعات الفائدة من حصيلة صادرات السلع والخدمات. حيث يعني أن القدرة على الاستيراد أصبحت أكثر تأثيرا بالتقلبات في أسعار الصادرات فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة العبء الناتج عن اقتراض رأس المال الأجنبي. إن النسبة الطبيعية لمدفوعات الفوائد إلى الصادرات التي تعتبر عندها الدولة ذات مديونية منخفضة 12% فما دون وعند تجاوزها 20% تعتبر الدولة مثقلة بالديون[2].

4. نسبة خدمة الدين إلى الصادرات السلع و الخدمات :

إن الارتفاع في معدل خدمة الدين يؤدي إلى تزايد الأعباء التي يتحملها اقتصاد الدولة المدينة بالقياس لحصيلة صادراتها من السلع والخدمات، على أن الصادرات هي المصدر الرئيسي للحصول على العملات الأجنبية حيث يكون معدل خدمة القروض (الفوائد + الأقساط المستحقة) فكلما كان عائد الصادرات كبيراً مقارنه مع متطلبات خدمة الدين مضافاً إليها متطلبات الأستيراد كان الوضع الاقتصادي سليماً و العكس صحيحا.

---

[1] العقلا : مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية، ص24.

2 غفار : المديونية الخارجية وأثرها على التنمية في الوطن العربي ص31.

المطلب الثاني : الدافع النظري للجوء إلى التمويل الخارجي

بعد تحرر معظم البلاد النامية من سيطرة الاستعمار وحصولها على الاستقلال السياسي، التي ورثت أنظمة الحكم فيها حالة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وحينما بدأت في السعي لمواجهة مشاكل التخلف و التحرر من التبعية للدول الصناعية المتقدمة والسعي إلى تحقيق التنمية المنشودة عن طريق وضع البرامج الاستثمارية لرفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص الفجوة بين اقتصادياتها واقتصاديات الدول المتقدمة .

إلا أنها واجهة عدة مشاكل كان من أبرزها تدني معدلات الادخار المحلي وانخفاض حصيلة الصادرات من ناحية أخرى. وزيادة الطلب على الاستيرادات اللازمة لسد متطلبات الاستثمار والاستهلاك من ناحية أخرى مما أدى في الدول النامية إلى اللجوء للتمويل الخارجي من خلال الاعتماد على الموارد الخارجية لتمويل التنمية ولقد كان مبررها وجود فجوة في الموارد المالية والتي تمثلت في نموذج الفجوتين التاليتين:

أولاً : فجوة التمويل المحلية (الفجوة الادخارية)

تتمثل في فجوة التمويل المحلية بين حجم الادخار المحلي وحجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف، حيث انه كلما كان معدل الادخار يقل عن معدل الاستثمار الذي تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية زادت الفجوة المحلية، وهو ما عرف في الفجوة الادخارية الأمر الذي يبرر اللجوء إلى التمويل الخارجي من اجل سد هذه الفجوة[1].

[1] العبادي : ميساء، 2001، القروض ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، ص 11.

لقد عانت البلاد النامية من ضعف الادخار المحلي وذلك بسبب انخفاض الدخل الفردي وسوء توزيع الدخل بين الإفراد من جهة أخرى، وهو ما ينعكس على قدرة الدولة على الإنتاج ويعود سببها إلى انخفاض حجم الاستثمارات المطلوبة لعملية النمو الاقتصادي.

من هنا فانه وفي ظل اتساع الفجوة المحلية بين الادخار المحلي ومعدلات الاستثمار المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية . أدى إلى عجز هذه الدول عن تحقيق معدلات النمو الاقتصادي التي تخطط لها تلك الدول ، مما يؤدي إلى[1] اللجوء إلى التمويل الأجنبي الذي يمثل تعويضا عن عجز المدخرات المحلية كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو المطلوبة وزيادة الاستثمارات وزيادة القدرة الاستيرادية من السلع الرأسمالية وهو ما يؤدي حسب هذه المدرسة، إلى زيادة الاستثمارات وبتالي زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي.

نتيجة لذلك فقد قامت معظم البلاد النامية في الإفراط في الاقتراض الخارجي دون وجود ضوابط لعملية الاقتراض. وكان نتيجة ذلك على المدى المتوسط إلى زيادة الفجوة الادخارية وإحداث مشاكل حادة في السيولة.

ثانياً : فجوة التجارة الخارجية [2]:

تمثل التجارة الخارجية مصدرا هاما للحصول على النقد الأجنبي بالنسبة للكثير من البلدان النامية بالإضافة إلى حصولها على السلع التي لا يمكن إنتاجها في داخل الدولة . الا أن عجز الواردات عن تحصيل ما أمكن من النقد الأجنبي ، يعمل على تخفيض معدل النمو الاقتصادي

---

[1] عدنان ، يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، عمان – الأردن، دار المناهج للنشر، 2011م، ص34

[2] العيساوي، عبد الكريم، التمويل الدولي: مدخل حديث ، عمان ، الأردن ، دار الصفا للنشر ، 2012 ، ص 18.

ولما للعملات الأجنبية من أهمية في تمويل مشترياتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية الأمر الذي ينعكس على صورة عجز في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لسد الفرق بين قيمة الصادرات والواردات [1].

إن فجوة النقد الأجنبي الناتجة عن الفجوة التجارية تنعكس سلبيا على معدلات الادخار وذلك لعدم قدرة الاقتصاد المحلي على استيراد السلع الرأسمالية، وفي ظل عدم القدرة علي إنتاج تلك السلع اللازمة لتنمية الاستثمار، مما يؤدي إلى الحاجة للتمويل الخارجي (القروض والمساعدات) للنهوض في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة مستوى الاستثمار [2].

المطلب الثالث : مصادر التمويل الدولي

لقد تنوعت مصادر تقديم التمويل الدولية التي توجه أغلب برامجها إلى البلدان النامية و من أهم مصادر التمويل الدولي هي:

1. المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية وتعرف في المصادر الرسمية الجماعية، حيث تقدم القروض ضمن شروطا تضعها وهي قروض ميسرة نسبيا مقارنه بشروط مصادر التمويل الأخرى[3] .

2. المساعدات بين حكومتين أو بين هيئات حكومية في دولتين وتعرف في المصادر الرسمية الثنائية.

---

[1] غفار : المديونية الخارجية وأثرها على التنمية في الوطن العربي ص19.

[2] الرفاعي : أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الأردن، ص8

[3] عجام، ميثم صاحب وآخرون، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، اربد – الأردن، دار الكندي، 2006م، ص65.

3. البنوك التجارية في الدول المتقدمة، حيث تزايد أهمية هذا المصدر في السبعينات وأصبحت من أهم مصادر التمويل الدولي لعدد كبير من الدول النامية حيث تطورت العلاقة بين البنوك التجارية والدول النامية و بدأت في قبولها للودائع وتطورت إلى منح قروض قصيرة الأجل ومن ثم التمويل التجاري بضمانات رسمية وأصبحت تمنح قروض متوسطة الأجل.

شكلت الديون من البنوك التجارية الدولية جزءً كبيراً من إجمالي الديون للدول النامية وذلك بعد التوسع في مجال القروض من البنوك التجارية للبلدان النامية، حيث تحولة إلى منح قروض طويلة الأجل وهي قروض ذات شروط أكثر صعوبة من القروض الرسمية التي لا تأخذ في الاعتبارات السياسية والاجتماعية داخل الدولة المقترضة، بل تركز على الاعتبارات الاقتصادية.

2. دور المؤسسات الدولية في عملية الإقراض الدولية :

لقد دعت الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية للاجتماع في مدينة بريتون وودز في الولايات المتحدة عام 1944، للاتفاق على نظام نقدي دولي جديد بغية تأمين الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي. وتهدف اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods) إلى إيجاد نوع من الثبات في السياسات النقدية وأسعار الصرف بين دول العالم عبر وضع البنية التحتية لتنقل رؤوس الأموال بين الدول كأساس لتسهيل التجارة العالمية فكانت نتيجة الاتفاقية إنشاء المؤسسات الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)[1].

حيث أوكل إلى الصندوق في بدايات عهدة مهمة الحفاظ على نظام مستقر للمدفوعات الدولية، في حين أوكل إلى البنك مهمة إعادة بناء الدمار الناتج عن الحرب في البلدان الأوروبية.

[1] بيرتيون وودز ، على شبكة الأنترنت ، 2009/3/29 ، http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/97d8b985-4

أولا : صندوق النقد الدولي :

يعد صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات الدولية الذي أسس بعد معاهدة بريتون ودز 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي وهو يشتمل في عضويته جميع بلدان العالم 187عضوا [1]، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة الرئيسية في النظام النقدي الدولي حيث يشتمل نطاق عملة على نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات مما يسهل العمليات التجارية بين بلدان العالم، ويعمل الصندوق من خلال الأنشطة المختلفة على سير الاقتصاد العالمي بأقصى درجة ممكنه من السلاسة ومساعدة البلدان الأعضاء في مواجهة المشاكل الاقتصادية حيث يسعى الصندوق لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية والمالية ومساعدة البلدان الواقعة في الأزمات الاقتصادية للخروج منها، ويسعى الصندوق في تحقيق أهدافه المتمثلة في مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة المشاكل الاقتصادية من خلال العمل من أجل استقرار الاقتصاد العالمي بشكل عام والعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف من خلال وضع وصفات وسياسات وبرامج للدول المعنية يجبر الدول الأعضاء التي تواجه أزمة على إتباعها لكي تستفيد من سياسات الإقراض التي يتبعها الصندوق. ويسعى إلى تشجيع التعاون الدولي في المجال النقدي عن طريق مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتعاون، والتشاور في تسوية مشاكل النقد العالمية. ولتحقيق هذه الأهداف يقوم الصندوق بما يلي :

1. متابعة ومراقبة سير الاقتصاد العالمي والاقتصاديات القطرية وإعطاء إشارات تحذيرية عند وجود بوادر لأزمة اقتصادية.

[1] العيساوي : التمويل الدولي، ص100.

تسهيلات الإقراض التي يقدمها صندوق النقد الدولي

1. اتفاقيات الاستعداد الائتماني : تمثل هذه الاتفاقيات سياسات الإقراض في الصندوق. حيث يعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأشيرة للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق وذلك ضمن حدود معينة، على مدى فترة تتراوح (12 ، 18)شهرا في العادة. لتصحيح ما يواجهه من تحديات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات [1].

2. تسهيل الصندوق الممدد : يعد الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقا لتسهيل الصندوق الممدد بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من الصندوق إلى حد معين على مدى فتره تتراوح بين ثلاثة إلى أربع نوات في العادة. لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد أماكن الضعف في ميزان المدفوعات.

3. تسهيل النمو والحد من الفقر : وهو تسهيل في سعر الفائدة، التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي. يهدف إلى مساعده أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مزمنة في الاقتصاد الكلي.

4. تسهيل الاحتياطي التكميلي : يوفر هذا التسهيل تمويل إضافي قصير الأجل الى أعضاء الصندوق في حالة الصعوبات الاستثنائية في ميزان المدفوعات التي يترتب عليها خروج رؤوس الأموال من الدولة العضو. ويوفر هذه التسهيل ائتمانا يقدر في 140% من حصة العضو عند توافر الأسباب الأستخدامة. وكما يتضمن هذا التسهيل سعر الفائدة على القروض. بموجب تسهيل الاحتياطي تكميلي، إضافة إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

[1] العيساوي : التمويل الدولي ، ص 109.

5. مساعدات الطوارئ : لقد استحدثت هذه المساعدات لتمكين الدول الأعضاء من معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عند حدوث الأزمات المفاجئة كالكوارث الطبيعية التي لا يمكن التنبؤ بها، وقد توسع هذا النوع من المساعدات عام 1995 لتغطية الصراعات المسلحة والحروب التي أدت إلى ضعف مؤسسات الدولة المالية والإدارية.

ثانيا : البنك الدولي

لقد تأسس البنك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وكنتيجة لمعاهدة بريتون وودز عام 1945 بهدف ترتيب الأوضاع المالية والاقتصادية وإعادة أعمار أوروبا .

بدأ البنك أعمالة عام 1946 بوصفة مؤسسة مالية دولية تمارس أعمالها من واشنطن بهدف مساعدة في إعادة أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت جهود الأعمار الموضوع الرئيسي في عمل البنك، إلا أنه حدث تغيير في عمل البنك حيث تم التركيز على تخفيف حدة المشكلات الاقتصادية التي تمر بها البلدان النامية حيث يهدف إلى تنمية وتعمير الدول المنضمة إليه التي تحتاج إلى المساعدة في إنشاء المشاريع الكبيرة التي تساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها يبلغ عدد أعضاءه 187 عضوا وهم أعضاء صندوق النقد الدولي، إذ يشترط على أي دولة حتى تصبح عضوا في البنك يجب أن تنضم أولاً إلى صندوق النقد الدولي[1].

يتكون البنك الدولي من مجموعة تشمل خمسة مؤسسات مالية دولية متعددة الأطراف هي:

[1] خويلدي، السعيد، مجموعة البنك الدولي وآلياتها في مجال التنمية، القاهرة – مصر، دار النهضة العربية، 2008م، ص5.

1. البنك الدولي للتنمية والتعمير [1] :

يعتبر نواة البنك الدولي و أكبر المجموعات المكونة له تأسس عام 1944. حيث يقوم بتقديم القروض والمنح للبرامج والمشاريع التي لها انعكاسا على التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

2. مؤسسة التمويل الدولية

أنشأت مؤسسة التمويل الدولية في عام 1956 بهدف العمل مع القطاع الخاص و تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

3. الوكالة الدولية للتنمية :

أنشأت هذه الهيئة التي فعلت عام 1960 بهدف رفع المستوى الاقتصادي العالمي و زيادة الإنتاجية و مستوى المعيشة لدى الدول الأكثر فقرا في العالم عن طريق تقديم الدعم المالي لسد الحاجات الأساسية اللازمة للبدء في عملية التنمية و التطوير.

4. وكالة الضمان الاستثماري متعددة الأطراف :

أنشأت الوكالة عام 1988 ، للعمل على رفع مستوى الاستثمار الأجنبي في الدول النامية و تقوم الوكالة بضمان أموال المستثمرين أو المقرضين من المخاطر و خاصة السياسية الممكن حدوثها في هذه الدول والتوسط في تسوية منازعات الاستثمار.

[1] البنك الدولي، الهيكل التنظيمي ، على شبكة الانترنت http:/www.albanka;daw;i.org/ar/about

5. المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية :

أسس المركز في عام 1966 حيث انشأ البنك الدولي مركز خاص لحل النزاعات و الخلافات بين الحكومات ولمستثمرين على أساس أن حل مثل هذه النزاعات سيسهل من تدفق الاستثمارات الأجنبية ويساعد على إيجاد أجواء من الثقة المتبادلة بين الدول والمستثمرين الأجانب.

السياسة الاقراضية التي يقدمها البنك الدولي :

يقوم البنك الدولي في منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل، يقوم البنك في الوقت الحالي في توجيه موارده للبلدان النامية بعد التحول في الوظيفة الأساسية المتمثلة في إعادة أعمار أوروبا وتنمية الدول المتقدمة وتمنح أغلب قروض البنك لأجل يتراوح بين 10-20 سنة أما سعر الفائدة فيبلغ متوسطه في الوقت الحاضر 5.4% هذا عدا عمولة قدرها 0.75% تقدم للدول النامية إلى إن تبلغ حدا معين من التطور الاقتصادي، ويؤخذ دخل الفرد فيها مؤشراً على التحسن الاقتصادي، ولقد جرى تحولاً في الجهة المتلقية للقروض حيث كان البنك يقتصر تقديم قروضه للحكومات أو لجهة أخرى بضمان من الحكومات، وقد تغير الأمر بعد إنشاء مؤسسة التمويل الدولية التي أصبحت تقدم قروضا بدون ضمان من الحكومات ويمكن أن تكون مع القطاع الخاص مباشرة [1].

إن معظم القروض التي يقدمها البنك الدولي سواء كانت بشرط تجارية أو ميسرة تكون في الغالب لإقامة المشروعات الأساسية والإصلاح الهيكلي.

[1] حشيش، عادل ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية - مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م، ص176.

المطلب الرابع : أزمة المديونية الدولية

تفاقمت مشكلة الديون العالمية في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات حيث ارتفع إجمالي الديون العالمية إلى 900 مليار دولار بحلول أواسط الثمانينات، ولقد بدأت الأزمة حينما أعلنت المكسيك عام 1982 عدم قدرتها على دفع المستحقات المترتبة عليها وعدم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها حيث بلغت مديونيتها 97 مليار دولار ثم تبعها الكثير من الدول النامية خصوصا في أميركا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين وهو الأمر الذي احدث أزمة في الاقتصاد العالمي بسبب مخاوف الجهات الدائنة من تخلف أحدا البلدان الرئيسية عن السداد، والى فقدان الثقة اللازمة لعمل سوق الائتمان مما أدى إلى إحداث هلع مالي يهدد بهدم قواعد التمويل الخارجي بكاملها هو بداية ما أصبح يعرف في أزمة أو مشكلة الديون الخارجية.

أدت هذه الأزمة إلى تبعات على الاقتصاد الدولي طوال العقدين الماضيين، فكانت هذه الأزمة نتيجة عدة عوامل كان للعوامل الخارجية في الاقتصاد الدولي التي لا تقع تحت سيطرت البلاد النامية الدور الكبير في حدوث هذه الأزمة منذ مطلع السبعينيات مثل التغييرات في معدلات الفائدة العالمية حيث بلغت نسبة الفوائد إلى إجمالي صادراتها من 24- 32 % خلال الفترة من (1981-1987) ومعدلات التبادل التجاري والسياسات التجارية التي كانت في غير صالح الدول النامية، والارتفاع الكبير في أسعار الطاقة، فقد شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا في فترة السبعينات وبداية الثمانيات كان لها انعكاسا سلبيا على ميزان المدفوعات في تلك الدول[1].

[1] شكري، ماهر، وآخرون، المالية الدولية، العملات الاجنبية والمشتقات المالية، عمان – الأردن، دار الحامد للنشر، ط1، 2004م، ص45.

لقد كـان للكساد العـالمي ومـا تبعـة مـن الحمائيـة علـى صـادرات الـبلاد الناميـة، إذ أدى الركـود الاقتصادي فـي الـدول المتقدمـة، إلـى انخفـاض الطلـب علـى المنتجـات والسلع المختلفـة مـن الـبلاد النامية. مما أدى إلى العجز المزمن في ميزان المدفوعات. لقد عانت العديد من البلاد النامية من صعوبات فـي خدمـة ديونهـا الخارجيـة. وذلـك لأسـباب عديـدة. مـن أبرزهـا سـوء توظيـف الأمـوال المقترضـة، حيث لا يكفي العائد من الاستثمار لتغطية تكاليف خدمة الديون. ولقد كـان لضعف الـسياسات الاقتـصادية فـي مـا يتعلـق بـإدارة الـديون والتـي أدت إلـى تـراكم الـديون ووصـولها إلـى مستويات تفوق قدرة اقتصادها في خدمة هذه الديون[1].

مـن هنـا بـرزت عـدة عوامـل (داخليـة وخارجيـة) كـان لهـا الأثـر الكبيـر علـى تزايـد حجـم القروض الخارجية على الدول النامية.

أولا : الأسباب الداخلية

لقد كان للاختلال في اقتصاديات الدول النامية دورا كبير في تزايد حجم المديونيـة الخارجيـة وتتمل هذه الاختلالات في :

1. العجز في الموازنة العامة :

[1] حشيش : العلاقات الاقتصادية الدولية ص185.

تقوم الفكرة الرئيسية لمسألة عجز الموازنة العامة للدولة في الدول النامية، على التباين الكبير بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية. ومعدلات نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى. ويتمثل العجز عندما تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة للدولة وذلك لعدة أسباب أهمها[1] :

1. ضخامة القطاع العام في الدول النامية وتوسعة، حيث يغطي نشاطه كافة أركان الدولة، مما أدى إلى تزايد مما أدى تزايد الإنفاق العام الاستثماري في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت وتزايد الإنفاق العام على الوظائف .

2. ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية، والتي تزامنه من زيادة الإنفاق العام في القطاعات الحيوية الأساسية المتمثلة في التعليم و الصحة بالإضافة إلى تزايد معدلات البطالة . حيث أدت هذه الزيادة إلى الضغط على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، فقد بلغ معدل نمو السكان في بعض البلاد النامية نسبا كبيرة، فقد سجل مثلا نمو الإسكان للفترة ما بين (1980-1997) في الجزائر 2.7% باكستان 2.6%، السودان 2.3%، إيران 2.6%[2].

3. التزايد الكبير في الإنفاق العام على القطاع العسكري، إذ بلغ متوسط نسبة الإنفاق على هذا القطاع إلى إجمالي الإنفاق الجاري في مجموعة الدول النامية 27,5% عام 1987 ويعود سبب تزايد هذا الإنفاق إلى الصراعات الإقليمية بين البلاد النامية من جهة، وانعكاسا لسباق التسلح إبان الحرب الباردة، و الآن البلدان النامية في الأساس غير منتجة للصناعات العسكرية وتعتمد على السوق الخارجي لشراء هذه الأسلحة، مما يؤدي إلى استنزاف الكثير من الموارد المالية [3].

---

[1] سميرة ، أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، الإسكندرية - مصر، مركز الاسكندرية للكتاب، 2000م. ص 42.

[2] البنك الدولي، تقرير التنمية البشرية، 1999. http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_AR_Cover.pdf

[3] سميرة : صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي ص 43-44.

2.العجز في موازين المدفوعات :

تعتبر المديونية بأنها انعكاسا لعجز ميزان المدفوعات ويعرف ميزان المدفوعات بأنه " السجل الذي يسجل فيه كافة العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد المحلي في الاقتصاد من خلال علاقات متبادلة، تشمل حركة انتقال رؤوس الأموال والخدمات والسلع "[1] ويضم هيكل ميزان المدفوعات الحساب الجاري والحساب التجاري، ويعرف العجز في الحساب الجاري (المشتريات من السلع والخدمات من الخارج اكبر من المبيعات) ولقد اتسمت موازين المدفوعات في البلاد النامية في الاختلال وذلك بسبب تأثرها في أوضاع اقتصاديات البلاد المتقدمة وقد يكون الاختلال إما على شكل فائض أو عجز، وهنالك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات وهي اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح هذه الدول النامية إذ تتميز غالبية هذه الدول بظاهرة الاقتصاد الأحادي الذي يتجسد في هيمنة سلع أولية محدودة قابلة للتصدير يقابلها استيراد المواد الاستهلاكية الأساسية والسلع والآلات الرأسمالية الوسيطة للإنتاج.

لقد كان من نتيجة ذلك تدهور شروط التبادل التجاري بسبب عدم استقرار أسعار المواد الأولية انخفاضا وصعودا، والارتفاع المستمر لواردات البلاد النامية من السلع الصناعية والاستهلاكية[2].

لقد كان للتقلب في أسعار النفط منذ السبعينات والى الوقت المعاصر، الأثر الكبير على العجز في ميزان المدفوعات للبلاد النامية بالإضافة لما لظاهرة التضخم التأثير السلبي على ميزان المدفوعات حيث يؤدي إلى الحد من القدرة التنافسي لصادرات البلد الذي يعاني من ارتفاع في

---

[1] هجير، عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، عمان – الأردن، دار إثراء للنشر، 2010م، ص201

[2] نعمة، سمير، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، عمان – الأردن، دار اليازوري للنشر، 2011م، ص81

معدلات التضخم في السوق العالمي وهو ما ينعكس على انخفاض الصادرات وتزايد الطلب على السلع الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها.

ولقد قامت الكثير من البلاد النامية في تمويل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق احتياطات النقد الأجنبي وغالبا ما تكون هذه الاحتياطات محدودة وهو ما يؤدي إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي.

3. سوء إدارة القروض :

لقد اتسمت أغلب الدول النامية بعدم وجود إستراتجية سليمة وغياب التخطيط التنموي للاقتراض الخارجي حيث لا يوجد سياسة سليمة الإدارة القروض الخارجية تقوم على تحديد حد معين لقدرة اقتصادها على استيعاب القروض الخارجية.

إن طبيعة استخدامات الديون في الدول النامية كانت من الأسباب الهامة لتفاقم مشكلة المديونية إذ تم توجيه نسبة من الديون لتمويل العجز في الميزانيات العامة التي كانت تعاني من عجزا كبير ولتمويل برامج استيراد سلع استهلاكية وذلك بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار السلع الغذائية وأسعار الطاقة التي سجلت أرقاما قياسية، بحيث تصبح هذه الديون عبئا صافياً على الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى زيادة مشكلة نقص الموارد المالية في الدول النامية [1].

[1] عجام : فخ المديونية الخارجية للدول النامية ص151.

ثانيا: الأسباب الخارجية

لقد تأثرت اقتصاديات البلاد النامية في التقلبات الدولية وذلك بسبب تبعية اقتصادياتها الى الدول المتقدمة ولقد كان من ابرز هذه العوامل :

1.تقلبات أسعار الفائدة الدولية[1] :

لقد ساعد انخفاض أسعار الفائدة في السبعينات من القرن الماضي في تشجيع البلاد النامية على الاقتراض والطلب الكبير على المساعدات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى زيادة المديونية الخارجية للدول النامية وأستمر هذا الأمر إلى أواخر السبعينات عام 1979 حينما عانت الكثير من البلاد الرأسمالية الصناعية من موجات تضخم والعجز المتزايد في الميزانيات العامة. الأمر الذي أدى إلى اتخاذها مجموعة من السياسات الاقتصادية ونقدية للحد من ظاهرة التضخم وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج واتخاذها إجراءات حمائية على السلع المصدرة من البلاد النامية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة بنسبة كبيرة وصلت إلى 20%.

مما انعكس سلبيا على قروض البلاد النامية، من خلال زيادة أعباء خدمة الديون المترتبة على الدول النامية، فأصبحت تستنزف نسبا كبيرة من احتياطيات النقد الأجنبي، حيث تضاعفت القروض القديمة بصورة كبيرة [2]وارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي بالنسبة للدول النامية. فقد بلغت مدفوعات خدمة الديون في الدول النامية عام 1985، 128 بليون دولار. وارتفعت عام 1993 إلى 170 بليون دولار.

---

[1] زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية، القاهرة – مصر، دار المستقبل العربي، 1978م، ص85.

[2] عجام : فخ المديونية الخارجية للدول النامية، ص145

2.ارتفاع أسعار النفط :

لقد شهدت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً في عام 1973، نتيجة للأحداث التي شاهدتها منطقة الشرق الأوسط إبان حرب أكتوبر عند قامت ستة دول عربية المصدرة للنفط في حظر تصديره إلى الدول الداعمة لإسرائيل وهو ما أنعكس على أسعار النفط العالمية في الأسواق العالمية، فقد ارتفعت أسعار النفط إلى ما يقارب 12 دولار للبرميل من أصل3 دولار للبرميل في أوائل السبعينات[1] وهو ما أطلق علية بالصدمة النفطية الأولى. ولقد أدت هذه الارتفاعات إلى زيادة الأعباء المالية على الدول النامية حيث فاق قدرة اقتصاديات أغلبية البلاد النامية، مما أدى إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمر الذي دفع الدول النامية غير النفطية إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الأجنبي واستمرت أسعار النفط في الارتفاع إلى 26 دولار للبرميل بعد الثورة الإيرانية عام 1979 وهو ما عرف بالصدمة النفطية الثانية [2].

ونتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط قامت الدول الصناعية المتقدمة في اتخذ مجموعة من الإجراءات أدت إلى انخفاض أسعار النفط بشكل كبير، فقامت في تنويع مصادر الطاقة من خارج دول أوبك وبناء مخزون استراتيجي أدى إلى خفض الطلب على قطاع النفط، ففي عام 1983 بدء أسعار النفط في الانخفاض وفي عام 1986 شهدت أسعار النفط انخفاض حاد وصل إلى 10 دولار للبرميل، وهو ما عرف بالصدمة النفطية الثالثة العكسية، مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية المصدرة للنفط، وقد أثر على قدرتها في الوفاء بأعباء ديونها الخارجية لما تمثله من مصدر رئيسي للنقد الأجنبي فيها

[1] عجام : فخ المديونية الخارجية للدول النامية ص145.

2 الببلاوي، حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، الكويت، دار عالم المعرفة، 2000م، ص 95.

ولقد استمرت أسعار النفط في الانخفاض إلى أن شهدت ارتفاعا كبيرا عام 1990 حيث وصل سعر النفط إلى 55 دولار للبرميل، وذلك بسبب حرب الخليج الثانية وما رافقها من إحراق آبار النفط الكويتية ووقف الإمدادات النفطية العراقية ، ولكن هذه الارتفاع الكبير لم يستمر طويلا، فسرعان انخفضت أسعار النفط حيث اتسمت عقد التسعينات في الانخفاض الكبير الأسعار النفط فقد بلغ سعر برميل النفط عام 1999، 10 دولار للبرميل وذلك بسبب زيادة إنتاج النفط في العراق وتزامن مع الأزمة المالية الآسيوية مما أدى إلى تراجع الطلب. ولقد حصل زيادة في أسعار النفط عام 2000، حيث وصل سعر البرميل 35 دولار وبحلول سبتمبر عام 2004 بلغت 40 – 50 دولار، ولقد [1] ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات قياسية في عام 2005 حيث وصل إلى 60 دولار للبرميل، وسجل ارتفاعا قياساً عام 2008 رقما قياسياً غير مسبوق 147 دولار للبرميل وذلك الخوف على امن النفط في الخليج العربي بعد تجارب إيران الصاروخية. حيث عرفت بأزمة النفط، ولقد تزامنه مع الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للنفط، أدى إلى إحداث عجز واضح في موازين المدفوعات وفي الحسابات الجارية للدول النامية المستوردة للنفط، لما لهذه السلعة من أهمية إستراتيجية تأثر على كافة أركان الاقتصاد، مما أدى في الدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الأجنبية لسد العجز الكبير في موازين المدفوعات.

[1] إبراهيم علوش، من المسئول عن ارتفاع أسعار النفط، على شبكة الإنترنت، 23 / 10 / 2007م
http://www.aljazeera.net/analysis.net

3.الركود الاقتصادي العالمي:

لقد كان للارتفاع الكبير في أسعار النفط في بداية السبعينات، الآثار الانكماشية على البلدان المتقدمة، حيث قامت البلدان الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، في تنفيذ سياسات اقتصادية متشددة اتجاه صادرات البلدان النامية حيث ترتب على ذلك أثارا ركوديا على حركة التجارة الخارجية [1] وهبوط في صادرات البلدان النامية الأمر الذي أدى إلى انخفاض في العملات الأجنبية وانخفاض في حركة رؤوس الأموال الأجنبية لديها، ولقد ارتفعت معدلات خدمة الديون في ظل ارتفاع أسعار الفائدة الدولية، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتدهور شرط التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية، حيث أدت السياسات الانكماشية في بداية الثمانينات إلى انخفاض أسعار النفط، الأمر الذي انعكس على عائد البلدان النامية المصدرة للنفط، واستمرار أسعار السلع المصنعة في الارتفاع وخاصة السلع الاستهلاكية والخدمية وهو ما كان له الأثر الكبير على صورة عجز في ميزان المدفوعات ، وبتالي اللجوء إلى التمويل الخارجي لسد العجز.

4.التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية :

إن معظم دول العالم النامي يرتبط سعر صرف عملتها المحلية مع عملات الدول الصناعية الكبرى وذلك لضمان تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملتها، إلا انه في الواقع يصعب تحقيق الاستقرار في سعر الصرف، لأن سعر الصرف أصبح يخضع لمعيار السوق الخاضع لقوى العرض

[1] الببلاوي : النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ص95.

والطلب[1] وان معيار العرض والطلب يتأثر في العوامل الاقتصادية والسياسية للدول، من هنا فان أسعار الصرف تتقلب ارتفاعاً أو انخفاضاً طبقاً للمعيار السابق.

فالارتفاع في معدلات الصرف لعملة معينة داخلية يؤثر في هيكلة الديون الخارجية لبلد معين على حجم الديون وهو ما حدث بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث ارتفعت أسعار صرف الدولار باعتباره العملة الرئيسية لإبرام القروض، الأمر الذي أنعكس سلباً على الدول النامية، فقد أدى إلى زيادة أعباء خدمة الديون في الكثير من البلدان النامية في إفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية بسبب ارتفاع قيمة الدولار نتيجة السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة بتخفيض العملة المتداولة ورفع معدلات الفائدة.

المطلب الخامس: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمديونية الخارجية

لقد كان لتراكم الديون الخارجية وتزايد أعبائها على الكثير من البلدان النامية، آثار سلبية على الأداء الاقتصادي الكلي، وتعدتها لتسبب آثارا اجتماعية تصيب المجتمع، ولقد كان لها تأثيرا على:

1. أثر عبء القروض الخارجية على ميزان المدفوعات :

إن مما لا شك فيه أن التمويل الأجنبي بما فيه القروض يمكن أن يسهم في بداية دخوله للبلاد المتخلفة في زيادة الاستثمار الإجمالي، وبالتالي في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي، مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، طالما كان حجم تدفقه إلى هذه البلاد يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأقساط والأرباح إلى الخارج. إن التحويلات التي تتم إلى الخارج لخدمة استقدام

[1] نعمة : العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ص17.

رؤوس الأموال الأجنبية أصبحت أحد العوامل الهامة في إحداث العجز بموازين المدفوعات في البلدان النامية.[1]

إن وصول الديون الخارجية إلى مستويات كبيرة ، يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري وحساب العمليات الرأسمالية (مدفوعات الأقساط والفوائد) وهو ما يعرف في خدمة الديون، حيث إن مبالغ خدمة الديون تعد عنصرا هام في تحديد قدرة الاقتصاد الذاتية على الاستيراد الأمر الذي أدى في الكثير من البلدان النامية إلى القيام في عمليات موائمة بين مخصصات خدمة الدين ومخصصات الاستيراد، وذلك عن طريق تطبيق سياسات تقشفية تساعده على زيادة قدرة هذه البلدان على دفع الالتزامات المالية الناشئة على الديون، وتتمثل هذه السياسات في ضبط الإنفاق العام وضبط الاستيراد وتخفيض قيمة العملات المحلية ، ونتيجة لضبط الخدمات الاجتماعية والإنفاق على السلع الأساسية من خلال تحريرها من الدعم الأمر الذي يؤدي إلى زعزعت الاستقرار الاجتماعي والسياسي.[2]

2. أثر أعباء خدمة الديون على الصادرات[3]

إن الالتزامات في خدمة الديون الخارجية تعمل على عرقلة قدرة الدول النامية على الاستيراد، حيث أن حجم خدمة الديون يفوق ما تجنيه من الصادرات للخارج وهو ما يؤثر على القدرة الاستيرادية للدول النامية، وذلك بسبب استنزاف العملات الأجنبية لدى الدول النامية المدينة.

---

[1] سمارة : عمر تركي، 1999م، ادراة المديونية الخارجية، دراسة حالة الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن،ص73.

[2] نجود : أحمد ملحم، 2010م، المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الشريعة جامعة اليرموك، الأردن ص52.

[3] زكي : الديون والتنمية، القروض وآثارها على البلاد العربية، ص134.

3. أثر عبء الديون على الاستثمارات المحلية :

ان تزايد معدلات خدمة الديون من النقد الأجنبي المخصص لتمويل الاستثمارات المحلية أدى في الكثير من الدول النامية المدينة إلى تأخير الكثير من المشروعات الاستثمارية المحلية وهو ما أدى إلى تأجيل الكثير من خطط التنمية، مما انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي. ونتيجة لهذه العوامل يترتب عليها مشكلات اقتصادية واجتماعية عدة من أبرزها تزايد معدلات البطالة في الدول المدينة ، حيث تتميز الدول النامية في ارتفاع معدلات النمو السكاني، بالإضافة إلى تدني معدلات الخدمات الأساسية والبنى التحتية لهذه البلدان .

4. أثر عبء الديون على الاستثمارات الأجنبية

إن تراكم الديون الخارجية المتأخرة (غير المسددة) وعدم المقدرة على خدمة الديون، تؤدي إلى انخفاض القروض الجديدة، وفقدان الثقة الائتمانية عند مؤسسات التمويل الدولية، مما ينجم عنه التشدد في تقديم قروض جديدة نتيجة لتوقعها لمخاطر تؤدي إلى عدم المقدرة على التسديد. الأمر الذي يؤثر على معدل الاستثمارات الأجنبية، سواء تلك الاستثمارات الممولة من قبل القطاع الخاص أو من قبل الجهات الرسمية الدولية. وذلك بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي لتلك الدول حيث إن الجهات الاستثمارية تبحث عن مناخ أكثر أمنا وضمانا لهذه الاستثمارات.

5. الآثار الاجتماعية لتزايد عبء الديون

إن للديون الخارجية آثارا سلبية تتعدى الأثر الاقتصادي، لتشمل الأبعاد الاجتماعية، فمع تزايد أزمة الديون الخارجية للكثير من البلدان النامية بشكل عام والكثير من البلدان العربية بشكل خاص، ومع عجز الكثير من هذه الدول عن الالتزام في تسديد المستحقات المترتبة عليها، أدى

في الكثير من مؤسسات التمويل الدولية إلى وضع برامج تصحيحية، تؤدي إلى تراجع الدولة عن الكثير من أدوارها الاجتماعية، وذلك من خلال انخفاض ما تنفقه الدولة على الكثير من الخدمات الأساسية التي تمس الحياة اليومية للمواطنين، كالتعليم والصحة وخدمات البنية التحتية والتخلي عن دعم الكثير من السلع الأساسية كالمواد الغذائية ومصادر الطاقة[1].

فبعض الدول العربية مثلا كانت تقوم على سياسة اقتصادية ترتكز في الأساس على تحكم الدولة في كافة النشاطات الاقتصادية، أصبحت الآن تتجه إلى التخلي عن هذه الوظيفة، من خلال تخفيض الأنفاق على الخدمات الأساسية أو التخلي عن إدارة تلك النشاطات الاقتصادية، وذلك من خلال تطبيق برامج التكييف والإصلاح الهيكلي، وذلك تحت وطأة ارتفاع الدين الخارجي، و تكون هذه الإصلاحات في أغلب الأحيان مفروضة من صندوق النقد الدولي، دون الأخذ في النظر التبعات الاجتماعية داخل الدولة، ويكون لهذه البرامج الأثر السلبي على الأفراد داخل المجتمع .

[1] حافظ : محمد بلال، 2003، انعكاسات المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، ص93.

المبحث الثاني : الاستقرار السياسي :

تمهيد:

إن ظاهرة الاستقرار السياسي من أهم الظواهر السياسية دراسة، نظراً لارتباطها في التغيير والتبديل في داخل الدولة، حيث أن جميع المجتمعات شهدت تغييرات جذرية والكثير منها مرشحاً لمزيد من هذه التقلبات.

لقد لعبت العوامل الداخلية منها والعوامل الخارجية على حد سواءدورا كبيرا في استقرار المجتمع ونظامه الحاكم، ونتيجة للتطورات العالمية الحاصلة في كافة المجالات جعلت جميع المجتمعات مترابطة، حيث لا يوجد مجتمع يستطيع الانعزال وعدم مجارات التغييرات المستمرة.

من هنا برزت الدراسات السياسية التي أبرزت ظاهرة الاستقرار السياسي كعملية قابلة للوصف والقياس وكعملية قابلة للانسجام مع حفظ النظام والإبقاء عليه.

وفي هذا المبحث سوف يتناول موضوع الاستقرار السياسي من خلال التطرق إلى مفهوم الاستقرار السياسي / عدم الاستقرار السياسي، والعوامل التي تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي، ودراسات أبراز المؤشرات التي تدلل على تلك الظاهرة (الاستقرار السياسي، عدم الاستقرار السياسي).

المطلب الأول : ما هيه الاستقرار السياسي

أولا : مفهوم الاستقرار السياسي :

تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم السياسية تعقيدا، نظرا للجدل في الوصول إلى معنى محدد بسبب الاختلاف في ترتيب الظواهر والنظر إليها من وجهة نظر كل منظر لتلك الظاهرة فقد يحصره البعض على الاستقرار الحكومي، فيعتبر التغيرات السريعة في عناصر الهيئة الحاكمة من مظاهر عدم الاستقرار السياسي ويزداد المفهوم اتساعاً ليشمل ظاهرة العنف السياسي .

وعلية فقد عرف الاستقرار السياسي بأنه ظاهرة متغيرة نسبيا تؤشر إلى قدرة النظام على إدارة مؤسساته لإجراء مايلزم من متغيرات لمقاومة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون لجوء إلى العنف السياسي إلا في مجالات معينة وذلك للحفاظ على شرعيته[1] ويعرف ريتشارد هيجوت الاستقرار السياسي بأنه " قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها ان يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام ". ولقد عرف الاستقرار السياسي بمقدرة النظام على ضبط للأحداث الداخلية من خلال القنوات الشرعية والمشروعة[2].

وهو ما يشير إلى أن الدولة ممثلة في مؤسساتها التي تتمتع في الشرعية والتفويض الاجتماعي هي التي تقوم في ضمان تحقيق الاستقرار الداخلي، حيث تملك أدوات القوة المادية الشرعية والأدوات لعملية ضبط الأحداث الداخلية ضمن المؤسسات الشرعية . ويرتبط الاستقرار السياسي

---

[1] مسعد، نيفين، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة – مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988م، ص5.

[2] هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، عمان – الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص223.

ارتباطا عضويا بمسألة التأييد أو الشرعية، فأي نظام سياسي بحاجة إلى مساندة حتى يستطيع أن يباشر مهامه، وإذا قل التأييد عن مستوى معين يلجأ النظام في سبيل ذلك إلى استخدام أدوات القمع المادية[1].

كما ويقصد بالاستقرار السياسي إجرائيا العزوف عن اللجوء إلى العنف لتحقيق أهداف سياسية ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب السلمية لمستنده إلى الشرعية القانونية في تسوية المنازعات، وذلك في إطار من المرونة في التعامل مع المتطلبات ومدى قدرة المؤسسات في الاستجابة لها.

هذا وقد عرف لبست (lipest) ظاهرة الاستقرار السياسي بأنها نتيجة أداء النظام في كافة المجالات كالتنمية الاقتصادية والشرعية السياسية وفعالية النظام[2].

وقد عرف هانتجتون (huntington) انطلاقا من فكرة وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية، حيث قسم الاستقرار السياسي إلى مستويات : منخفض و متوسط و مرتفع، إن الشرعية السياسية تعد المرتكز الرئيسي للاستقرار السياسي للنظام [3]. ويأتي الاستقرار السياسي بمعنى الشرعية والكفاءة لمؤسسات النظام نتيجة تزايد عملية التغيير المستمر والمنضبط ويشير 'دان كوثران " بان الاستقرار السياسي بأنه نتيجة سلطة النظام أي مقدرته على الحكم وتتكون هذه السلطة من الشرعية المناسبة لتأييد النظام للاستمرار في تولي الحكم والقدرة القاهرة على تحقيق انصياع الذين لا يعتقدون في ذلك والتأييد والانصياع هما بدورهما نتيجة حسابات

---

[1] المنوفي، كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، دار الربيعان للنشر، 1987م، ص147.

[2] الرجوب، سلامة، 2005، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن ، ص75.

[3] الصاوي، علي، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، القاهرة – مصر، مكتبة نهضة الشرق، 1995، ص28.

الفاعل السياسي والاستقرار السياسي لا يأخذ منحى قيمي في جميع حالاته، حيث إن الاستقرار السياسي قد يكون ناجماً عن القهر والهيمنة من قبل السلطة الحاكمة[1].

وعليه فان الاستقرار السياسي ظاهرة اجتماعية علمية معقدة، ومتعدد الأسباب وتأخذ الطابع النسبي، حيث تختلف ظاهرة الاستقرار السياسي عند دراستها من بلد إلى آخر، حيث يكون للعوامل الداخلية الدور الكبير في التأثير بظاهرة الاستقرار السياسي بالإضافة إلى العوامل الخارجية، فتتعلق العوامل الداخلية في الأزمات الداخلية وقدرة مؤسسات النظام على إدارة تلك الأزمة، ومدى استقرار المؤسسات داخل النظام وقدرة النظام على توجيه وتوظيف مؤسسات النظام ومدى تناسقها مع بعضها ، وتهتم العوامل الخارجية في مدى قدرة الدولة على تجنب التأثيرات الخارجية على البيئة الداخلية للدولة ومدى قدرة الدولة على رعاية مصالحها الخارجية. إن ظاهرة الاستقرار السياسي تختلف من بلد إلى آخر فقد لا يقترن في التغيير السياسي في بعض البلدان، حيث أن العامل المؤثر هو في كيفية التغيير ومضمونه، ويرتكز الاستقرار السياسي على شرعية النظام الحاكم وتوافق جميع الأطراف السياسية الفاعلة على قواعد الممارسة السلمية للعمل السياسي بما يتفق مع التشريعات التي يتم التوافق عليها.

ثانيا : مفهوم عدم الاستقرار السياسي

تتعدد التعاريف لظاهرة عدم الاستقرار السياسي وذلك لاختلاف قياس هذه الظاهرة من بلد إلى آخر، حيث يعد مفهوم عدم الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم السياسية غموضا وتعقيدا ويقترن الاستقرار السياسي في البلدان النامية أكثر منها في البلدان المتقدمة، وتعرف ظاهرة عدم

[1] مسعد : الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، ص7.

الاستقرار السياسي بأنها " عدم مقدرة النظام على التعامل مع التحديات التي تواجها بنجاح وفقدانه للسيطرة في تسيير الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل تمكنه ان يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها [1].

يركز هذا التعريف على دور الدولة في تحقيق الاستقرار السياسي، من خلال قدرتها على السيطرة على التناقضات داخل المجتمع مما يؤدي إلى المحافظة على الاستقرار داخل المجتمع وإذا لم تستطيع الدولة السيطرة على هذه التناقضات يكون له الأثر على الاستقرار داخل الدولة وفقدان الشرعية للسلطة القائمة، مما يمهد لتغيير السلطة الحاكمة داخل الدولة.

وتعرف ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أيضا، بأنها لجوء النظام الحاكمة إلى استخدام الأدوات القهرية وذلك نتيجة عجز النظام عن استخدام الأدوات السلمية السياسية[2]

وتتسم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بسرعة التغيير غير المنظم مما يؤدي إلى تزايد العنف من قبل السلطة أو الأفراد وفقدان الشرعية والانخفاض في قدرات وأداء النظام[3].

وتشير ظاهرة عدم الاستقرار السياسي إلى تغييرات تشمل قواعد النظام، وتأخذ في الكثير من الأحيان صفة المفاجئة، والتي تمهد إلى إيجاد نظام جديد في تفاعلاته ومؤسساته ورموزه[4].

وعلية فان عدم الاستقرار السياسي هو نقيض الاستقرار السياسي ، الذي يعد الحالة الطبيعية ويتأثر الاستقرار داخل الدولة نتيجة عدة عوامل من بنية النظام نفسه أو من العوامل الخارجية،

الرجوب : الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، ص75.

1الصاوي : مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، ص28.

[2]إبراهيم، حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت – لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م،

[3] المفلح، بشار، 2008،ظاهرة الحكومات الائتلافية في إسرائيل ومدى تأثيرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية ، الأردن، ص21.

ونتيجة لضعف الوسائل السلمية أو عدم الرغبة في توظيفها في الكثير من بلدان العالم النامية، يلجأ النظام الى العنف السياسي لمعالجة الأزمات التي تواجهه، وقد يواجه في موجة من العنف الشعبي المضاد، وهو ما يؤثر على شرعية النظام الدستورية والشعبية.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على ظاهرة الاستقرار السياسي

لقد تعددت العوامل التي تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي في الكثير من البلاد النامية، إلا أن هناك مجموعة من العوامل المشتركة التي تساهم في عدم الاستقرار السياسي ومن أهمها :

1. عدم التجانس الثقافي[1].

لقد تميزت البلدان النامية التي تتسم باختلاف البنية الاجتماعية والأعراق والأديان في عدم الاستقرار السياسي نتيجة اختلاف الاتجاهات وعدم الاتفاق الوطني بحيث تتسم بعدم الانتماء الوطني لكيان سياسي واحد، فالاستقرار السياسي يزداد نسبيا في المجتمعات الأكثر تجانسا وهو ما أشار اليه ابن خلدون عندما علل عدم الاستقرار في الكثير من البلدان نتيجة لغياب التجانس الثقافي، فالبلدان التي تكثر فيها القبائل والأعراق لا تتمتع في الاستقرار السياسي بسبب اختلاف الآراء والاتجاهات والاعتقادات، وذلك بسبب عجز البلدان النامية عن احتواء واستيعاب الجماعات المتنافسة وتسوية الصراعات بصورة سلمية، مما أدى إلى الاضطرابات الداخلية وقد وصلت إلى حد الحروب الأهلية والحركات الانفصالية رغم كل ذلك لا يمكن تعميمه على كافة البلدان التي تتعدد فيها الأعراق والقوميات، ففي البلدان الغربية المتقدمة يكثر فيها الانقسامات الثقافية والدينية،

---

[1] معوض : جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 1983م، ص134

إلا أنها مستقره سياسيا واجتماعيا مثل :كندا والولايات المتحدة وفرنسا . وعلى صعيد البلدان العربية فقد عانى الكثير منها من انعدام التجانس الثقافي داخل المجتمع الواحد كالسودان والجزائر واليمن، حيث كان لانعدام التجانس الثقافي داخل المجتمع سبباً في اندلاع الصراعات في جنوب اليمن وفي منطقة صعده شمالي اليمن وفي السودان ،حيث لعبت الاختلاف المذهبي دوراً كبيراً في تصعيد المواجهات المسلحة وفي الجزائر تشكل منطقة القبائل شمالي شرقي الجزائر ذات الأغلبية الأمازيغية التي طالبت في الكثير من المناسبات في الحكم الذاتي الموسع، وهو ما شكل تحدياً كبيراً للاستقرار الداخلي في الجزائر.

2. الأزمات الاقتصادية :

لقد كلن للعوامل الاقتصادية دورا كبيرا في التأثير على الاستقرار السياسي، حيث تعرف الأزمات الاقتصادية "بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو مجموعة من البلدان"[1]. وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. تشمل ظاهرة ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور، وعجز الدولة عن الحاجات الأساسية للمواطنين كفرص العمل والتعليم والصحة والإسكان وإخفاق التنمية واحتكار بعض الأفراد للسلطة والفعاليات الاقتصادية ومشكلة البطالة التي تعد من أهم التحديات التي تواجها البلدان النامية وذلك بسبب ارتباطها بعنصر الشباب وما يترتب عليها من نتائج مجتمعة والإحباط وفقدان الشعور بالأمن وينتج عنها من اضطرابات داخل المجتمع.

3. سوء التوزيع والتفاوت الاقتصادي والسياسي والاجتماعي :

تعد من أهم العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي في الدول النامية، حيث تتميز أغلب هذه

[1] الأزمة المالية العالمية، على شبكة الانترنت، 2007- // :http://www.ar.wikipedia.org/ 2012 / wiki

البلدان في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين السكان، والمتمثل في عدم المساواة في توزيع مكاسب التنمية، الأمر الذي يؤدي إلى الاختلالات الكبيرة في البيئة الداخلية من خلال الشعور في الحرمان والشعور بالإحباط لدى نسبة كبيرة من السكان الأمر الذي ينعكس على السلم الاجتماعي. وهو ما يدفع الكثير من فئات السكان إلى اللجوء إلى العنف ضد النظام القائم والتي تقابل في كثير من الأحيان في العنف المضاد الرسمي[1].

4. الفساد السياسي :

تعتبر ظاهرة الفساد بمختلف أنواعها السياسي والإداري، من أبرز الظواهر التي تؤثر على استقرار الدول، حيث ارتبطت ظاهرة الفساد بشكل كبير في البلدان النامية، وتفشيه في جميع أركان الدولة ، ورغم وجود الآراء التي تعكس علاقة إيجابية بين ظاهرة الفساد والاستقرار في البلدان النامية حيث أدت ظاهرة الفساد الى تقوية الكثير من الأنظمة الحاكمة في البلدان النامية وتعد من مصادر استقرارها [2]. ولا يقتصر الفساد في الجانب الاقتصادي المتمثل بتوظيف المال العام لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة، فهناك الفساد الإداري في عدم سلامة البناء الإداري وضعف الرقابة وصولاً إلى الفساد السياسي الذي يتمثل في قيام النخبة الحاكمة في تكريس سلطتهم ونفوذهم بطرقه غير قانونية كتوظيف المال العام لشراء الولاءات أو تزوير الانتخابات

5. غياب الحياة الديمقراطية، وذلك إن معظم البلدان النامية تفتقد للتبادل السلمي للسلطة، وذلك لعدم وجود برلمان يمثل كافة القوى السياسية والفئات الاجتماعية ، وفي ظل غياب صيغة تضمن التعددية السياسية تؤدي إلى مشاركتها في الحكم، يدفع الأفراد إلى عدم المشاركة السياسية من جهة، وفي ظل عدم مقدرة النظام السياسي على استيعاب القوى والجماعات، وعدم تحقيق مطالب

---

[1] الرجوب : الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية ص96.

[2] معوض : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ص135.

هذه القوى وخاصة المطالب السياسية والمساواة الاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى اللجوء إلى العنف السياسي من جهة و فقدان الشرعية للنظام السياسي القائم[1].

6. ضعف مؤسسات النظام[2] :

لقد عانت الكثير من البلدان النامية من ضعف مؤسساتها السياسية، حيث عاجزة عن التكيف مع التغييرات في المجتمع، وعدم قدرتها على تحقيق المتطلبات الناتجة عن تلك المتغيرات، ولقد كان للمؤسسة العسكرية في الكثير من البلدان النامية الدور الكبير في إدارة شؤون الدولة كافة السياسية والاقتصادية، وذلك على حساب المؤسسات السياسية الشرعية مما أدى الى إضعاف هذه المؤسسات وإضعاف وظائفها، فأصبحت تأخذ الصفة الشخصية الرمزية في إدارتها.

7. نظام الحزب الواحد :

كان لخضوع الكثير من البلدان النامية لهيمنة حزب سياسي معين، على مقاليد الحكم في الدولة الذي لا يعترف في الأطراف الأخرى من القوى السياسية داخل الدولة ومنعها من ممارست العمل السياسي ولقد استخدمت الكثير من هذه النظم العنف في مواجهة القوى الأخرى.

[1] مي، عبدالحمن غيث، الاستقرار السياسي، القاهرة – مصر، منشورات المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2010م، ص7.

[2] معوض : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، ص135.

المطلب الثالث : مؤشرات الاستقرار السياسي

لقد تعددت الدراسات الاجتماعية التي تناولت مسألة الاستقرار السياسي، حيث أن مفهوم الاستقرار السياسي يتسم في التعقيد والغموض بعض الشيء، و تعددت المؤشرات التي تقيس هذه الظاهرة، نظرا الاختلاف درجة هذه الظاهرة من بلدا إلى آخر من جهة، ولما يتسم به من النسبية من مجتمع إلى آخر، فيرى الكثير من الباحثين مثلاً، أن المظاهرات والاعتصامات ضد السلطة الحاكمة مؤشرا على عدم الاستقرار السياسي،لكن هناك باحثين يرون فيها تعبيراً عن الرأي وهو ما يعكس مرونة المجتمع،ويرى الكثير من الباحثين أن التغييرات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب لا تؤثر في مجملها إلى عدم الاستقرار السياسي، وذلك لأن التغيير الحكومي قد لا يعني تغيير النهج القائم أو انه يتم عن طريق المتوافقات بين القوى السياسية المختلفة وأن أعمال الشغب قد تكون نسبية ومؤقتة.

من هنا فقد حدد الباحث بعد الرجوع إلى الأدبيات السياسية التي تناولت ظاهرة الاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات تكون شاملة الإبعاد الدراسة ومراعية حالات بلدان عينة الدراسة ولقد قسم هذا المطلببين مؤشرات الاستقرار السياسي ومؤشرات عدم الاستقرار السياسي

وأهم هذه المؤشرات.

أولا : مؤشرات الاستقرار السياسي :

1. استقرار المؤسسات الرسمية :

أ. الاستقرار الحكومي[1] :

تعبر ظاهرة الاستقرار الحكومي عن استقرار الهيئات الحاكمة واستقرار نهج اختيار الحكومات والثبات النسبي في السياسات الحكومية وثبات المؤسسات والقوانين الناظمة للعمل الحكومي الأمر الذي يساعد على تلافي عدم التغيير السريع والمفاجئ في شخوص أو السياسات العامة للحكومة.

ب. استقرار البرلمان :

يعد البرلمان السلطة التشريعية، من المؤسسات التي تضمن ديمومة النظام وتضيف إليه صفة الشريعة، نظراً لما تقوم به هذه المؤسسة من سن القوانين التي تحتاج إليها السلطة الحاكمة لإدارة شؤون الدولة . ويتمثل استقرار هذه المؤسسة في ثبات نهج اختيار أعضاء البرلمان وإكمال البرلمان لمدته القانونية، وعدم قيام السلطة الحاكمة في حل البرلمان قبل إكماله لمدته القانونية[2].

ج. قانونية مؤسسات النظام :

وذلك من خلال استنادها إلى النصوص الدستورية والقانونية التي يتوافق عليها مكونات المجتمع حيث تضفي على مؤسسات النظام صفة الشرعية والديمومة.

2. استقرار المؤسسات غير الرسمية[3] :

يتمثل في لجوء الأحزاب والنقابات إلى الوسائل السلمية في التعبير عن الرأي وحل النزاعات ، ويتمثل

ذلك في تبنيها للمشروع السياسي السلمي المستند إلى الحوار مع مؤسسات النظام الرسمية التي

---

[1] الرشواني، منار، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن، ابوظبي – الأمارات العربية ،منشورات مركز الإمارات للدراسات،2003م، ص36.

[2] الرشواني : سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، ص36.

[3] الرجوب : الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية ، ص78.

تكون نتيجة لتبني النظام نفسه للحل السلمي والحوار في حل المشكلات .

ثانيا : مؤشرات عدم الاستقرار السياسي :

1. عدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية :

أ. التغير في النظم[1] :

يشير إلى عدم ثبات النظام ووجود ظاهرة التبدل فيه، وذلك لقصر فترة الحكم لدى النظام الحاكم، ويشتمل التغيير على تغير النهج في الحكم والأهداف، وقد يشير إلى التغير في النظام الحزبي، والتغيير في تركيبة السلطة داخل النظام.

ب. عدم الاستقرار الحكومي ويشتمل على :

- التغير الوزاري :[2]

يعد التغيير المتكرر في الحكومات، مؤشرا على عدم الاستقرار السياسي، حيث أن التغير السريع والمفاجئ، يدل على أن الدولة تعيش في أزمة سياسية وتقاس هذه الظاهرة من خلال تكررها وعدم ثبات النهج السياسي في تشكيل الحكومات . لقد حددت الكثير من الأدبيات السياسية مدة حكم الحكومة المستقرة بما لا يقل عن ثمانية أشهر فأكثر كحد أدنى الاستقرار الحكومة .

- التعديل في الفريق الحكومي :

تشير إلى التغيير المتكرر في الطاقم الحكومي (الوزراء) من قبل رئيس الوزراء من خلال إقالة أو استقالة الوزراء، ويكون ذلك إما بسبب سوء الطاقم المقال، أو بسبب السياسات التي يقررها

---

[1] الرجوب : الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، ص79.

[2] الصاوي : مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة ، ص33.

ذلك الطاقم المرفوضة شعبياً .

ج. التفكك السياسي: [1]

يعبر التفكك السياسي عن ما تعرض له الاتفاق العام بين القوى السياسية المختلفة من تدهور، حيث يعد الاتفاق بين النخب السياسية على القواعد السياسية العام التي ترسم ملامح الحكم في الكثير من البلدان النامية، الضامن للاستقرار السياسي الداخلي للدولة.

2. مؤشر العنف السياسي[2] :

يعرف العنف السياسي بأنه استخدام وتوظيف القوة أو التهديد في استخدام القوة لتحقيق أغراض سياسية سوء من قبل السلطة الحاكمة أو من قبل المواطنين.

وتشتمل ظاهرة العنف السياسي على:

- العنف السياسي الحكومي

وهو الذي يمارس من قبل السلطة الحاكمة بصورة رسمية ضد المواطنين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية، وذلك بسبب عدم وجود أدوات وقنوات شرعية ذات الطابع السلمي، ويعرف العنف السياسي الرسمي أيضا بأنه استخدام القوة للاستيلاء على السلطة أو استغلالها في أعمال غير مشروعة أو لفرض مشروع سياسي أو اقتصادي غير مرغوب فيه من قبل معارضي النظام ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والأجهزة الأمنية.

ويأخذ العنف الرسمي عدة أشكال :

[1] الصاوي : مدخل إلى الاجتماع السياسي للإدارة ، ص33.

[2] هياجنة : عدنان، قضايا منهجية في تفسير ظاهرة العنف السياسي، مجلة الدراسات الاجتماعية، الجامعة الأردنية، عدد1، 1999،ص197.

أ. الاعتقالات في قضايا سياسية[1] :

لقد مارست أغلب البلدان النامية وخاصة في ظل قوانين الطوارئ أعمال الاعتقال على خلفيات سياسية أو بسبب الاحتجاج على بعض سياسات السلطة الحاكمة سواء الاقتصادية منها أو السياسية إذ يتم القبض على بعض المواطنين والتحفظ عليهم دون وجود مذكرة اعتقال من قبل القضاء ، بل تتم تنفيذا للأوامر الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية ويتم قياس تلك الظاهرة من خلال مدى تكرار هذه الظاهرة وحصرها في عدد مرات الاعتقال التي يزيد فيها الموقوفين عن خمسة أشخاص.

ب. الاغتيال السياسي [2]:

تعد ظاهرة الاغتيال السياسي من القضايا القديمة الحديثة والمرافقة لنشوء السلطة الحاكمة في الكثير من البلدان النامية، حيث تشير إلى العمليات التي تهدف إلى التصفية الجسدية لموجهة المعارضين أو الخصوم السياسيين للنظام القائم وقد يكون بصورة عكسية أي عملية تصفية من قبل المعارضين للنظام لأحد شخصيات النظام السياسي ، تلعب الأوضاع السياسية الدور الكبير في زيادة تلك الظاهرة أو تقليصها.

ج. صدور أحكام الإعدام في قضايا سياسية

إن عقوبة الإعدام مقررة في اغلب البلدان النامية، بل قد توجد في بعض البلدان المتقدمة وذلك لمنع حدوث بعض الجرائم الخطرة كالقتل العمد، إلا أن الكثير من البلدان النامية تتوسع في تنفيذ هذه العقوبة لتشمل قضايا سياسية وذلك تحت أحكام قوانين الطوارئ وفي تهم خاصة في امن

[1] أبو حسن، ياسر، ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي، الخرطوم – السودان، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008م،ص56.

[2] الجاسور، ناظم عبدالواحد، موسوعة علم السياسة، عمان - الأردن، دار المجدلاوي للنشر، 2004م، ص68.

الدولة وتلجا هذه الدول إلى إنشاء محاكم خاصة ذات طابع عرفي، كالمحاكم العسكرية تتمثل أبرز هذه القضايا في الانتماء إلى قوى وتنظيمات سياسية معارضة أو الانتماء إلى منظمات يتم تصنيفها بأنها إرهابية ، إن تكرار هذه الأحكام في بلد معين على خلفية قضايا سياسية تعد مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي .

د. استخدام الجيش ضد المدنيين

المتمثل في لجوء بعض الأنظمة السياسية إلى استخدام وحدات من الجيش للقضاء على أحداث العنف السياسي التي تهدد النظام السياسي القائم، ذلك عندما تعجز الأجهزة الأمنية المختصة عن التعامل مع تلك الأحداث، هذا ليس في الأساس وظيفة الجيش التي توكل إليه المهام الدفاعية. وهو ما يؤشر إلى أن الأوضاع السياسية في هذا البلد غير مستقرة وخارجة عن السيطرة[1].

هـ. صدور أحكام في الحبس المؤبد في قضايا سياسية

وهي تتعلق في إصدار أحكام مشددة على خلفية قضايا سياسية، وتشمل الأشغال الشاقة لمدة 10 سنوات، أو الأحكام المؤبدة مدى الحياة، تقاس هذه الظاهرة من خلال مدى تكرار هذه الظاهرة[2]

• العنف السياسي الشعبي:

هو ممارسة المواطنين أو جماعات معينة العنف ضد النظام، وذلك لتغيير سياسات أو قرارات من شأنها التأثير على مصالح وحقوق تلك الجماعات، وقد يكون للحصول على مطالب سياسية نتيجة عدم الانسجام والتوازن بين المكونات الاجتماعية نتيجة لعدم التداول السلمي للسلطة السياسية بين

[1] أبو حسن : ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي ، ص57.

[2] لجدع، نبيل، 2010، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ص23.

مكونات الشعب وعدم فسح المجال أمام عامة المواطنين للمشاركة في الحكم واحتكاره من قبل فئة معينة، وانتشار الفساد والتمايز العرقي ولأثني .لقد لعبت العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في توليد العنف الشعبي وذلك بسبب التفاوت وتوزيع الدخل و التفاوت في توزيع عوائد التنمية ومشاكل البطالة التي تمس شريحة الشباب . لقد جرمت قوانين الدول هذا العنف بخلاف العنف الرسمي الذي أعطته القوانين المحلية الصفة الشرعية، ويأخذ العنف غير الرسمي عدة أشكال من أهمها :

أ. أعمال التخريب (الشغب)[1]

هي الأعمال التي تقوم بها مجموعة من المواطنين أو جماعة معينة داخل الدولة . تكون منظمة أو غير منظمة، وتكون موجهة ضد السلطة الحاكمة وسياساتها سواء كانت الاقتصادية منها أو السياسية ويحدث فيها أعمال تصل إلى القتل أو تخريب الممتلكات العامة

والخاصة وما يتعلق في الوضع المعيشي للمواطنين، وتقاس هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على الاستقرار داخل الدولة معينة اعتمادا على تكرار هذه الظاهرة في تلك الدولة.

ب. الحركات الانفصالية والتمرد

إن الحركات الانفصالية والتمرد هي من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم، من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية، وذلك لممارسة الضغوط والتأثير على السلطة الحاكمة للاستجابة لمصالح تلك القوى، قد يكون التمرد طويل المدى أو مقدمة لثورة قد تطيح بالنظام برمته[2] .

لقد برزت الكثير من الحركات الانفصالية في الكثير من البلدان النامية التي تطالب في الانفصال

---

[1] أبو حسن : ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي، ص49.

[2] حسنين : ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، ص82.

عن كيان الدولة وذلك بسبب ما تعانيه هذه الأقاليم من التهميش السياسي والاقتصادي أو الديني وعدم إعطائها الفرصة في المشاركة في الحكم. مما أدى إلى زعزعة الاستقرار السياسي كما هو الحال مثلا في انفصال جنوب السودان وإقليم دارفور والتمرد جنوب اليمن بعد الوحدة اليمنية .

ج. المظاهرات السلمية[1]

تشير إلى تجمع مجموعة من الناس، ينتمون إلى فئة معينة كالنقابات وتجمعهم مصلحه معينه أو ينتمون إلى قومية معينة داخل الدولة، تكون منظمة ومعلنة وتهدف إلى إعلان الاحتجاج ضد النظام أو ضد سياساته التي يعتزم تطبيقها وتلعب العوامل السياسية والاقتصادية دور كبير في تزايد هذه الظاهرة ، وتقاس هذه الظاهرة بقياس عدد مرات حدوث الظاهرة وتحليلا لأسباب حدوث هذه الظاهرة .

[1] لجدوع : أثر الاستثمار المباشر على الاستقرار السياسي في اليمن ، ص27.

الفصل الثاني

واقع المديونية الخارجية والاستقرار السياسي في دول الدراسة

تمهيد:

بعد تناول الإطار النظري لظاهرة المديونية الخارجية والاستقرار السياسي، سوف يتناول هذا الفصل واقع المديونية الخارجية في دول الدراسة بالأرقام والتحليل، والتطرق إلى الاستقرار السياسي من خلال القياس الكمي لهذه الظاهرة في بلدان الدراسة.

ويتكون هذا الفصل من مبحثين هما :

المبحث الأول: المديونية الخارجية للبلدان العربية، بلدان الدراسة، خلال الفترة (1990- 2010)

المبحث الثاني: قياس وتحليل مؤشرات الاستقرار السياسي في دول الدراسة، خلال الفترة (1990-2010)

المبحث الأول: المديونية الخارجية للبلدان العربية :

لقد عانت معظم البلدان العربية كباقي البلدان النامية من ارتفاع أرقام ديونها الخارجية، يعود ذلك بصورة أساسية إلى بنية الاقتصاديات العربية التي اتسمت في الضعف والاعتماد على صادرات الموارد الأولية وتبعيتها للاقتصاديات الغربية والى ما يعانيه اقتصاديات البلدان العربية من اختلالات هيكلية . حيث تعتبر الديون الخارجية من أبرز المشاكل التي تواجه البلدان العربية متأثرة في المتغيرات الدولية المتسارعة بدايتاً في الأحداث الدولية في عقد السبعينات حيث بلغت المديونية العربية عام 1975 (4،3) بليون دولار. و شهدت ارتفاعا مستمرا وصولا إلى (161 بليون دولار) عام 1999، ولقد أرتفع إجمالي المديونية الخارجية القائمة للدول العربية المقترضة لتبلغ عام 2010، (172.9) مليار دولار، ويأتي هذا الارتفاع لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع ماليتها العامة[1].

الأمر الذي كان له الآثار الاقتصادية والسياسية على تلك البلدان حيث ترتب على زيادة خدماتها الأثر السلبي على تزايد أعباء خدمة الديون وتراكمها في الكثير من الدول المقترضة متأخرات السداد وهو ما انعكس على الاحتياطات الأجنبية للبلدان العربية والعجز في ميزان المدفوعات والتأثير على النمو الاقتصادي .

من هنا فقد قام الباحث في دراسة المديونية الخارجية لأربعة بلدان عربية كعينة ممثلة (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) .

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2011، ص175.

فقد عانت هذه البلدان وبنسب متفاوتة ولا زالت من معضلة المديونية الخارجية وما ترتب عليها من تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية كان لها في كثير من الأحيان التأثير الكبير على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

المطلب الأول: المديونية الخارجية في الأردن:

أتجه الأردن منذ نشأته إلى التمويل الخارجي، وذلك لضعف موارده المحلية وعجزها عن تلبية ابسط مقومات الاستمرار للدولة بشكل عام، حيث كانت بريطانيا إبان عهد الإمارة هي المصدر الرئيسي للقروض التي يحتاجها الأردن وامتد مجال الاقتراض الخارجي ليشمل الدول العربية والأجنبية والمؤسسات الدولية، ذلك في فترة الستينات وأوائل السبعينات ولقد اتجه الأردن في بداية الثمانينات للأسواق المالية والدولية، حيث اخذ بالاقتراض من البنوك التجارية الدولية[1].

لقد كان سعي الأردن في الحصول على القروض والمساعدات الخارجية لتدعيم خطط التنمية الشاملة الاقتصادية منها والاجتماعية، بالإضافة إلى تطوير القدرات العسكرية لمواجهة التحديات التي تواجه الأردن، ذلك باعتبار التمويل الخارجي مصدرا داعما للقدرات الوطنية وكوصفة لحل العجز في الموازنة وميزان المدفوعات. كما ساهمت التطورات الداخلية والإقليمية في منتصف عقد الثمانينات، التي كان من أبرزها قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1988، متزامنة مع تراجع أسعار النفط العالمية مما أدى إلى بروز أزمة المديونية للأردن، وعجزه عن دفع كامل المستحقات للديون الخارجية في نهاية عام 1988، نتيجة توقف الدول العربية وخصوصا دول

[1] الشياب : صهيب، 1998، أثر معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل على المديونية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك، الأردن، ص12

الخليج العربي عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الأردن، أدى ذلك إلى تراجع سعر صرف الدينار الأردني بنسبة كبيرة وأخذت معظم النشاطات الاقتصادية تتراجع [1].

من هنا فتعتبر المديونية الخارجية وما يترتب عليها من خدماتها (الأقساط + الفوائد) من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني، والتي تترتب عليها استمرار عواقب وخيمة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

أولا : خصائص الاقتصاد الأردني :

1. البنية الاقتصادية:

يعد الاقتصاد الأردني قليل الموارد، ويعتمد بشكل رئيسي على قطاع الخدمات ، يشكل هذا القطاع ما يقارب70 % من مجمل الاقتصاد الأردني، و يعتمد هذا القطاع على العنصر البشري بصورة رئيسية وهو قطاع مساند للبنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه واتصالات بالإضافة إلى حوالات الأردنيين العاملين في الخارج التي تعد رافدا مهما للاقتصاد الأردني من العملات الأجنبية[2].

2. المالية العامة :

تعتمد الإيرادات المحلية بشكل كبير على الضرائب العامة والرسوم الجمركية، حيث ان الإيرادات المحلية لا تزال عاجزة عن تغطية النفقات الحكومية الجارية ، وهو ما يؤدي باستمرار إلى العجز في الموازنة العامة.

---

[1] الرفاعي، حسين، 2006، أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ص2

[2] طريف، جليل فريد، قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، عمان – الأردن، منشورات البنك المركزي الأردني، 1984م، ص30

3. القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الأردني، إذ انه يساهم في 24% من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر، يعمل فيه جزء مهم من العمالة الأردنية حيث يعتمد على عدد غير قليل من الصناعات الكبيرة نسبيا، إلا أن غالبية هذه الصناعات تصنف بالمتوسطة والخفيفة.

وتنقسم الصناعات المحلية إلى ثلاثة قطاعات رئيسية (قطاع الصناعات التحويلية، قطاع الصناعات الاستخراجية، و صناعات التعدين). إلا أن الصناعات المحلية تواجه تحديات كبيرة من أبرزها ضعف التنافسية مع الصناعات الأجنبية، وعدم المقدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية[1].

4. القطاع الزراعي :

يعاني القطاع الزراعي في الأردن من ضعف شديد، حيث يشكل 3% من الناتج الإجمالي المحلي ويعود هذا الضعف إلى عدة أسباب من أهمها، نقص الموارد المائية الأزمة للزراعة بالإضافة إلى تدني مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وتدني مردود الاستثمار في هذا القطاع، وضعف المنافسة التسويقية .

5. التطور السكاني:

تعتبر الأردن من البلدان ذات النمو السكاني المرتفع، حيث بلغ معدل النمو (2.19%) ويعود ذلك إلى سببين[2] :

1. الزيادة الطبيعية، تمثل الفرق بين المواليد والوفيات.

---

[1] موقع غرفة صناعة الأردن، على شبكة الانترنت، 19 /3/ 2013م http://www.jci.org.jo/ar/aspx

[2] المركز الوطني للمترولوجيا على شبكة الإنترنت، 2013/4/2، http://www.jnmi.gov.jo/aboutjordan-a.htm

2. الهجرات القصرية، لقد عانى الأردن منذ عهد التأسيس، من نزوح أعداد كبيرة من المهاجرين من البلدان المحيطة، ذلك لكثرة النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وبحكم موقع الأردن المتوسط في الإقليم.

6. الانفتاح الخارجي:

يتميز الاقتصاد الأردني بدرجة كبيرة من الانفتاح على الأسواق العالمية. حيث أن الانفتاح الخارجي يقاس من مجموع الواردات والصادرات على الناتج المحلي الإجمالي، إلا إن الأردن كالكثير من البلدان النامية واجهت مشاكل عديدة نتيجة لذلك، بسبب ارتباط السوق الداخلي في تقلبات الأسواق العالمية، كأسعار السلع وأسعار الفائدة، وهو ما قد انعكس سلبا على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . فأصبح يقاس ذلك من خلال العجز في الميزان التجاري[1].

ثانيا : المديونية الخارجية الأردنية :

لقد عانى الأردن من أزمة اقتصادية كبيرة هددت استقراره الاقتصادي والسياسي، في أواخر الثمانينات، حيث تمثل في انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار عام 1988، لقد تأثر الاقتصاد الأردني في ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الأسواق العالمية ، أثر ذلك على الاقتصاد الأردني بصورة مباشرة متمثلة في الارتفاع الكبير بأسعار السلع الأساسية وارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع معدلات البطالة، وصولا إلى إعلان الأردن عجزه عن الوفاء في المستحقات المترتبة عليه، فنتيجة لذلك شهدت المديونية الخارجية للأردن تزايدا في حجمها من 898 مليون دينار في عام 1987، إلى 3814مليون دينار عام 1988، نتيجة لذلك فقد دخل الأردن في برنامج للتصحيح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في الفترة (1989 – 1993) وهو ما أدى إلى تحسن في

[1] المومني : رياض، المديونية الخارجية الأردنية : أسبابها ونتائجها الاقتصادية، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، الرياض – السعودية، 1995م.ص345.

موقف[1] المديونية الخارجية للأردن بنسب متفاوتة، فقد انخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات وانخفاضا في حجم متأخرات من الديون مستحقة الدفع للجهات المقرضة. مستفيدة من برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي . حيث قامت الحكومة الأردنية في تطبيقه عام 1989، من خلال اتخاذ إجراءات كتخفيض الاتفاق الحكومي وتجميد رواتب موظفي القطاع العام، وما ترتب على ذلك من ارتفاع في الأسعار وما تبع ذلك من تغييرات في أسلوب تطبيق البرنامج، بسبب الضغط الشعبي.وذلك في أعقاب أحداث 1989.

إلا أن الظروف الإقليمية في الشرق الأوسط في الفترة (1990 – 1991) متمثلة في حرب الخليج الثانية نتيجة لموقف الأردن من الحرب، فقد كان لها تأثيرا سلبيا كبيرا على الاقتصاد الأردني وذلك بعد عودة ما يقارب 300 ألف أردني من دول الخليج، وتوقف المساعدات العربية والأجنبية وفرض قيود على ميناء العقبة، وهو ما أدى الى عرقلة برنامج التصحيح الاقتصادي الذي نفذه الأردن، وفي عام 1992 استأنف الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي ذلك من خلال وضع برنامج شامل للتصحيح الاقتصادي للفترة ما بين (1992-1998) حيث استهدف البرنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز دور القطاع الخاص لتحقيق النمو المتوازن وتوفير مزيد من فرص العمل ، فقام نادي باريس ولندن في إعادة جدولة ديون الأردن.

فشهدت المديونية الخارجية للأردن انخفاضا عام 1993، لتصل إلى (6015) مليون دولار مقابل (7292) مليون دولار عام 1990، وبلغت المديونية الخارجية نهاية عام 1994[2] (6189) مليون حيث شهدت المديونية الخارجة في هذا العام تحسنا وفقا لمؤشرات عبء الدين

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 1994، ص151 .

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الأقتصادي العربي الموحد، لعام 1995، ص144.

وذلك بسبب قيام بعض الجهات المانحة وعلى وجهه الخصوص الولايات المتحدة باعفاء الأردن من (700) مليون دولار من ديونها وحصل الأردن على بعض المنح المقدمة من البلدان المانحة ساهمت في تقليل أعباء المديونية الخارجية بصورة مؤقتة . قام نادي باريس بإعادة جدولة الديون المترتبة علية، والتي تقدر في (1.5) مليار دولار أمريكي ، وذلك بعد قيام [1] الأردن في توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، واصل الدين الخارجي للأردن في الارتفاع خلال الأعوام (1995، 1996، 1997، 1998) ولقد امتازت هذه الفترة بتذبذب في الارتفاع والانخفاض خلال الفترة المذكورة ، ذلك بسبب التقلبات الإقليمية والدولية المتلاحقة ، حيث شهد الدين الخارجي ارتفاعا نسبيا في عام 1996، وهو العام الذي شهد تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تم فيه رفع الدعم عن الأسعار وما تبعة من أحداث عنف . واجه الأردن مشكلة البطالة وقد انخفض الدين الخارجي عام 1997 ليصل إلى (6461) مليون دولار وذلك نتيجة للانخفاض في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي كما يعكسه صافي السحب على القروض، وشهدت المديونية الخارجية للأردن ارتفاعا بنسبة 13.7 % لتصل إلى (7066) مليون دولار ليصل الدين الخارجي إلى (7304) مليون دولار عام 1999 بنسبة 3.8% ، و شهد الدين الخارجي عام 2000، انخفاضا بنسبة 7.5 %، على صعيد جدولة الديون فقد توصل الأردن إلى اتفاقية إعادة جدولة (787) مليون دولار من ديونه الخارجية لحكومات الدول الأعضاء في نادي باريس في أيار، عام 1999[2].

[1] الشياب : أثر معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل على المديونية الأردنية ص13

[2] وزارة المالية، نشرة الدين العام، لشهر أيلول، عام 2009،ص11-12.

جدول رقم (1)

إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم للأردن (مليون دولار)

السنة	إجمالي الدين القائم
1990	7.292
1991	7.792
1992	6.625
1993	6.015
1994	6.185
1995	6.299
1996	6.661
1997	6.461
1998	7.066
1999	7.304
2000	6.754

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد من1992-2001.

التقرير السنوي، البنك المركزي الأردني، الأعداد (1996، 1998)

وعلى صعيد خدمة الديون، لقد عانى الأردن من مسألة خدمة الدين الخارجي (أقساط + فوائد) وتزايد في نسبة خدمة الدين نتيجة التأخيرات في سداد أقساط الديون المتفق عليها ضمن الإطار الزمني المتفق عليه، حيث ارتفعت مدفوعات خدمة الديون عام 1991 لتصل إلى (588) مليون دولار، وذلك نتيجة لتزايد أعباء ديون الأردن الخارجية وقد ارتفع حجم خدمة الديون الخارجية عام 1992 لتصل إلى (657) مليون دولار، بسبب قيام الأردن في تسديد جزء من ديونه وذلك في أعقاب إبرام الأردن اتفاقية إعادة جدولة الدين الخارجي في فبراير عام 1992. وسجل إجمالي خدمة الديون ارتفاعا عام 1993، حيث وصل إلى (704) مليون دولار وذلك نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي، وإبرام برنامج إعادة هيكلة الديون عام 1993 و شهد إجمالي خدمة الديون انخفاضا في مجمل المبلغ ليصل (500) مليون دولار، منخفضة بنسبة 30%، بالمقارنة مع العام السابق ذلك نتيجة قيام بعض البلدان المانحة على وجهه الخصوص الولايات المتحدة في إعفاء الأردن من جزء من مديونية الخارجية. وهو ما انعكس إيجابيا على الاقتصاد

الكلي للأردن بشكل عام سجلت الفترة من (1995 – 1999) تقاربا في إجمالي خدمة الدين، فبلغ إجمالي خدمة الدين الخارجي في الفترة المذكورة (2577) مليون دولار .

جدول رقم (2)

إجمالي خدمة الدين العام الخارجي (مليون دولار)

السنة	خدمة الدين العام الخارجي
1990	532
1991	588
1992	657
1993	704
1994	500
1995	469
1996	555
1997	529
1998	510
1999	514
2000	530

المصدر :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد (1993 – 2001).

التقرير السنوي، البنك المركزي الأردني، الأعداد (1994 – 1999)

ثانياً: الدين الخارجي الأردني خلال الفترة (2001 – 2010) :

شكلت المديونية الخارجية للأردن منذ مطلع الألفية الجديدة تحديدا كبيرا للأردن، وذلك بسبب المشكلات الهيكلية التي يواجها الأردن. و شهدت المديونية الأردنية الخارجية، انخفاضا بنسبة 1.2 %، لعام 2001 لتصل إلى 6680 مليون دولار.

شهد الدين الخارجي للأردن ارتفاع بنسبة 3%، عام 2002 لتصل إلى (7536) مليون دولار وذلك بسبب تراجع سعر صرف الدولار خلال عام 2002م مقابل العملات الرئيسية (اليورو والين الياباني) مما أدى إلى تراجع صرف الدينار الأردني أمام وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 1.7 % وأستمر هذا الارتفاع لعام 2003م وذلك بسبب ارتفاع أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الذي يرتبط به الدينار الأردني منذ عام 1995م. وشهد عام 2004م انخفاضا إجمالي الدين الخارجي بنسبة بسيطة وذلك بعد قيام الأردن في تطبيق برنامج الخوصصه، حيث بلغت حصيلتها (992.2) مليون دولار في نفس العام خصص جزءا منها لإعادة مبلغ محدد من ديون الأردن الخارجية، تغطي استهلاك سندات برادي الخاص بالأردن، والتي وصلت قيمتها الاسمية(456) مليون دولار حيث تراجعت مديونية الأردن الخارجية نسبة 0.8% [1].

وفي عام 2005، تراجعت مديونية الأردن الخارجية بنسبة 5% وذلك بسبب تراجع قيمة الدين الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي كون جزء من هذه الديون هو بعملات أخرى أنخفض سعر صرفها مقابل الدولار.

لقد واجه الأردن في أواخر عامي 2005 و 2006، مشكلة الطاقة المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط عالمياً وما نتج عنه من ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات وما ترتب علية من عجز في الموازنة العامة بالإضافة إلى تغير سعر صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الذي يرتبط به الدينار الأردني، مما أدى إلى زيادة قيمة المديونية الخارجية بحوالي (275) مليون دولار عام 2006 نتيجة لذلك فقد ارتفعت المديونية الخارجية للأردن من(7.122) مليون دولار عام 2005 إلى(7.305) مليون دولار وواصل الدين الخارجي للأردن في الارتفاع بنسبة 7% متأثرا في الارتفاع

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2005. ص12.

الكبير في أسعار النفط والمواد الغذائية، حيث شهدت أسعار النفط ارتفاعا قياسيا في صيف عام 2007م لتصل إلى ما يزيد عن تسعين دولارا للبرميل بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى لتصل إلى (7.399) مليون دولار.

تراجع الدين الخارجي عام 2008 بنسبة(31.3%) ، لتبلغ(5.127) ذلك نتيجة قيام الأردن بالسداد المبكر لجزء من مديونية اتجاه نادي باريس وتم تحويل المدفوعات عن طريق ما حصل علية الأردن من عوائد الخوصصة . إلا انه في مقابل ذلك تم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي مما أدى إلى ارتفاع خدمة الديون وفي نفس العام أجرت الحكومة الأردنية تعديلا على قانون الدين العام ، حيث تحدد بموجبة سقف الدين الخارجي بحيث لا يتجاوز هذا السقف 60 % من الناتج القومي الإجمالي [1].

وكان للازمة المالية العالمية في عام 2009 التأثير على النشاط الاقتصادي في غالبية بلدان العالم ومن ضمنها الأردن ، حيث شهد إجمالي الدين العام الخارجي للأردن زيادة بنسبة 3.3% عام 2009 م و تأثرت المديونية الخارجية للأردن بالتغييرات في أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي واستمرار ارتفاع أسعار النفط عالميا .

ولقد استمرت المديونية الخارجية في الارتفاع ، حيث ارتفعت بنسبة 19.2%، عام 2010 لتصل إلى (6503) مليون دولار وأرتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة 6.1% نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على وضع الدين الخارجي للأردن الذي قام في زيادة الإنفاق العام لمواجهة تداعيات الأزمة المالية ذلك عن طريق زيادة الدعم الحكومي للمواد الأساسية وبشكل خاص دعم

[1] البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، لعام 2009 ، ص56.

الطاقة وهو ما انعكس سلبياً على زيادة العجز في الموازنة العامة الأمر الذي زاد من حاجة الأردن للاقتراض .

جدول رقم (3)

إجمالي الدين العام الخارجي القائم (مليون دولار)

السنة	إجمالي الدين الخارجي
2001	6.680
2002	7.536
2003	7.594
2004	7.534
2005	7.122
2006	7.305
2007	7.399
2008	5.127
2009	5.449
2010	6.503

المصدر :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد (2002 – 2011)

التقرير السنوي، البنك المركزي الأردني، الأعداد (2003 – 2009)

أما على صعيد خدمة الدين الخارجي ، سجلت ارتفاعا لعام 2001، لتصل إلى (566) مليون دولار و سجل الخط العام لخدمة الدين الخارجي ارتفاعا في الفترة ما بين (2002– 2004) لتصل عام 2003 (1.055) مليون دولار.

وارتفع إجمالي خدمة الدين الخارجي، عام 2006 بسبب القيام بالسداد المبكر علماً أن السداد المبكر للديون يتطلب القيام بسداد هذه الديون دفعة واحدة ، حيث ارتفعت خدمة الديون بصورة طفيفة في الأردن عام 2006 ليصل إلى (627.5) مليون دولار، ولقد ارتفعت خدمة الدين العام خلال عام 2007 ويظهر هذا في ارتفاع مدفوعات الفوائد بنسبة 6.5 % وارتفاع مدفوعات الأقساط بنسبة 3.1% ذلك بسبب ارتفاع خدمة قروض دول نادي باريس ، وسجلت خدمة الديون

في عام 2008 رقماً قياسياً في الأردن ذلك بسبب قيام الأردن بالسداد المبكر لجزء من المديونية الخارجية المستحقة للدول الأعضاء في نادي باريس حيث وصل خدمة الدين الخارجي للأردن إلى 2.1 مليار دولار [1]، وارتفع خدمة الدين الخارجي عام 2010 لتبلغ 634 مليون دولار بنسبة 14.9%.

جدول رقم (4)

أجمالي خدمة الدين الخارجي (مليون دولار)

السنة	إجمالي خدمة الدين الخارجي
2001	566
2002	581
2003	1.055
2004	694
2005	594.2
2006	628
2007	674
2008	2.1
2009	548
2010	634

المصدر :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد (2002 – 2010)

التقرير السنوي، البنك المركزي الأردني، الأعداد (2003 – 2011)

[1] البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، لعام 2009 ، ص56.

المطلب الثاني: المديونية الخارجية للسودان:

يعد السودان من أكثر البلدان التي تتسم بضعف النمو الاقتصادي ، حيث عانت السودان عبر عقود ماضية من أزمات اقتصادية ومالية حادة اشتملت على الضعف في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل التضخم والبطالة وتدهور العملة المحلية " الجنية السوداني " خصوصا في عقد التسعينات، وهو ما أدى بالسودان إلى السعي لطلب مساعدات خارجية ، وتأخذ المساعدات عدة أشكال منها الغذائية والنقدية، و لقد تنوعت مصادر الاقتراض والمنح، فمنها ما هو من البلدان العربية والأجنبية والمنظمات الدولية، إلا أن تلك المساعدات شهدت تقلبات وذلك نتيجة للأحداث السياسية الداخلية والإقليمية للسودان وهبطت حوالات العاملين، خصوصا أثناء حرب الخليج الثانية وذلك بسبب موقف السودان منها ، و شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تناقصا، وعجزت الصادرات عن تغطية ولو جزء من الواردات.

الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية وتردي مستوى معيشة السكان وتزامن ذلك مع عداء السودان مع الغرب وفرض حصارا جويا عليها عام 1996، وتصاعد الحرب الأهلية التي أدت إلى أضعاف الاقتصاد السوداني بشكل كلي[1].

و شهدت السودان العديد من الحروب الداخلية الأهلية، في الفترة الممتدة (1990 – 2010) متمثلة في حركات الانفصال والتمرد في إقليم دارفور وجنوب السودان ، هذه العوامل بالإضافة إلى العوامل الخارجية أدت إلى أضعاف النمو الاقتصادي بشكل كبير وشكل عقبة في طريق استغلال موارد الاقتصاد الداخلية وعجز الصادرات عن تغطية النفقات العامة ، الأمر الذي أدى إلى

[1] نعوش، صباح، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دمشق، سوريا، دار المدى للنشر،1998م،ص76-81.

استمرار الاعتماد على الاستدانة الخارجية والمساعدات مما أدى إلى تراكم مترتبات الديون الخارجية.

أولا : خصائص الاقتصاد السوداني :

1. القطاع الزراعي :

يعتمد الاقتصادي السوداني اعتمادا رئيسيا على الزراعة، حيث تشكل ما يقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي ،تأخذ المنتجات الزراعية ومشتقاتها أغلبية الصادرات ويشكل القطاع الزراعي ما يقارب 70 % من النشاط السكاني ، فيرز السودان في المحاصيل التالية (القطن، السمسم، السكر، والثروة الحيوانية) إلا أن هذه المحاصيل لا تغطي إلا ما يقارب ربع الواردات.

2. القطاع الصناعي :

يعتمد السودان في الصناعة على الصناعات التحويلية التي تعتمد على المنتجات الزراعية حيث تبرز صناعة النسيج و السكر والزيوت والصناعات الغذائية ، بالإضافة إلى الصناعات التحويلية الآخر ومن أبرزها استخراج الايثانول من السكر بالإضافة إلى الصناعات الخفيفة.

3. الموارد المائية:

تتكون موارد السودان المائية من حصة السودان من نهر النيل ومياه الأمطار والمياه السطحية، حيث تقدر حصة السودان من النيل 18.5 مليار متر مكعب في العام، حيث يستغل السودان ما نسبته 60% من هذه الحصة وهذه الكمية تؤهل السودان القيام في مشاريع زراعية ضخمة[1].

[1] الاقتصاد السوداني، على شبكة الانترنت، 2013/4/3 http://www.ar.wikipedia.org/wiki.net

4. إنتاج النفط:

بدأ السودان في إنتاج النفط في منتصف التسعينات، حيث وصل إنتاج النفط عام 1998 ما يقارب ثلاثة ملايين برميل واستمر التنقيب والتطوير في إنتاج النفط ليصل إنتاج النفط في الوقت الحالي 600 ألف برميل يوميا. إلا أن السودان قد واجه مشكلة كبير متمثلة في ان ما يقارب من 65% من حقول النفط في الجنوب، مما أدى إلى انخفاض نصيبها من الإنتاج النفطي بعد انفصال الجنوب إلى 120 ألف برميل يوميا.

ثانيا : المديونية الخارجية السودانية

أولا : الدين الخارجي للسودان خلال الفترة (1990 – 2000)

عانى السودان من تراكم المديونية الخارجية خلال العقود الماضية، حيث شهد عقد التسعينات تطورا في إجمالي الدين الخارجي ، ذلك نتيجة للاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد السوداني، فمنذ بداية التسعينات واجه الاقتصاد السوداني تحديات متعددة محليا وإقليمية ، مما انعكس على الدين الخارجي للسودان فكان لحرب الخليج الثانية (1990 – 1991) أثرا سلبيا على الإيرادات وعلى العمالة[1] السودانية في دول الخليج ذلك بسبب موقف السودان منها، ليصل الدين الخارجي (15.340) مليار دولار. و شهدت الفترة (1990 – 1995) ارتفاعا للمديونية الخارجية للسودان عام 1993 لتصل (16.321) مليار دولار بسبب الاختلالات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد السوداني وفي نفس العام

[1] نعوش : أزمة المالية الخارجية للدول العربية، ص85

أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية السودان ضمن الدول الداعمة للإرهاب وهو ما أثر على قيمة المساعدات والقروض . وواصلت المديونية الخارجية للسودان في الارتفاع لتصل عام 1995 (19.355) مليار دولار، يعود ذلك للارتفاع في متأخرات السداد المترتبة على قروض السودان الخارجية ، حيث تضاعفت المتأخرات للسداد و كان السودان من أكثر البلدان العربية التي تواجه تلك المشكلة ، بالإضافة إلى إعادة تقييم القروض المسجلة بعملات غير الدولار الأمريكي الذي شهد سعر صرفة انخفاضا خلال العام (1994 – 1995) ، فحافظ خط الدين الخارجي على مستواه عام 1996م يعود ذلك إلى التحديات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة التي واجهة السودان خلال عام 1996 متمثلة في الاضطرابات في معدل التضخم والتي وصلت إلى 166% ، والتدهور الكبير في قيمة العملة المحلية " الجنية السوداني " والتشوهات في سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.

وسجلت المديونية الخارجية للسودان عام 1997 انخفاضا نسبيا، لتصل (19.353) مليار دولار وذلك بسبب الانخفاض الكبير في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي كما يعكسه صافي السحب على القروض . هذا وقد قررت بعض الدول المانحة وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة، حرمان السودان من القروض بسبب ما تقوم من علاقة السودان بالإرهاب الدولي وقيام نظامه على الديكتاتورية .

و شهدت المديونية للسودان ارتفاعا خلال الفترة مابين (1998– 2000) لتصل (20.483) مليار دولار ، رغم ما شهدته بعض مؤشرات عبء الدين الخارجي من تحسن وذلك بسبب التحسن في

ميزان المدفوعات والاحتياطات الخارجية لمجموعة الدول العربية ومن ضمنها السودان ، بسبب التحسن في الإيرادات العامة المحصلة نتيجة ارتفاع أسعار النفط [1].

جدول رقم (5)

إجمالي الدين الخارجي القائم (مليون دولار)

السنة	إجمالي الدين الخارجي القائم
1990	15.340
1991	15.907
1992	15.450
1993	16.321
1994	18.008
1995	19.355
1996	19.451
1997	19.353
1998	20.483
1999	20.491
2000	20.546

المصدر :

التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الأعداد (1992 – 2001)

التقرير السنوي، البنك المركزي السوداني، الأعداد (1999 - 2001)

أما على صعيد خدمة الدين، إن قيمة خدمة الدين الخارجي للسودان تعد ضئيلة بالمقارنة مع أجمالي مديونيتها الخارجية ، ويعود السبب إلى أن معظم هذه المديونية هي متأخرات سداد مجمدة وذلك بسبب الاختلالات الاقتصادية التي عانى منها اقتصادها حيث بلغت متأخرات سداد

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2001، ص191.

قروض السودان حوالي 32 ضعفا عام 1993 من صادراته و سجل أجمالي خدمة الديون ارتفاعا عام 2000 ليصل(207) بسبب التحسن الطفيف في قيمة الصادرات الخارجية[1].

جدول رقم (6)

أجمالي خدمة الدين الخارجي القائم (مليون دولار)

السنة	إجمالي خدمة الدين الخارجي
1990	24
1991	22
1992	25
1993	17
1994	8
1995	17
1996	0
1997	0
1998	5
1999	130
2000	207

المصدر:

التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الأعداد (1992- 2001)

التقرير السنوي، البنك المركزي السوداني، الأعداد (1995- 2001)

ثانيا : الدين الخارجي للسودان خلال الفترة (2001- 2010)

سجلت المديونية الخارجية للسودان خلال الفترة (2001- 2010) ارتفاعا متواصلا لتصل (37.450) مليار دولار بعدما كانت (20.798) مليار دولار عام 2001.

كان للعوامل الخارجية ، بالإضافة إلى الاختلالات الداخلية التي عانى منها الاقتصاد السودان و أحداث العنف الداخلية في جنوب السودان وإقليم دارفور ، فشهدت المديونية الخارجية ارتفاعا

[1] طاحون، عماد، الديون العربية الخارجية،على شبكة الأنترنت، 2004/10/3، http : // www,aljazeera.net/news/archive/archive?arch، ص4

بنسبة 13.5% وارتفعت المديونية المقيمة[1] بالدولار نتيجة انخفاض الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال الفترة (2004– 2007) ولقد أرتفع أجمالي الدين العام الخارجي خلال الفترة (2009– 2010) بسبب زيادة اعتماد السودان على الاقتراض الخارجي في ظل استمرار المصاعب في أوضاعها المالية وارتفاع أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية ، حيث كان لها تأثير مباشر على الاقتصاد السوداني كباقي دول العالم ، فقد لجأت إلى زيادة الإنفاق العام خلال الفترة المذكورة من خلال زيادة الدعم الحكومي المباشر للسلع الأساسية والخدمات ، ليصل إجمالي الدين الخارجي (37.450) مليار دولار عام 2010.[2]

جدول رقم (7)

إجمالي الدين الخارجي القائم (مليون دولار)

السنة	أجمالي الدين الخارجي القائم
2001	20.798
2002	23.611
2003	25.710
2004	26.283
2005	27.06
2006	27.601
2007	31.180
2008	33.542
2009	35.785
2010	37.450

المصدر :

التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الأعداد (2002- 2010)

التقرير السنوي، البنك المركزي السوداني، الأعداد (2004 - 2009)

على صعيد خدمة الديون، فقد سجلت خدمة الديون ارتفاعا بنسبة بسيطة لحجم المديونية الخارجية للسودان ، نتيجة تراكم متأخرات السداد بسبب الظروف المحلية والدولية فقد بلغ

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2008، ص167.

[2] البنك المركزي السوداني ، التقرير السنوي ، 2010 ، على شبكة الأنترنت http://www.cbos.gov.sd/node.net

أجمالي خدمة الدين الخارجي خلال الفترة (2001– 2010) ما يقارب (3387) مليون دولار

.

جدول رقم (8)

إجمالي خدمة الدين الخارجي القائم (مليون دولار)

السنة	أجمالي خدمة الدين العام الخارجي
2001	86.7
2002	109
2003	277
2004	333
2005	303
2006	237
2007	225
2008	675
2009	620
2010	521

المصدر :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد (2002- 2010)

التقرير السنوي، البنك المركزي السوداني، الأعداد (2004- 2009)

المطلب الثالث: المديونية الخارجية للجزائر

واجه الاقتصاد الجزائري في صعوبات عدة متزامنة مع الأحداث السياسية الداخلية التي عاشتها الجزائر، حيث ورثت الجزائر اقتصادا متخلفا إبان التحرر من الاستعمار الفرنسي ، ومرت الجزائر في مرحلة انتقالية خلال تسعينات القرن الماضي من النهج الاشتراكي نحو اقتصاد السوق . وأعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على الموارد الطبيعية في تحقيق النمو الاقتصادي حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على النفط الذي يشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري ، حيث يمثل حوالي 60%من إيرادات الميزانية العامة وما نسبته 30 % من الناتج الإجمالي المحلي[1].

لقد واجه الاقتصاد الجزائري تحديات عدة، ناتجة عن البيئة الداخلية المتمثلة في الاضطرابات الداخلية وأحداث العنف التي شهدها الجزائر منذ بداية التسعينات.

وعلى الصعيد الخارجي، أدت التقلبات في أسعار النفط وخصوصا عام 1986م عندما انخفض سعر برميل النفط بصورة كبيرة وهو ما أثر على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على العائدات من صادرات النفط بشكل كبير ، إلا أنه ومنذ بداية الألفية الجديدة وبفضل ارتفاع أسعار النفط عالميا وتحقيق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة ، أصبح الاقتصاد الجزائري من أقوى الاقتصاديات في أفريقيا.

وعلى صعيد قطاع الزراعة ، يعد من القطاعات المؤثرة في الاقتصاد فتشكل المساحة الصالحة للزراعة 3% من مساحة الكلية للجزائر وتمثل المساحة المستغلة فعلا 1.7% من مساحة البلد ويمثل الحبوب كمنتج أولي أهمية كبيرة وتعتمد بشكل رئيسي على مياه الأمطار.

[1] الاقتصاد الجزائري،على شبكة الانترنت، http://islamfin.go-forum.net/t2240-topic

وبعد عام 1989، اتجهت الحكومة الجزائرية بدعم أقوى للزراعة والري من خلال برنامج لزيادة الإنتاجية بتوزيع 1.8 مليار متر مكعب من المياه تخصص للزراعة و بلغت حصيلة الزراعة إلى الناتج المحلي الإجمالي 11.1 % عام 2006 [1].

ويعتبر القطاع التجاري من أقوى القطاعات في الجزائر ، حيث أن أغلبية المؤسسات في القطاع الخاص والريفي تمارس النشاط التجاري بشكل كبير متبوعا في قطاع الخدمات حيث يعتبر قطاع الخدمات كأحد أهم النشاطات الاقتصادية في الجزائر .

أولا : الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (1990 – 2000)

لقد عانى لجزائر منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من أزمة في المديونية الخارجية متزامنة مع الأزمة السياسية والأمنية في تلك الفترة ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط عام 1986، الذي يشكل أهم الموارد في الصادرات فوصل الدين الخارجي للجزائر عام 1990 (28.37) مليار دولار بعد أن كانت في عام 1985 (19.8) مليار دولار ، ونتيجة لذلك قامت الجزائر باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للاقتراض حيث حصلت على 300 وحدة سحب خاصة عام 1991م ولقد قامت الجزائر في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي مما أدى إلى انخفاضا نسبيا في موقف المديونية الخارجية للجزائر، حيث أدى تطبيق هذا البرنامج بتعاون مع صندوق النقد الدولي إلى تحسن في أداء الاقتصاد ، بالإضافة إلى حصولها على صافي تدفقات إلى المانحين مقداره 1.4 مليار دولار عام 1991 [2]، ولقد سجلت المديونية الخارجية انخفاضا بنسبة 9.5% عام 1993 عن مستواها لعام 1990 ، ولقد تقدم الجزائر من المؤسسات الدولية المانحة

---

[1] احصائيات حول الزراعة في الجزائر،على شبكة الأنترنت، (http://www.tage.arabnet5.com(2011

[2] الهاشمي، بوجعداري، أزمة المديونية الخارجية للجزائر، مجلة العلوم الأنسانية، جامعة منتوري، الجزائر، ص3

وبشكل خاص صندوق النقد الدولي عام 1994 في طلب القروض وذلك للاستمرار في برنامج التصحيح الهيكلي للاقتصاد ، وحصل الجزائر على قرضا متوسط الأجل بلغ 260 مليون دولار وذلك نتيجة للاختلالات الشديدة التي كانت سائدة في الاقتصاد الجزائري فلقد حدث انخفاض آخر في أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني والسياسي في تلك الفترة [1].

و شهد الدين الخارجي للجزائر ارتفاعاً للفترة (1994 – 1996) حيث بلغ متوسط الزيادة 13% وتعد الجزائر من أعلى البلدان العربية بالنسبة الإجمالي الدين الخارجي لعام 1995حيث بلغت ما يقارب 32 مليار دولار [2].

أخذت المديونية الخارجية للجزائر في الاتجاه التنازلي ، مسجلة انخفاضا عام 1997 لتصل (31.22) مليار دولار و (28.31) مليار دولار عام 1999 بانخفاض 15.7% فكان الارتفاع أسعار النفط عام 1999م وانخفاض الديون الخارجية المقومة بالدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى بنسبة 6% نتيجة عن ارتفاع أسعار النفط مما أدى الى تحسنا في قيمة الصادرات وذلك بعد قيام الأوبيك في تقليل الإنتاج وما رافق ذلك من ارتفاع الطلب على الصادرات ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط ليصل في عام 2000 إلى 28.5 دولار أمريكي للبرميل وهو ما أدى الى زيادة حصيلة الجزائر من الصادرات . مما انعكس إيجاباً على نسبة المديونية الخارجية إلى الصادرات لتصل إلى 19.8%، والى التحسن في إجمالي الدين الخارجي ليصل إلى 25.200 مليار دولار.

[1] المديونية الخارجية الجزائرية، بحوث أقتصادية،2011/6/11،http://www.memoireconmique.blogsport.com

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الأقتصادي العربي الموحد، لعام 1996، ص144.

جدول رقم (9)

إجمالي الدين الخارجي القائم (مليار دولار)

السنة	إجمالي الدين الخارجي القائم
1990	28.37
1991	27.87
1992	26.67
1993	25.72
1994	29.48
1995	31.57
1996	33.65
1997	31.22
1998	30.47
1999	28.31
2000	25.26

المصدر :

التقرير السنوي، البنك الوطني الجزائري، الأعداد (1992 - 1999)

التقرير الاقتصاد العربي الموحد، الأعداد (1995 – 2000)

أما على صعيد خدمة الدين الخارجي، سجلت الجزائر المرتبة الأولى ضمن دول الدراسة في مدفوعات خدمة الديون السنوية لعام 1992 – 1993، إذ بلغت 8 مليارات دولار، ولذلك لتزايد التسديدات للدين الخارجي. ونتيجة لإبرام الجزائر لاتفاقيات إعادة جدولة جزء من ديونه الرسمية خلال عام 1994، مما أدى إلى انخفاض خدمة دين الجزائر الخارجي بنحو 3.7 مليار دولار وانخفاض سداد أصل قروضها خلال عام 1994[1].

و أبرمت الجزائر أربعة اتفاقيات لجدولة(17.4) مليار دولار من الدين العام الخارجي خلال عام 1994 – 1995، والتي نتج عنها انخفاض خدمة ديونها من 8.6 مليار دولار عام 1993 إلى

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 1996، ص147.

4.9 مليار دولار في عام 1994، ثم إلى 4.1 مليار دولار في عام 1995. ولقد سجل أجمالي خدمة الدين خلال الفترة (1997– 2000) ارتفاعا لتصل (5.059) مليار دولار [1]

جدول رقم (10)

إجمالي خدمة الدين الخارجي القائم (مليون دولار)

السنة	إجمالي خدمة الدين الخارجي
1990	9.260
1991	9.664
1992	8.842
1993	8.762
1994	5.105
1995	4.112
1996	3.949
1997	3.965
1998	4.587
1999	4.885
2000	5.059

المصدر :

التقرير السنوي، البنك الوطني الجزائري، الأعداد (1992 - 1999)

التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الأعداد (1995 - 2001)

ثانيا : الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2001 – 2010)

شهدت المديونية الخارجية منذ مطلع الألفية الجديدة تحسناً ملحوظاً، متأثرة في عدة عوامل من أبرزها ارتفاع أسعار النفط عالميا. حيث شهدت المديونية للجزائر ارتفاعا نسبيا عام 2002 لتصل (22.64) مليار دولار.

وذلك نتيجة لجوء الجزائر للاقتراض بسبب تغطية العجز في ميزان المدفوعات عام 2001 كما ارتفعت مديونيتها عام 2003، نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية وعلى وجه

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2001، ص92.

الخصوص الدولار الذي أنخفض سعر صرفة مقابل العملات الأخرى خاصة اليورو[1]. وبعد دخول الجزائر في اتفاقية الشراكة " الأورومتوسطة " مع دول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط، مما أدى إلى ارتفاع الدين الخارجي المقيم باليورو مقابل الدولار الأمريكي. لتصل المديونية الخارجية عام 2004 (21.82) مليار دولار، بانخفاض 11 %.

وشهدت المديونية الخارجية الجزائرية، انخفاضا كبيرا لتصل (15.5) مليار دولار عام 2006 نتيجة لارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية ليصل برميل النفط في منتصف عام 2006، إلى (73) دولار للبرميل. مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الجزائري بشكل عام حيث يشكل النفط 96% من صادرات الجزائر، ما أنعكس على وضع المديونية الخارجية لتصل (5.573) مليار دولار عام 2007، نتيجة قيام الجزائر وبفضل عائدات النفط الكبير، بتسديد جزء كبير من ديونها الخارجية تصل (12.5) مليار دولار حيث أصبحت نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.7%، مقابل 64.7% عام 1998. وساهم في ذلك بالإضافة إلى ما سبق، قرار الحكومة الجزائرية عام 2005، القاضي بوقف الاقتراض من الخارج[2].

ولقد تراجعت المديونية الجزائرية في إطار إدارة الدين الخارجي، التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي، وذلك بعد النمو الكبير في الإيرادات النفطية خلال السنوات الماضية منخفضة المديونية الجزائرية بنسبة 3.1%، في عام 2009.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام2004، ص17

[2] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، لعام 2006 ، ص162

و شهدت المديونية الخارجية للجزائر، ارتفاع بنسبة 0.7%، متأثرة في تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

جدول رقم (11)

إجمالي الدين الخارجي القائم (مليون دولار)

السنة	إجمالي الدين الخارجي القائم
2001	22.57
2002	22.64
2003	23.35
2004	21.82
2005	16.4
2006	15.5
2007	5.60
2008	5.586
2009	5.413
2010	5.5

المصدر :

التقرير السنوي، البنك الوطني الجزائري، الأعداد (2003 – 2011)

أما على صعيد خدمة الدين الخارجي، سجلت خدمة الديون بما تشمله من سداد أقساط الديون الخارجية والفوائد التي تترتب على الجزائر، ارتفاعا نسبيا في الفترة ما بين (2001–2005) نتيجة ما حققه الاقتصاد الجزائري من نموا في إيرادات الصادرات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط. فبلغ إجمالي خدمة الدين الخارجي (5.846) مليار دولار عام 2005[1]

فارتفع إجمالي خدمة الديون في عام 2006، بصورة كبيرة، جراء قيام الجزائر في السداد المبكر لجزء كبير من ديونها الخارجية لتصل (13.314) مليار دولار، و شهدت خدمة الدين الخارجي انخفاضا عام 2007، لتصل (1.431) مليار دولار ذلك بعد الارتفاع الاستثنائي عام 2006، وتراجعت خدمة الديون الخارجية عام 2008 بنسبة 14.9%، لتصل (1.218) مليار دولار

[1] البنك الوطني الجزائري، التقرير السنوي، لعام 2006 على شبكة الانترنت ، http://www.bank-of-algeria.dz.net

فتراجعت المديونية الخارجية في الفترة (2009-2010) بنسبة 17.8%. يعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في حجم المديونية الخارجية، وتحسن في جميع مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

جدول رقم (12)

إجمالي خدمة الدين الخارجي القائم (مليون دولار)

السنة	إجمالي خدمة الدين الخارجي
2001	4.464
2002	4.150
2003	4.358
2004	5.658
2005	5.846
2006	13.314
2007	1.431
2008	1.218
2009	1.000
2010	667

المصدر :

التقرير السنوي، البنك الوطني الجزائري، الأعداد (2003 - 2011)

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد (2005 – 2011)

المطلب الرابع: المديونية الخارجية لليمن:

يعد اليمن من البلدان الضعيفة اقتصاديا، حيث يعتمد بشكل رئيسي على المساعدات الدولية من منح وقروض، ويتسم الاقتصاد اليمني بأنه اقتصادا ريعياً رغم قلة الموارد.

يصنف الاقتصاد اليمني بأنه من أشد الدول النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة، فيقدر الدخل السنوي للفرد أقل من 600 دولار سنويا خلال عقد التسعينات . وواجه الاقتصاد اليمني عدة مشاكل، من أبرزها انتشار الفساد والنزاعات الأهلية المسلحة والانقسام القبلي في الجنوب وارتفاع معدل نمو السكان. حيث تبلغ نسبة الزيادة من السكان 3% هذا على الرغم من موقع اليمن الجغرافي المتميز حيث يشرف اليمن على مضيق عدن بالإضافة إلى ميناء عدن الذي يعد من أهم الموانئ في العالم.

أولا : بنية الاقتصاد اليمني :

1. الثروة النفطية:

يعتمد الاقتصاد اليمني على قطاع النفط بشكل رئيسي، حيث تبلغ صادرات اليمن من النفط نحو (259) ألف برميل يوميا ويساهم النفط في ما يقارب (30-40) % من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر إيرادات النفط من أهم الإيرادات للموازنة العامة للدولة و تغطي نحو 70% من إيرادات الخزينة ونحو 63% من إجمالي صادرات البلاد الخارجية[1].

[1] موقع وزارة النفط والمعادن، قطاع النفط، على شبكة الانترنت، 2013/3/23 http//:www.mom.gov.ye/index.php

2. القطاع الزراعي:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات في اليمن، حيث تبلغ نسبة الأراضي المستغلة في الزراعة 3% من إجمالي أراضي جمهورية اليمن وتشكل نسبة لزراعة للصادرات نسبا تتراوح بين 3-5% من إجمالي الصادرات ويشكل هذا القطاع 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويمثل هذا القطاع ما يقارب 53% من نشاط القوى العاملة في البلاد ، تشتهر اليمن في زراعة الفواكه والخضراوات والبن والثروة السمكية والحبوب.

بالإضافة إلى قطاعات أخرى لها تأثير على الاقتصاد اليمني من أبرزها قطاع الخدمات والعمالة اليمنية في الخارج، حيث تلعب دورا فاعلا في رفد الاقتصاد اليمني في الاحتياطات من العملة الأجنبية ومالها من دور في الحد من البطالة المرتفعة في اليمن.

ثانيا : المديونية الخارجية لليمن

يعد اليمن من البلدان العربية ذات المديونية المرتفعة نسبيا، حيث لجأ اليمن إلى الاقتراض الخارجي وذلك لمواجهة التحديات الداخلية التي عانى منها اليمن، بالإضافة إلى أثر العوامل الإقليمية والدولية، والتي عانى منها الاقتصاد اليمني نتيجة تراكم الديون الخارجية خلال العقود الماضية.

أولا : الدين الخارجي لليمن خلال الفترة (1990-2000)

شهدت المديونية الخارجية لليمن ارتفاعا مضطرداً في الفترة بين (1989-1993) لتصل إلى (6322) مليون دولار عام 1990، بعدما كانت (5062) مليون دولار عام 1988[1] متأثرة في

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 1995، ص154.

متغيرات داخلية وإقليمية كان من أبرزها، حرب الخليج الثانية عام 1990 – 1991 بسبب موقفة من الحرب، حيث رحلة بلدان الخليج العربي ما يقارب مليون عامل يمني ونقص التحويلات الخارجية بالإضافة إلى وقف المساعدات المقدمة لليمن .

وواجهت اليمن صعوبات كبيرة في خدمة ديونها الخارجية لعام (1991–1992) وهو ما نتج عنه ارتفاع مقدار متأخرات السداد ، وشكل الدين العام الخارجي طويل الأجل ما نسبته 85% من إجمالي الدين العام الخارجي عام 1992 وواجه الاقتصاد اليمني اختلالات اقتصادية كبيرة أثرة على معدلات النمو الاقتصادي ،حيث بلغت متأخرات السداد إلى الصادرات اليمنية 190%.

شهدت المديونية الخارجية اليمنية عام 1994 ارتفاعا لتصل (6.125) مليار دولار وذلك نتيجة الاختلالات التي عانى منها اقتصادها عام 1993م نتيجة الأحداث العنف الداخلية متمثلة في الحرب الأهلية عام 1994م التي أدت إلى دمار كبير في بنية الاقتصاد التحتية وعرقلة النمو الاقتصادي ، مما أدى إلى قيام اليمن باللجوء إلى الاقتراض الخارجي، بالإضافة إلى تراكم متأخرات سداد الديون المستحقة على اليمن. فاضطرت اليمن للجوء إلى صندوق النقد الدولي وبدء في تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي في مارس 1995 [1].

لقد سجلت المديونية الخارجية لليمن انخفاضا ملحوظا عام 1997م لتصل (3.856) مليار دولار بنسبة بلغت 39%، وانعكس ذلك على حجم الدين الخارجي القائم وعلى مؤشرات قياس عبء المديونية الخارجية ، يعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في اللجوء إلى الاقتراض، حيث انخفض صافي السحب على القروض إلى 0.56%. والى عمليات إعادة تقويم أسعار العملات التي يتكون منها الدين، بالإضافة إلى عمليات تخفيض الدين والإغاثة التي حصلت عليها الدول العربية.

[1] المديونية الخارجية لليمن، المركز الوطني المعلومات، 2013/3/20، http://www.yemen-nic.info/sarch/index.php

وسجل الدين الخارجي القائم لليمن في الفترة (1998–1999) ارتفاعا بنسبة 12%، نتيجة للاختلالات الاقتصادية التي عانى منها اليمن في تلك الفترة. إلا ان المديونية الخارجية شهدت تحسنا في عام 2000م ذلك نتيجة تحسين ميزان المدفوعات والاحتياطات الأجنبية ، بسبب ارتفاع الإيرادات المتحصلة من صادرات النفط، وارتفاع قيمة الدولار إلى العملات الرئيسية الأخرى التي تسعر فيه المبادلات النفطية إزاء العملات الأخرى. ولقد حقق اليمن زيادة كبيرة في الميزان التجاري بنسبة بلغت 253%.

جدول رقم (13)

المديونية الخارجية لليمن **(مليون دولار)**

السنة	إجمالي الدين الخارجي القائم	إجمالي خدمة الدين الخارجي
1990	6322	107
1991	6471	111
1992	6571	110
1993	5923	99
1994	6125	120
1995	6217	91
1996	6362	79
1997	3856	86
1998	4576	112
1999	5137	137
2000	4936	217.7

المصدر :

التقرير السنوي، البنك المركزي اليمني، الأعداد (1993-2001)

التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الأعداد،(1991-2001)

ثانيا : الدين الخارجي لليمن خلال الفترة (2001–2010)

سجلت المديونية الخارجية لليمن تراجعا بنسبة 1.2% عام 2001، و ارتفاع في الفترة (2002–2004) في حجم الدين الخارجي لتصل (5.034.8) مليار دولار بنسبة 3% عام 2002 على

الرغم من تحقيق اليمن لفائض تجاري بسبب ارتفاع أسعار النفط وتراجعت المديونية الخارجية لليمن عام 2005، بنسبة 5.4% نتيجة انخفاض أسعار صرف عملات بعض الدائنين الرئيسين، ونتيجة قيام بعض الجهات المانحة في شطب جزء من ديون اليمن الخارجية على وجه الخصوص الإمارات العربية المتحدة وشطب بعض ديون اليابان المستحقة [1].

وارتفع الفائض التجاري لليمن عام 2006 بنسبة 52.6%، بسبب ارتفاع أسعار النفط وسجل الدين الخارجي لليمن ارتفاعا في الفترة (2007–2008) ، نتيجة تقلبات أسعار الصرف معظم العملات الأجنبية مقابل الدولار الذي يرتبط في الريال اليمني، ونتيجة ارتفاع سحوبات القروض عن مدفوعات الأقساط [2].

وشهد عام 2009م ارتفاعا في المديونية الخارجية لليمن، متأثرة في الأزمة المالية العالمية وتغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي، حيث ارتفعت بنسبة 2.4%، متزامنا مع العجز المالي المرتفع وهو ما أدى إلى تزايد اللجوء إلى الاقتراض الداخلي ، ولقد استمرت المصاعب المالية التي تواجه اليمن متأثرة في تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية والتقلب في أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار. حيث ارتفعت المديونية الخارجية بنسبة 1.7% (6141) مليون دولار عام 2010.

وعلى صعيد خدمة الدين الخارجي، فقد عانى اليمن من تراكم متأخرات السداد، نتيجة عدم مقدرته على الوفاء في دفع مستحقات المترتبة علية في المواعيد المحددة، مما نتج عنه تراكم متأخرات الديون (الأصل + فوائد الأقساط المتراكمة) نتيجة الاختلالات الاقتصادية التي عانى منها اليمن

[1] البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، 2005، ص55

[2] البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، لعام 2007، ص30.

وارتفعت خدمة الدين الخارجي ارتفاعا طفيفا عام 2001، لتصل (241) مليون دولار. ولقد شهدت ارتفاعا طفيفا للفترة (2004–2009) بمتوسط 7.4 %.

جدول رقم (14)

المديونية الخارجية اليمنية **(مليون دولار)**

السنة	إجمالي الدين الخارجي القائم	إجمالي خدمة الدين الخارجي
2001	4869	240.2
2002	5035	184
2003	5376.8	178
2004	5380	252
2005	5169	208
2006	5469	227
2007	5820.3	265
2008	5895	278
2009	6035	253
2010	6139	255

المصدر :

التقرير السنوي، البنك المركزي اليمني الإعداد (2004-2008)

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد (2002-2011)

المطلب الخامس: مؤشرات قياس عبء المديونية الخارجية

بعد الوقوف على الوضع العام للدين الخارجي القائم في الدول العربية (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن)، وسوف يتم تحديد المؤشرات التي بها تقاس أعباء الدين الخارجي القائم على الاقتصاد الكلي للدولة ومعرفة وضعية المديونية الخارجية، هل هي في الوضع الطبيعي أم وصل إلى مرحلة الأزمة.

لقد تعددت المؤشرات التي تقيس عبء المديونية الخارجية، وسوف يقتصر الباحث في هذه الدراسة على المؤشرين الرئيسين في قياس أعباء المديونية الخارجية:

1. نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي :

تبين نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عبء المديونية للدول المقترضة ضمن نسبة معينة 50% فأكثر تعتبر مديونية مرتفعة، واقل من 30%، تعد هذه النسبة ضمن الحدود الطبيعية غير المثقلة بالديون. ويشير هذا المؤشر إلى قدرة اقتصاد الدول المقترضة على تحمل أعباء هذا الدين ومدى استمرارها على الالتزام بذلك. ولقد تم تقسيم دراسة هذا المؤشر إلى مرحلتين، المرحلة الأولى (1990–2000) [1].

جدول رقم (15)

إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي **(نسبة مئوية)**

الدولة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأردن	174.6	177.5	134.5	121.77	101.7	96.8	96	93.7	89.2	90	79.9
الجزائر	44.4	56.7	52.7	51.3	71.4	79.7	71.4	64.6	64.8	58.3	46.8
السودان	-	-	-	-	297.8	378	238.2	191.4	173.2	160	143.3
اليمن	75	104.3	107	107.9	115.8	127.3	110.7	66.6	72.2	68.2	53.1

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للأعوام (1993 - 2011)

[1] طاحون : الديون العربية الخارجية ص3

لقد عانت كل من الأردن والجزائر والسودان واليمن، خلال عقد التسعينات من ارتفاع أعباء المديونية الخارجية على الرغم من حدوث تفاوت فيما بينها نسبياً، فقد أصبحت أعباء المديونية للسودان عام 1994 في وضع حرج، مما أدى إلى تراكم متأخرات السداد بصورة كبيرة.

و سجلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في الفترة ما بين (1995-2000) بنسب تتراوح ما بين 21.3% بالنسبة للجزائر وما يقارب 13% بالنسبة للأردن واليمن ونحو 32.7% في السودان.

وفي عام 1996م، تم تصنيف الأردن والجزائر واليمن استنادا إلى هذا المؤشر، ضمن الدول مرتفعة المديونية حيث تقل عن 125% وصنفت السودان ضمن الدول المثقلة حيث تفوق 125%[1].

و انخفضت نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي، في كل من الأردن والجزائر واليمن عام 1999م، ذلك نتيجة نمو صادراتها الخارجية بنسبة تتراوح ما بين 12.8- 8 % خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط عالميا بالنسبة للجزائر واليمن.

ولقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للسودان عام 1999 وذلك بسبب انخفاض الصادرات بنحو 5.5 %.

المرحلة الثانية : (2001-2010) :

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 1997، ص147

جدول رقم (16)

إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	75.7	76.4	76.3	66.2	56.1	51.3	46.7	24	23.8	24.6
الجزائر	41	40.5	35.3	25.6	16.7	4.8	4.1	3.3	3.9	3.4
السودان	142.5	145.2	135	98.8	81.7	64.8	54.3	55.1	56.2	51.6
اليمن	53.5	49.1	46.5	38.5	32	25.8	24.5	20.5	20.2	21

المصدر :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد (2002- 2011)

المصادر الوطنية، لدول الدراسة

لقد شهدت الفترة (2001–2002) ارتفاعا نسبيا بمتوسط 2.8%، بسبب ارتفاع حجم خدمة الدين الخارجي بالنسبة لهذه الدول (الأردن والجزائر والسودان واليمن).

و تراجعت هذه النسبة عام 2004، نتيجة تحقيقها نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي تفوق نسبة الزيادة في مديونيتها الخارجية نحو 10%. ولقد كان لارتفاع أسعار صادرات هذه الدول الأثر الكبير في ذلك. و شهدت اليمن في الفترة ما بين (2005–2010) انخفاضا هذا المؤشر بمتوسط 9%.

وسجلت هذه النسبة في الجزائر انخفاضا مضطردا في الفترة (2004– 2010) بسبب نمو صادرات الخارجية وارتفاع قيمتها بنسبة تفوق إجمالي مديونيتها الخارجية.

و تم تصنيف السودان وفقا لعبء الدين الخارجي في الفترة (2001–2004) مثقلة بالديون حيث تزيد هذه النسبة عن 90% ولقد تجاوز قيمة الدين العام الخارجي للسودان ما يزيد عن ضعف قيمة

صادراتها من السلع والخدمات. ولقد سجلت هذه النسبة في السودان عام (2006- 2007) تراجعا جراء النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي [1].

وشهدت هذه النسبة في الأردن ارتفاعا في الفترة (2001- 2006) حيث صنف الأردن وفقا لهذا المؤشر، ضمن الدول مرتفعة الديون وذلك ناتج عن الاختلالات التي شهدتها الصادرات بالنسبة إلى الواردات وسجلت هذه النسبة أدى مستوياتها عام 2008م بسبب قيام الأردن بالسداد المبكر لجزء من الدين الخارجي[2].

ولقد سجلت هذه النسبة لهذه الدول، بسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أقل من أجمالي مديونيتها الخارجية، نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2009. إلا انه في عام 2010 شهدت هذه النسبة زيادة في كل من الأردن واليمن، وسجلت الجزائر أدنى نسبة في الدول العربية المقترضة لتصل 3.4% عام 2010 نتيجة نمو صادراتها الخارجية بشكل خاص قطاع النفط.

ثانيا : نسبة خدمة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات :

يشير مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات إلى ما يستنزفه سداد أقساط وفوائد مترتبة عليه من حصيلة التدفقات المالية بالعملة الصعبة التي يتم الحصول عليها من حصيلة ما تصدره من سلع وخدمات، حيث تشكل خدمة الديون مشكلة كبيرة أمام هذه التدفقات التي تعد ركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي والتشجيع على جلب رؤوس الأموال إليها.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام ، 2008، ص167- 168.

[2] البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، لعام 2009 ،ص 56.

جدول رقم (17)

نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية)

الدولة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأردن	21.2	23.9	23.4	17.8	16.8	13.7	15.9	15.8	14.5	14.1	14.1
الجزائر	63.2	70.4	77.1	83.1	44.8	31.9	26.4	24.9	38	34.6	30
السودان	4.5	5.7	6.7	4.5	0.4	1.6	0	0	0.6	1.5	11.4
اليمن	6.8	10.3	9.6	8.4	4.1	2.8	3.2	3.5	6.7	5.3	5.5

المصدر :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد (1992- 2011)

المصادر المحلية لدول الدراسة

البنك الدولي، مؤشرات أعباء الدين الخارجي

سجلت الدول العربية المقترضة ارتفاعا متفاوتا في هذا المؤشر نتيجة للتطورات الاقتصادية الداخلية فيها، و شهدت هذه النسبة انخفاضا في كل من الجزائر والأردن عام 1994 وذلك نتيجة قيامها في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1989- 1993) فقد انخفضت نسبة فوائد الدين الخارجي إلى الصادرات، كما تمكنت من سداد جزء من المتأخرات التي تراكمت عليها خلال تلك الفترة، فقد سجلت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات ارتفاعا خلال الفترة (1990- 1993). لتصل في الجزائر عام (83.1%) وهي من أعلى النسب.

كما وشهدت الجزائر انخفاضا كبيرا في خدمة الدين الخارجي [1] حوالي44.5% من الصادرات في عام 1994، نتيجة قيام الجزائر في أبرام اتفاقية لإعادة هيكلة ما يقارب 21% من ديونها الخارجية وشهد الأردن انخفاضا في نفس العام نتيجة إعفائه من بعض الديون المستحقة، لقد سجلت هذه النسبة انخفاضا في الجزائر بنسبة (7.9%) في الفترة ما بين (1995- 2000) كما سجلت على ارتفاع في نفس الفترة بالنسبة للأردن بنسبة (0.6%) ولقد صنف الجزائر وفقا لهذا المؤشر مرتفعا في عبء المديونية الخارجية حيث صنف الأردن وفقاً لهذا المؤشر متوسط العبء.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 1995،ص116-118.

واجهت كل من السودان واليمن خلال الفترة (1989- 1993) من تفاقم مشكلة خدمة ديونها الخارجية بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض قدرتها على الوفاء بالمستحقات المترتبة عليها مما أدى إلى تراكم متأخرات السداد عليها ونتيجة انخفاض إجمالي الصادرات الخارجية بالنسبة للسودان واليمن التي عانت من اختلالات اقتصادية كبيرة وهو ما انعكس على نسبة خدمة الدين الخارجي بالنسبة إلى الصادرات التي بقية ضمن النسب المنخفضة ، وشهدت اليمن انخفاضا في هذه النسبة عام 1994 نتيجة نمو صادراتها من النفط لتبلغ 4.1%. إلا أنه من الملاحظ انخفاض هذه النسبة في كل من السودان واليمن بصورة كبيرة، في المقابل[1] شهدت متأخرات السداد إلى الصادرات في السودان واليمن ارتفاعا كبيرا و سجل هذا المؤشر على ارتفاعا في الفترة (1995- 2000) في السودان نسبة 8.9% لتصل (11.4%) عام 2000، وارتفعت في اليمن بنسبة 2.5% لتصل (5.5%) بعدما كانت عام 1995 (2.8%) و تم تصنيف عبء المديونية الخارجية في السودان واليمن وفقا لهذا المؤشر بأقل من المتوسط إلى منخفض.

جدول رقم (18)

نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات **(نسبة مئوية)**

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	15.9	13.7	22.4	11.4	9.1	8.6	7.4	22.6	5	5.2
الجزائر	24.9	20.2	16.7	8.9	12	23.2	2.3	1.4	2.1	1.1
السودان	5	5.4	11	8.7	6	2.8	3	3.2	2.7	5
اليمن	6.8	4.7	4.1	4.9	2.8	2.9	3.4	2.8	4.1	2.8

المصدر :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد (2002- 2010)

المصادر الوطنية لدول الدراسة

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 1996، ص148.

شهدت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، تفاوتا بين الدول العربية (الأردن ، الجزائر ، السودان، اليمن) ذلك نتيجة للمتغيرات الداخلية والدولية خلال الفترة (2001- 2010) فسجلت أعباء المديونية وفقا لهذا المؤشر تحسنا متفاوتاً، ففي عام 2002 شهدت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات انخفاضا بنسبة من 16.8 إلى 8.8 % لهذه الدول الأربع، وشهدت هذه النسبة انخفاضاً تدريجياً في الفترة (2001- 2010) بالنسبة للجزائر وذلك الانخفاض الدين الخارجي بالنسبة للجزائر نتيجة انتعاش الصادرات النفطية ولقد شهد عام 2006م ارتفاعاً في هذه النسبة للجزائر بسبب قيامه في السداد المبكر لديونه الخارجية لتصل 32.2% بعدما كانت 8.9 % عام 2004 لتصل أدنى مستوياتها 1.1% عام 2010[1].

وسجلت خدمة الديون إلى الصادرات انخفاضاً نسبياً مستمرا في الفترة (2001- 2007) وشهد هذا المؤشر ارتفاعا عام 2008 لتصل 22.6% في الأردن وذلك جراء قيام بسداد جزءا كبيرا من مديونيته الخارجية ، ولقد صنف عبء المديونية وفقا لهذا المؤشر بالنسبة للأردن بالمتوسطة إلى منخفضة العبء.

ولقد سجل هذا المؤشر انخفاضا متوسطا في كل من اليمن والسودان في الفترة ما بين (2001- 2010) ولقد صنف اليمن والسودان وفقا لهذه المؤشر منخفضة العبء، فقد سجلت انخفاضا في اليمن عام 2010 نتيجة الانتعاش صادرات النفط.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2011، ص179

المبحث الثاني : قياس مؤشرات الاستقرار السياسي في دول العينة

بعد التوضيح النظري لماهية الاسقرار السياسي ومؤشراته، ينتقل متن الدراسة الآن، إلى قياس تلك المؤشرات في مجتمع الدراسة للتعرف على طبيعة التغير في قيمها على طول الخط الزماني لهذه الدراسة (1990- 2010م) ولكن تستدعي الحاجة بدايةً إلى إعطاء صورة عامة عن الحياة والأجواء السياسية التي سادت بيئات تلك الدول أثناء الفترة المدروسة، وبالتالي قُسم هذا المبحث ليشتمل المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مدخل إلى الحياة السياسية في دول الدراسة (1990- 2010م).

المطلب الثاني: قياس وتحليل مؤشرات الاستقرار السياسي في دول الدراسة (1990-2010م).

المطلب الأول: مدخل إلى الحياة السياسية في دول الدراسة (1990- 2010م):

شكل العام 1990م مفارقة مهمة في مسيرة الحياة السياسية لتلك الدول أعقبتها العديد من المستجدات التي أثرت على مسيرة العمل السياسي والديمقراطي فيها، ومن ثم على ظاهرة الاستقرار السياسي، وفيما يلي بيان لذلك:

1) الأردن:

عادت الحياة السياسية الديمقراطية إلى الأردن في عام 1989م ، ذلك بعد فترة من توقف النشاط السياسي التعددي وصدور الأحكام العرفية الذي استمر طيلة الفترة من عام 1967م إلى 1989م، ذلك نتيجة احتلال الضفة الغربية التي كانت جزءاً من الأراضي الأردنية بعد قرار وحدة الضفتين، و لعبت العديد من التطورات المحلية والإقليمية والدولية التي أثرت على الأردن كان أبرزها الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الأردن في نهاية عقد الثمانينات نتيجة تفاقم عجز الموازنة العامة

وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتوقف الدولة عن سداد ديونها الخارجية لعدم وجود احتياطيات في البنك المركزي الأردني، وانهيار القيمة الشرائية للدينار، ونتيجة لذلك فقد قامت الحكومة الأردنية في اتخاذ بعض التدابير الخارجية بتصورية من المؤسسات المانحة كرفع الدعم من السلع الأساسية وتقليل الأنفاق العام وهو ما أدى إلى حدوث احتجاجات في العديد من المدن الرئيسية. الأمر الذي دفع صانع القرار إلى إعادة العمل بالدستور، وتم إلغاء الأحكام العرفية وحدث انفراج ملموس في الحياة السياسية، أجريت الانتخابات النيابية في نهاية عام 1989م .[1] سبق ذلك قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية الذي صدر في 31 تموز 1988 وجرى تعديل قانون الانتخاب ليناسب الوضع الجديد، حيث اقتصرت الدوائر الانتخابية على دوائر الضفة الشرقية وأجريت الانتخابات العامة في 8 تشرين ثاني 1989 لأول مرة منذ العام 1967 وفقا لقانون الانتخاب المؤقت المعدل لقانون الانتخاب رقم 22 لسنة 1986، وجرى انتخاب أعضاء مجلس النواب الحادي عشر، حُلّ مجلس النواب الثاني عشر في 4 آب 1993، وجرت الانتخابات في 8 تشرين الثاني 1993 وفقاً لقانون الانتخاب المؤقت الذي صدر في 17 آب 1993، المعدل لقانون الانتخاب رقم 22 لسنة 1986، والذي نص على أن يكون لكل مواطن صوت واحد لمرشح واحد بدلاً من القانون السابق الذي كان يتيح للناخب أن ينتخب عدداً من المرشحين مساوياً لعدد النواب المخصصين لدائرته.[2]

وفي 4 تشرين الثاني 1997، جرت انتخابات مجلس النواب الثالث عشر وفقاً لقانون انتخابي مؤقت جديد جرى بموجبه تعديل تقسيم الدوائر الانتخابية، وبعض المواد الأخرى المتعلقة بآليات

---

[1] الكفارنه، أحمد عارف، التجربة الديمقراطية الأردنية: تجربة الخمسينات والتجربة الحديثة 1956- 2007م، عمان- الأردن، دار قنديل للنشر والتوزيع، 2009م، ص 211.

[2] أبو غنيمة، أحمد زياد، ملامح الحياة السياسية في الأردن منذ العشرينات وحتى التسعينات، عمان- الأردن، بلا، 1998م، ص 248-249.

الانتخاب. وفي 17 حزيران 2003 جرت انتخابات مجلس النواب الرابع عشر بعد أن تم تأجيلها لمدة عام ونصف بموجب قانون انتخاب مؤقت آخر، تم بموجبه زيادة عدد مقاعد مجلس النواب من 80 إلى 110 مقعد وزيادة عدد الدوائر الانتخابية وتخصيص ستة مقاعد للنساء، إلى جانب تعديل العديد من المواد المتعلقة بآليات الانتخاب . وفي 20 تشرين الثاني 2007 جرت انتخابات مجلس النواب الخامس عشر الحالي وفق القانون نفسه الذي جرت بموجبه انتخابات مجلس النواب الرابع عشر في عام 2003م،[1] كما وتم في الـ 22 من تشرين الثاني من العام 2007م إجراء انتخابات برلمانية وفقاً لقانون الانتخاب رقم 34 لسنة 2001م وفي عام 2010م جرت انتخابات برلمانية أخرى وفق قانون المؤقت.[2]

ولقد واجه الأردن ونتيجة موقعة المتوسط في الشرق الأوسط الملتهب بسبب التحديات الأمنية الكبيرة، وذلك نتيجة التحديات الإقليمية المتعاقبة على مدار العقود الماضية وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، وما ترتب على الأردن من تحديات ديمغرافية وأمنية نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي، ومن هذه التحديات التي واجها الأردن خلال العقدين الماضيين حرب الخليج الثانية 1990 – 1991 ، وما ترتب على الأردن من أعباء كبيرة نتيجة موقفة من الحرب، كعودة العمالة الأردنية في الخليج العربي وفرضت عقوبات على الأردن وتوقف المساعدات الخارجية . هذا بالإضافة للغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وهو ما أدى هجرة المزيد من النازحين العراقيين للأردن بالإضافة إلى التحدي الأمني الناتج عن تزايد المجموعات الإرهابية.

قد لعبت العشائر في الأردن دورا كبيراً في ترسيخ قواعد الاستقرار منذ تأسيس الأمارة، وقد بقية ضمانة للاستقرار السياسي في الأردن حتى وقت قريب، إلا أن الأوضاع الاقتصادية والسياسات

[1] الكفارنه: التجربة الديمقراطية الأردنية، ص 266، 271.

[2] موقع الانتخابات الأردنية 2010م، على شبكة الانترنت 2013/3/29م، http://www.jordanelection2010.com.

الرسمية ساهمت في كثير من الأحيان في الخروج عن الوضع المألوف وقد برز ذلك في حدوث الكثير من أحداث العنف في مدن ذات طابع عشائري .[1] ومن أبرز هذه الأحداث أعمال العنف في عام 1989 التي حدثت في مدن الجنوب وبعض المدن ذات الثقل العشائر نتيجة الأوضاع الاقتصادية ولقد تكررت في عام 1996 بسبب ارتفاع أسعار الخبز بالإضافة إلى أحداث معان عام 2002، وقبلها أحداث عام 1998 في معان والطفيلة جنوب الأردن.

2) اليمن:

لقد واجه اليمن منذ أكثر من سبعة عقود تحديات ومشاكل على كافة الصعد السياسية والأمنية وانتشار الأمية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بالإضافة إلى التعصب القبلي وغياب شبة تام لمؤسسات الدولة ولقد شهد اليمن انقساما إلى شطرين شمالي وجنوبي وما يترتب عليها من صراعات . وفي الثاني والعشرين من مايو عام 1990م إعلان قيام الدولة اليمنية الموحدة، وكان قيامها نتيجة لتوقيع اتفاقية قيام دولة الوحدة بين قيادتي الشطرين، وقد أخذت اليمن منذ ذلك الحين على نفسها الأخذ بالنهج الديمقراطي، علماً بأن قيام النظام الديمقراطي فيها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوحدة بين شطري اليمن اللذين كانا في الواقع نظامين اجتماعيين مختلفين ، ثم أن هذه الوحدة جرت في ظل وضع دولي جديد اتسم آنذاك بانهيار المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب.[1]

إلا أن الوحدة بين شطري اليمن لم تنهي الصراع بين الطرفين فظلت هناك أعمال عنف وشغب بين القوى السياسية ازدادت بعد انتخابات عام 1993 ثم تفجرت الأزمة مع محاولة الانشطار التي حدثت في عام 1994، وكانت في الأساس نتيجة شعور سكان مدن اليمن الجنوبية في الإهمال

[1] عبد السلام، عبد الله، الديمقراطية في اليمن: تحديات الحاضر ومطالب المستقبل، صنعاء- اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2008م، ص 39.

حيث أن الوحدة مع الشطر الجنوبي لم تحقق علاجا للاضطرابات الاقتصادية وعدم معالجة واقع التخلف وعدم معالجة مشاكل التنمية، هذا ما أنعكس على الموقف من الوحدة لدى سكان الجنوب حيث يشعر سكان المدن الجنوبية في التهميش الذي كان سكان الجنوب يعتبره متعمد وهو ما كان متمثلا في تدني معدلات التنمية وارتفاع البطالة ، مما أدى إلى تشجيع الحراك في الجنوب وبروز النزعة الانفصالية، الأمر الذي نتج عنه الكثير من الاضطرابات الداخلية وأعمال العنف المسلح، فأدى هذا التباين إلى خلافات كبيرة بعد ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية عام 1993،والتي تراجع فيها الحزب الاشتراكي الرأس الآخر للحكم في دولة الوحدة إلى المرتبة الثالثة ، الأمر الذي أدرك من خلاله الحزب الاشتراكي أنه سوف يفقد مكانته التي تهيأت له من خلال أتفاق الوحدة السياسي.[1]

هذا وقد جرت أول انتخابات رئاسية في اليمن عام 1990م، أما أول انتخابات برلمانية فقد جرت فيها عام 1993م، وفي العام 1994م تم تعديل –بعد توقيع اتفاقية الصلح بين الطرفين "وثيقة العهد والاتفاق" في العاصمة الأردنية عمان، في العشرين من (شباط) فبراير 1994م – دستور الوحدة لعام 1991م من قبل مجلس النواب دون استفتاء الشعب عليه، فتم تعديل شكل رئاسة الدولة من مجلس رئاسة إلى رئيس ينتخب من الشعب مباشرة بعد حصوله على تزكية 10% من أعضاء مجلس النواب مع إلزام مجلس النواب بأن يزكي لمنصب الرئاسة شخصين على الأقل، وفي العام 1999م جرى انتخاب أول رئيس للجمهورية من قبل الشعب اليمني مباشرة.[2]

وفي العام 2001م دخل اليمن مرحلة جديدة من الديمقراطية، ذلك جراء تعديل آخر للدستور فهذا التعديل حاز على موافقة الشعب عندما جرى استفتائهم عليه وأن نظام الحكم الذي جاء به هذا

---

[1] غلاب، نجيب، الصراع على عرض اليمن في ظل التحولات الديمقراطية، بيروت- لبنان، دار بيسان للنشر، 2010م، ص 63.

[2] الروحاني، عبد الوهاب محمد، اليمن: خصوصية الحكم والوحدة، صنعاء- اليمن، 2009م، ص 41.

الدستور لليمنيين هو نظام دستوري ديمقراطي ، لأنه يقوم على المبادئ الديمقراطية المتفق عليها في القانون الدستوري.[1] وقبل هذا العام جرت انتخابات برلمانية في عام 1997م وأخرى رئاسية عام 1999م أما في طور الدستور الجديد فجرت انتخابات برلمانية عام 2003م والرئاسية فكانت عام 2006م وشهدت تلك الانتخابات نسب عالية من المشاركة السياسية.[2] وعلى صعيد العنف الرسمي وغير الرسمي في العقد الثاني من تاريخ الوحدة اليمنية، فقد اندلعت الحرب في صعده بين الحكومة من جهة وجبهة التمرد المعروفة في " الحوثيين "، حين اعتقلت الحكومة زعيم الحركة حسين الحوثي، بتهمة أنشاء منظمة مسلحة، و أكتسب الصراع في صعده منحنا دوليا بعد تلقي الحكومة اليمنية الدعم الكبير من قبل الكثير من دول العام كالولايات المتحدة والسعودية التي شاركت عسكريا، ولقد أستمر الصراع ما يقارب خمسة سنوات.

عموماً، يتسم الإطار السياسي اليمني بالضعف المؤسسي، وشخصانية السلطة السياسية، والى جانب السلطة السياسية الحاكمة لعب النظام القبلي دورا موازيا للسلطة السياسية الحاكمة.[3]

من هنا فيمكن أبراز أهم التحديات النابعة من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية التي لعبت بصورة مشتركة في التأثير على استقرار المجتمع الاجتماعي والسياسي، وسيادة الشعور التقليدي للقبيلة أو الطائفة والجغرافيا وذلك على حساب الثقافة السياسية الجامعة التي تتجاوز الحواجز القطرية

---

[1] البخيتي، محمد مقبل حسن، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام الدستوري اليمني، صنعاء- اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2009م، ص 85.

[2] شطيف، خالد صالح علي، 2009، أثر الفقر على المشاركة السياسية في الجمهورية اليمنية 1995- 2007م، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ص 79.

[3] العبدلي، سمير، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، بيروت- لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م، ص 284.

بالإضافة إلى الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد اليمني وتضخم الجهاز البيروقراطي وضعف التنشئة الاجتماعية والسياسية.[1]

3) السودان:

عانى السودان على مدى أكثر من خمسة عقود من المشاكل السياسية والاقتصادية والحركات الانفصالية، حيث تُمثل قضية الجنوب والحرب الأهلية المندلعة منذ أكثر من أربعين عاماً وقضية دارفور أهم مشاكل السودان في فترة ما بعد الاستقلال، وطول هذه الفترة كان لها تأثيرها المباشر والكبير في كل التطورات السياسية الأساسية في البلاد (الاستقلال، انقلاب 1958، ثورة أكتوبر 1964، انقلاب 1969، تحولات الثمانينات، انتفاضة مارس 1985م انقلاب 30 يونيو 1989م، والتطورات اللاحقة حتى عام 2010) ومن خلال ذلك أصبحت تشكل عقبة أساسية في السياسة السودانية وفي مشكلة التجانس الوطني وبناء دولة ديمقراطية موحده ومستقل ومتفاعل مع محيطه العربي والأفريقي، وهي تشكل جزءاً رئيسياً في الأزمة الوطنية الشاملة، وبعد انقلاب 30 يونيو 1989 الذي قادة مجموعة من العسكريين بقيادة الفريق عمر البشير على إثره دخلت السودان في أزمات هددت وحدة السودان من خلال تهدد بتفكيك الكيان السوداني الموحد وتفتيت وحدته الوطنية وتخريب علاقاته الخارجية . وصل هذا التطور قمته آنذاك باتفاقية الخرطوم للسلام 1997م وسيادة شعارات تقرير المصير وفصل الجنوب والشمال وتكوين دولتين مستقلتين.[2]

فعلى صعيد أزمة دارفور التي تعد من أهم التحديات التي لا تزال من أهم العوامل المؤثرة في استقرار السودان ، فقد انطلقت الشرارة عام 1986م في عهد حكومة رئيس الوزراء الصادق المهدي

---

[1] عبد السلام : الديمقراطية في اليمن، ص 54- 55.

[2] جادين، محمد على، مناقشات حول: الديمقراطية والوحدة الوطنية في السودان، الخرطوم- السودان، دار عزة للنشر والتوزيع 2002م، ص 43.

حينما تجمعت بعض القبائل العربية تحت مسمى "التجمع العربي" بدعم من حزب الأمة في مواجهة قبيلة "الفور" التي يدعمها الحزب الاتحادي الديمقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي آنذاك، و ظهر هذا الصراع في الحرب الأهلية بين الفور وبعض القبائل العربية في مناطق جبل مرة وجنوب وغرب دارفور، راح ضحيتها ما يقارب 12 ألف مواطن واستطاعت حكومة الإنقاذ إجبار الطرفين للتوصل إلى اتفاقية صلح قبلي هش في أيامها الأولى، إلا أن الصراعات القبلية تواصلت بعد عام 1993م في مختلف مناطق دارفور بين القبائل العربية والإفريقية ، وساهمت الحكومة المركزية بتأجيج الصراعات بعد تطبيق سياسة تقسيم الولايات بإنشاء إدارات أهلية جديدة للقبائل الرعوية في أراضي القبائل المُستقرة، وألغت الحكومة بذلك الإدارات الأهلية القديمة نتيجة لذلك اندلع الصراع لمسلح بين بعض القبائل الإفريقية والأخرى العربية، بيد أن الصراع لم يتطور إلى صراع سياسي عسكري وتمرد مسلح إلا بعد قيام مجموعة مسلحة من أبناء "الفور" الذين تحالفوا مع الزغاوة باحتلال مدينة "قولو" عاصمة محافظة جبل مرة غرب دار فور عام 2002م، حيث أُعلن لأول مرة عن الحركة المسلحة وتوزيع منشورات سياسية باسم جيش تحرير دار فور، وحددت أهداف الحركة الجديدة في تحرير الإقليم من سيطرة الشماليين بحجة مساهمتهم في تردي الخدمات وتهميش المنطقة.[1]

وفي عام 2003م تحولت منطقة دارفور إلى منطقة عمليات عسكرية لمواجهة التحالف الجديد خاصة وان الحكومة بدأت في التنبه لخطورة الادعاءات التي بدأت تنشر من أن مسلحي الزغاوة يسعون لإقامة "دولة الزغاوة الكبرى" والتي تضم دارفور وتشاد وأجزاء من ليبيا والنيجر هذا وقد استفاد التجمع العربي من هذا الإدعاء في التقرب من الحكومة والتنسيق معها لمواجهة التهديد الأمني الجديد، تزامن ذلك مع انضمام أعداد كبيرة من أبناء الزغاوة من الإسلاميين إلى الحركة

[1] إبراهيم، أحمد محمد، تصفية الإدارة الأهلية ونتائجها في دار فور، الخرطوم- السودان، شركة مطابع السودان، 2008م، ص 69-71.

المسلحة والتي غيرت اسمها إلى "حركة تحرير السودان" والى حركة العدالة والمساواة والتي أسسها القيادي الإسلامي السابق "الدكتور خليل إبراهيم"، وأصبحت للحركتين قوات عسكرية منظمة كما أصبح لها برنامج وخطاب سياسي يطالب بتحقيق المساواة في السلطة والثورة لجميع أبناء المناطق المهمشة في السودان، من ثم تصاعدت عمليات العنف، إلا أن الهجوم الذي قامت به حركة تحرير السودان على مدينة الفاشر في 25 أبريل 2003م منعطفاً مهماً في مسار الأزمة من مجرد أنها أزمة محلية داخل الإقليم ذات أبعاد قبلية واثنيه إلى أزمة سياسية واسعة النطاق ذات أبعاد إقليمية ودولية، مما استدعى التدخل الأجنبي لحل الأزمة. [1]

وعلى صعيد مشكلة جنوب السودان فقد أستمر الصراع بين الحكومة السودانية و بين حركات التمرد الوطنية منذ استقلال السودان عام 1956 و سقط نتيجة هذه الحرب عشرات الآلف من القتلى إلى أن تم توقيع اتفاقية السلام في نيفاشا عام 2005، والذي أعطى الحكم الذاتي لجنوب السودان واحترام ديانة سكانه وتقاليدهم، هذا ما مهد إلى انفصال الجنوب في السنوات ألاحقة.[1]

4) الجزائر:

تعتبر الجزائر أكثر الدول العربية التي مورست فيها أعمال العنف السياسي منذ إبان الاستعمار الفرنسي، فقد أرتكب الاستعمار الفرنسي مجازر عدة من أبرزها ما أرتكبه في مدينة "أسطيف " التي أبيد فيها ما يقارب من 45 ألف جزائري على يد سلطات الاستعمار. وبعد الاستقلال 1962م كان الصراع بين القوى الاجتماعية والطبقات المختلفة قوياً، وأهم القوى السياسية هي جبهة التحرير الوطنية التي سيطرت على العمل السياسي والعسكري، وظهرت القوى الإسلامية في الصراع

[1] عمر، عيسى محمد، البعد الدولي لقضية دارفور: جذور الأزمة ومآلاتها، الخرطوم- السودان، شركة مطابع السودان، 2007م، ص 84- 86.

كجماعات لها وزنها السياسي في مطلع التسعينيات عند اكتساحها الانتخابات العامة في الجزائر عام 1991.[1]

وقد جرى أول انقلاب عسكري في الجزائر في سبتمبر عام 1963م ضد فرحات عباس، حيث لعبت المؤسسة العسكرية دوراً مركزيا في السيطرة والنفوذ على مفاتيح الحكم وتسيير مؤسسة الرئاسة ذلك طوال العقود ما قبل استلام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم، [2] وفي يونيو 1965 تمت الإطاحة بحكومة أحمد بن بلا بواسطة انقلاب عسكري بقيادة رفيق كفاحه هوارى بومدين وفي 1978/12/27 توفي هوارى بومدين، استلم السلطة مؤقتاً رابح بيطاط الذي سلمها للشاذلي بن جديد في السابع من فبراير 1979، استقال الشاذلي بن جديد باضطراب سياسي مورس فيه عنف ذهب ضحيته عدد كبير من الجزائريين، وتصاعدت أعمال العنف والبلاد تخطو نحو الانتخابات البرلمانية عام 1992، إلا أن اكتساح جبهة الإنقاذ الإسلامية للعملية الانتخابية لم يرض قيادة الجيش ولا جبهة التحرير الجزائرية، كل هذا دفع الجيش للاستيلاء على مقاليد الحكم في البلاد .[2]

أدت أحداث أكتوبر 1988م الدامية إلى ميلاد دستور جديد في فبراير 1989م الذي أعطى فرصة أمام التنمية السياسية والمتمثلة في السماح للمعارضة في تكوين الأحزاب السياسي والجمعيات ذات الطابع السياسي، وبالتالي أصبحت المعارضة السياسية ممكنة، وهو ما مهد إلى ولادة أحزاب منظمة وذات قاعدة كبيرة كحزب جبهة الإنقاذ الإسلامية وغيرها من الأحزاب السياسية التي كانت محظورة، ورغم ذلك لم تنتهي المعارضة المسلحة في الجزائر فعلى الرغم من الاختلاف في التاريخ لبداية المعارضة المسلحة في عهد التعددية، إلا أن المتفق عليه أنها لم تبرز على السطح بشكل

---

1 وكالة أنباء التضامن، على شبكة الانترنت، 27/ 3/ 2013م، http://www.presssolidarity.net.

[2] بو عزيز، يحيى، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر، دار الطليعة، 1965م، ص 183.

[2] ولد خليفة، محمد العربي، التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991م، ص 75-76.

قوي إلا بعد تأجيل الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث دخلت الجزائر بعدها في دوامة "حرب أهلية" ذهب ضحيتها من آلف جزائريين، وقد بدأت بوادر أهم معارضة للنظام الجديد بمجلسه الأعلى للدولة بمحاولة الجبهات الثلاثة (الإنقاذ، التحرير، والقوى الاشتراكية) تنسيق جهودها لإيجاد حل سياسي للأزمة منذ مطلع عام 1992م وانتهت محاولتها بما سمي "مجموعة العقد الوطني" في نوفمبر 1994م بعد انضمام كل من النهضة وحزب العمال وعدة أحزاب أخرى، لكن هذه القوى اصطدمت بإستراتيجية سلطوية.[1]

وعلى صعيد رئاسة الجمهورية فقد تم اختيار محمد بوضياف رئيساً للدولة في 1992/1/12م إلا أنه لم يدم طويلاً بسبب وفاته في 1992/6/29م. وتم اختيار علي كافي في يوليو 1992 رئيساً للجمهورية، ثم اختير الأمين زروال رئيساً للجمهورية والذي انتخب رسمياً في 16 نوفمبر 1995م حتى قيام الانتخابات العامة في ابريل 1999 حين أصبح عبد العزيز بوتوفيلقة وزير خارجية الجزائر السابق رئيساً منتخباً في الجزائر ومازال ، ويذكر أن جميع هؤلاء الرؤساء هم من المحسوبين على المؤسسة العسكرية.[2]

وبالتالي، فقد ظلت الساحة السياسية في الجزائر تشهد العديد من الاضطرابات، حيث شهدت المرحلة السابقة لانتخابات الرئاسة الجزائرية عام 1995م حدثاً سياسياً متميزاً، ففي الوقت الذي لم تتمكن كل الأطراف من الاجتماع على طاولة حوار واحدة نظراً للشروط المسبقة من كل طرف، اجتمع عدد من القادة السياسيين الجزائريين خارج الجزائر وبالتحديد في ايطاليا وتم اللقاء على مرحلتين الأولى لمناقشة موضوع الأزمة التي تعيشها الجزائر، ثم تم اللقاء الثاني على أرضية

[1] قيرة، إسماعيل، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت- لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002م، ص 124.

[2] دربال، عبد الوهاب، الديمقراطية بين الادعاء والممارسة: تجربة حركة النهضة، الجزائر، منشورات قرطبة، 2007م، ص 44.

اتفاقية مشتركة عرفت لاحقاً "بالعقد الوطني" وبين المقاطعة والحضور لبعض الأطراف في هذا اللقاء تم الاتفاق على رؤية إستراتيجية توجب حل الأزمة بالتمكين لكل الأطراف من الحوار دون شروط من جهة، وإلزام الأطراف بالقانون والعمل السياسي السلمي من جهة أخرى إلا أن هذه الوثيقة وجهت بالرفض الشديد من بعض القوى السياسية وخاصة الإسلامية، ورغم ذلك وضمة سياق غلق المنافذ على مبادرة العقد الوطني وقتلها ، بُرمجت الانتخابات الرئاسية 1995م فكانت الأولوية القصوى للسلطات ولبعض القوى هو الخروج في أسرع وقت ممكن من عقدة عدم الشرعية، ومن ثم تمهيد وفتح المجال لشرعية باقي مؤسسات الدولة،[1] وهكذا ظلت التناقضات والنزاعات ظاهرة وساخنة على السطح وتمت المطالبة بتعديل الدستور، إلى أن تم

استصدار دستور جديد للبلاد في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1996م،[2] وهذا الدستور مع ما جرى عليه من تعديلات هو الذي يقود البلاد إلى اليوم –2010م– فتعديل عام 2002م أضاف اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية ثانية إلى جانب اللغة العربية، أما تعديل 2008م فقد شمل نقاط عدة أهمها تلك المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة، والسلطة التنفيذية.[3]

---

[1] دربال: الديمقراطية بين الادعاء والممارسة، ص 51- 53.

[2] قيرة: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ص 164م.

[3] قمودي، سهيلة، الحقوق والحريات الأساسية عبر الدساتير الجزائرية، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2012م، ص 42.

المطلب الثاني : قياس وتحليل مؤشرات الاستقرار السياسي في دول الدراسة (1990-2010م)

لقد تبين مما سبق، أن كُلاً من الأردن والجزائر والسودان واليمن، قد عاشت على مدار العشرين سنة الماضية (1990-2010م) حالات مختلفة من الأحداث والظواهر السياسية التي كان لها تأثير على سير العملية السياسية والديمقراطية فيها، وبدرجات متفاوتة بين هذه الدولة أو تلك، وبالتالي يأتي هذا المطلب ليقيس كمياً كيف أثرت تلك البيئات السياسية لدول الدراسة على ظاهرة الاستقرار السياسي فيها، بمعنى هل أسفرت تلك التحولات السياسية إلى الحد من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، أم زادت تلك الأحداث والمجريات من حدة عدم الاستقرار السياسي فيها، ولبيان ذلك أعد الباحث الجدول رقم (19) ليبين مجموعة مؤشرات الاستقرار السياسي التي سيخضعها الباحث للقياس الكمي -بالاعتماد على مدى توفر البيانات - كما وسيأخذ الجدول رقم (19) المتوسط الحسابي لكل مؤشر على طول الفترة الزمنية (1990- 2010م)، أما القياس الكمي التفصيلي لكل مؤشر ولكل سنة على طول العشرين عاماً محل الدراسة فتقع على عاتق الجداول من (20) إلى (29)ولتوضح طبيعة واتجاه التغير الذي طرأ على قيم مؤشرات الاستقرار السياسي ولجميع دول الدراسة الأربعة.

الجدول رقم (19):

المتوسط الحسابي لمؤشرات الاستقرار السياسي لدول الدراسة للفترة من 1990 إلى 2010م (تكرارات)

الجزائر	السودان	اليمن	الأردن	المؤشرات الرئيسية والفرعية لعدم الاستقرار السياسي		
12	1	9	18	عدم الاستقرار الحكومي "التغيير الوزاري"		مؤشر عدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية
5	6	5	6	عدم استقرار البرلمان "التغيير البرلماني"		
43	68	52	35	الاعتقال في قضايا سياسية	العنف السياسي الحكومي	مؤشرات العنف السياسي
36	26	163	8	الاغتيال في قضايا سياسية		
22	33	27	22	أحكام الإعدام في قضايا سياسية		
12	108	50	80	أحكام الحبس المؤبد في قضايا سياسية		
31	28	25	8	استخدام الجيش ضد المدنيين		
25	23	21	8	أعمال التخريب "الشغب"	العنف السياسي الشعبي	
5	10	8	0	الحركات الانفصالية والتمرد		
33	42	35	27	المظاهرات السلمية		

هذا الجدول من إعداد الباحث، بالاعتماد على المصادر التالية:

- المنظمة العربية لحقوق الإنسان: تقارير سنوية مختلفة، على شبكة الانترنت: www.aohr.net.
- منظمة العفو الدولية: تقارير مختلفة، على شبكة الانترنت: www.amnesty.org.
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، على شبكة الانترنت: www.anhri.net.
- Human Rights Watch, on Internet: www.hrw.org.
- U.S. Department of State: International Religious Freedom Report, on Internet: www.state.gov.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان: اليمن، على شبكة الانترنت: www.yemen-nic.info.
- الدلقموني، محمد جاد الله محمود، التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، إربد، الأردن، جامعة ليرموك، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2012م.
- السرور، عبير عقيل، الطبقة الوسطى و أثرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد- الأردن، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2005.
- لجدع، نبيل ناصر محمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي: دراسة حالة الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد- الأردن، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2010م.
- الرجوب، سلامة رضوان، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد- الأردن، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2005م.

يتبين من الجدول رقم (19) أن الأردن أكثر دول الدراسة من ناحية عدم الاستقرار الحكومي إذ شهدت الأردن على طول فترة الدراسة 18تغييراً وزارياً، ثم تلتها الجزائر بواقع 12 تغييرات وزارية، في حين شهدت اليمن تسعة تغييرات، أما السودان فجاءت رابعاً بواقع تغييراً وزارياً واحداً خلال الفترة من 1990- 2010م، في حين أن السودان والأردن كانت أكثر دول الدراسة من حيث عدم الاستقرار البرلماني إذ شهدت 6تغييرات برلمانية، بينما اليمن والجزائر شهدتا خمسة تغييرات برلمانية لكل منها على طول فترة الدراسة، أما فيما يتعلق بمؤشر "الاعتقال في قضايا سياسية" فيتبين أن السودان هي أكثر تلك الدول اعتقالاً وذلك بواقع 68 اعتقالاً سياسياً، تلتها اليمن بواقع 52 اعتقالاً سياسياً، في حين أن الجزائر جاءت ثالثاً بواقع 43 اعتقالاً سياسياً سياسية" فتتصدر اليمن قمة تلك الاغتيالات وذلك بواقع 163 اغتيالاً سياسياً، تليها الجزائر بـ 36 اغتيالاً سياسياً، مقابل 26 اغتيال في السودان، و 8 اغتيالات سياسية في الأردن، أما مؤشر "أحكام الإعدام في قضايا سياسية" فتتصدر السودان قمة تلك الإعدامات حين أصدرت 32 حُكماً بالإعدام في قضايا سياسية، بينما حلت اليمن ثانياً بواقع 27 حكماً بالإعدام، تلتها الأردن والجزائر بواقع بـ 22 حكماً للإعدام في قضايا سياسية وفيما يتعلق بمؤشر "أحكام الحبس/ السجن المؤبد في قضايا سياسية" فقد جاءت السودان أيضاً أولاً في عدد أحكام الحبس تلك وذلك بواقع 108 حكماً، تلتها الأردن عندما أصدرت 80 حكماً بالحبس المؤبد في قضايا سياسية، وحلت اليمن ثالثاً وذلك بواقع 50 حكماً، وأخيراً جاءت الجزائر رابعاً بواقع 12 حكماً بالسجن في قضايا سياسية، ويتبين من الجدول السابق أيضاً أن الجزائر هي أكثر دول الدراسة استخداماً للجيش "العسكر" ضد المدنيين حيث أنها استخدمت الجيش 31 مرة خلال فترة الدراسة ضد المدنيين، في حين جاءت السودان ثانياً عندما استخدمت الجيش 28 مرة ضد المدنيين تلتها ثالثاً اليمن بواقع 25 تدخلاً للجيش ضد المدنيين، بينما حلت الأردن رابعاً كأقل دول الدراسة استخداماً للعسكر ضد المدنيين على طول فترة الدراسة

فلم تستخدم جيشها ضد مدنييها سوى 8 مرات، كما وأن الأردن كانت أيضاً أقل دول الدراسة فيما يتعلق بعدد أعمال التخريب والشغب إذ لم تشهد الأردن إلا 8 تكرارات في أعمال تخريب، تلتها اليمن في 21 تكراراً لعملاً تخريبياً، ثم السودان 23تكراراً عملاً تخريبياً، في حين أن الجزائر كانت أكثر دول الدراسة شهوداً لأعمال الشغب وذلك بواقع 25 تكرارات لعمال تخريبياً، أما مؤشر "الحركات الانفصالية والتمرد" فلم تشهد الأردن طوال الفترة من 1990 إلى 2010م أي حركة انفصالية وتمردية، بينما شهدت الجزائر خمس حركات انفصالية ، أما اليمن فقد حدث فيها 8 حركات انفصالية تمردية، مقابل 10 حركات تمرد وانفصال وقعت في السودان وفيما يتعلق بمؤشر "المظاهرات السلمية" فقد جاءت السودان بالمرتبة الأولى في هذا المؤشر بين دول الدراسة حيث أن السودان خرج فيها 42 تكراراً لمظاهرة سلمية، تلتها اليمن عندما شهدت 35 تكراراً لمظاهرة سلمية، ومن ثم الجزائر بواقع 33 مظاهرة سلمية، في حين كانت الأردن أقل دول الدراسة التي حدثت فيها مظاهرات سلمية وذلك بواقع 27تكراراً لمظاهرة سلمية على طول فترة الدراسة.

والآن تستدعي الحاجة إلى التعرف على مدى اتجاه التغير الذي شهدته قيم مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في دول الدراسة وبشكل تفصيلي "كل مؤشر على حدا" وعلى طول سنوات الدراسة ابتداءً من العام 1990م وانتهاءً بالعام 2010م، وفيما يلي بيان لذلك:

أولاً: مؤشر عدم الاستقرار الحكومي "التغيير الوزاري"، وهو ما يوضحه الجدول رقم (20):

الجدول رقم (20):

التغيرات الوزارية في دول الدراسة خلال الفترة (1990 - 2010)

السنة/ الدولة	الأردن	اليمن	السودان	الجزائر
1990	1	-	1	-
1991	2	1	-	-
1992	1	-	-	3
1993	1	1	-	1
1994	1	-	-	1
1995	1	-	-	1
1996	1	1	-	-
1997	1	1	-	-
1998	1	1	-	1
1999	1	-	-	1
2000	1	-	-	1
2001	-	1	-	-
2002	1	-	-	-
2003	1	1	-	1
2004	-	-	-	-
2005	1	-	-	-
2006	-	1	-	1
2007	1	1	-	-
2008	-	-	-	1
2009	1	-	-	-
2010	1	-	-	-
المجموع	**18**	**9**	**1**	**12**

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث، بالاعتماد على مصادر الجدول رقم (19).

(–) تعني عدم حدوث تغيير وزاري.

يلاحظ من الجدول رقم (20) أن الأردن هي أكثر دول الدراسة من ناحية عدم الاستقرار الحكومي، حيث شهدت الأردن 18 تغييراً وزارياً على طول الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 إلى 2010م، وعند تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين يتبين لنا أو المرحلة الأولى أي من 1990 إلى 2000 شهدت 12 تغييرات وزارية في حين أن المرحلة الثانية من 2001 إلى 2010م شهدت 6 تغيرات وزارية بمعنى أن التغييرات الوزارية (مؤشر عدم الاستقرار الحكومي) يتزايد في الأردن ويعزي ذلك نتيجة للتحديات والظروف السياسية القائمة المحلية والإقليمية ذلك لاعتمادها في كثير من الأحيان على شخص رئيس الوزراء أكثر من اعتمادها على البرامج حيث أن بعض الحكومات في الأردن لم تدم أكثر من ستة أشهر، أما عن الجزائر التي حدث فيها 10 تغييرات وزارية خلال الفترة (1990- 2010م) فيتبين أن معظم هذه التغييرات حدثت في الجزائر قبل العام 2000م "المرحلة الأولى" وذلك نتيجة للأحداث والاضطرابات السياسية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة المتمثلة في الحرب الأهلية والانقسام السياسي في الجزائر بالإضافة إلى تدخل المؤسسة العسكرية بذلك، أما في المرحلة الثانية "2001- 2010م" فقد شهدت 3 تغيرات حكومية وهو ما أنعكس على حالة الاستقرار الداخلي، أما في اليمن فنلاحظ أنها شهدت خمسة تغييرات حكومية قبل العام 2000 وأربعة تغييرات في المرحلة الثانية من الدراسة ، في حين أن السودان حدث فيها تغيير حكومي واحد عام 1990م ومن ذلك التغيير إلى العام 2010م لم تشهد تغييراً حكومياً آخراً، وذلك يعود إلى طبيعة النظام السياسي في السودان الذي أتى بعد الانقلاب العسكري عام 1988، والذي يجعل رئاسة السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية الذي لم يتغير طوال مدة الدراسة وأقتصر التغييرات على بعض أعضاء الفريق الوزاري.

ثانياً: مؤشر عدم استقرار البرلمان "التغيير البرلماني"، أنظر الجدول رقم (21):

الجدول رقم (21):

عدد مرات حصول التغيير البرلماني في دول الدراسة من (1990 – 2010)

الدولة سنة	الأردن	اليمن	السودان	الجزائر
1990	-	-	1	1
1991	-	1	-	-
1992	-	-	1	1
1993	1	1	-	-
1994	-	-	-	1
1995	-	-	-	1
1996	-	-	1	-
1997	1	1	-	1
1998	-	-	-	-
1999	-	-	-	1
2000	-	-	1	-
2001	1	1	-	-
2002	-	-	-	-
2003	1	1	-	-
2004	-	-	-	-
2005	-	-	1	-
2006	-	-	-	-
2007	1	-	-	-
2008	-	-	-	-
2009	-	-	-	-
2010	1	-	1	-
المجموع	**6**	**5**	**6**	**5**

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث، بالاعتماد على مصادر الجدول رقم (19) .

(-) تعني عدم حدوث تغيير برلماني .

يستنتج من الجدول رقم (21) أن بلدان الدراسة شهدت تغييرات غير منتظمة في المرحلة الأولى من الدراسة . ذلك بسبب الأوضاع السياسية فيها، إلا أن الأردن في المرحلة الأولى من الدراسة كان أكثر استقرار لمجالس الأمة المتعاقبة بعكس المرحلة الثانية ، و شهد السودان تغيير في

البرلمان إذ حدث فيها 6 تغييرات برلمانية 4 منها خلال المرحلة الأولى "1990- 2000" واثنان منها بعد العام 2001م بمعنى أن السودان اتجهت نحو الاستقرار البرلماني، في حين أن الأردن شهد 6 تغييرات برلمانية خلال فترة الدراسة (1990- 2010م)، حيث أنها شهدت تغييران برلمانيان قبل العام 2000 وأربعة تغييرات بعد ذلك العام وهو ما يدل على أن الأردن أتجه نحو عدم الاستقرار البرلماني، وتمثل ذلك من خلال تأجيل انتخابات في عام 2001 مما أدى إلى إصدار العديد من القوانين المؤقتة في ظل غياب البرلمان وحل البرلمان الخامس عشر قبل انتهاء المدة الدستورية وعقد انتخابات مبكرة عام 2010، أما الجزائر فعلى عكس ذلك فهي تتجه نحو الاستقرار البرلماني إذ أنها شهدت ثلاثة تغييرات برلمانية قبل العام 2000 وتغييران اثنان بعد ذلك العام، وفيما يتعلق باليمن فقد تغير خلال فترة الدراسة خمسة برلمانات، ثلاثة منها في المرحلة الأولى "قبل العام 2000" ذلك بسبب الأحداث السياسية خلال عقد التسعينات كان أبرزها الحرب الأهلية، وقد حدث تغييرين خلال المرحلة الثانية في عام 2001م حتى عام 2010، معنى ذلك أن اليمن اتجهت نحو الاستقرار البرلماني.

ثالثاً: مؤشر الاعتقال في قضايا سياسية، أنظر الجدول رقم (22):

الجدول رقم (22):تكرارات عمليات الاعتقالات المرتبطة بقضايا سياسية في دول الدراسة خلال الفترة (1990 – 2010)

السنة/ الدولة	الأردن	اليمن	السودان	الجزائر
1990	1	1	2	1
1991	-	2	2	2
1992	-	4	2	6
1993	1	3	1	4
1994	3	7	3	2
1995	1	2	4	3
1996	4	2	3	2
1997	2	2	5	3
1998	5	2	2	2
1999	1	3	5	4
2000	4	5	6	2
2001	2	1	5	1
2002	3	3	4	2
2003	1	1	5	3
2004	2	2	4	2
2005	-	2	3	2
2006	1	-	1	-
2007	-	2	3	1
2008	1	3	2	1
2009	2	4	3	1
2010	1	1	2	-
المجموع	**35**	**52**	**68**	**43**

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث، بالاعتماد على مصادر الجدول رقم (19).

(–) تعني عدم حدوث اعتقالات.

لقد ركزت هذه الدراسة على الاعتقالات الجزئية التي لا يزيد عدد المعتقلين فيها عن 100 شخص، وعمليات الاعتقال المحدود التي تزيد عن ذلك و تم التطرق إليها من خلال تكرار الظاهرة سنويا بحث تشمل هذه التكرارات على الاعتقالات التي تزيد عن عشرة أشخاص. من هنا يتبين من الجدول رقم (22)تكرارات عمليات الاعتقال المرتبطة في القضايا على خلفيات سياسية، و تفاوتت النسبة بين هذه البلدان وذلك نتيجة طبيعة النظام الموجود في بعض هذه الدول ، نتيجة لما شهدت بعض هذه البلدان من اضطرابات سياسية كبيرة، ولقد ازدادت هذه الظاهرة في المرحلة الأولى من الدراسة، حيث أن جميع دول الدراسة شهدت انخفاض في عدد الاعتقالات المرتبطة بقضايا سياسية خلال المرحلة الثانية (2001– 2010) من فترة الدراسة فالسودان على الرغم أنها أكثر دول الدراسة من حيث عدد أوامر الاعتقال السياسي – 68تكرارا لعمليات الاعتقال السياسي على طول فترة الدراسة 1990الى 2010م– إلا أن 63تكراراً لعمليات الاعتقال منها كان قبل العام 2000م "المرحلة الأولى" في حين شهدت المرحلة الثانية "بعد العام 2001م" 30 تكواراً لعمليات اعتقال سياسي، أي أن السودان تسير في نفس الاتجاه في مراحل الدراسة، كما وأن الأردن شهد تكراراً للاعتقالات دول الدراسة من حيث عدد تكرارات بواقع 35تكرارا لهذه الاعتقالات السياسية، إلا أنه يتجه نحو تقليص عدد تلك الأوامر، وشهد الأردن 22تكراراً لعمليات اعتقال سياسي قبل العام 2000م حيث لعبت عدة عوامل داخلية متمثله في حركات احتجاجية كاحتجاجات عام 1996 التي كانت نتيجة للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الأردن حيث قامت الحكومة وبطلب من صندوق النقد الدولي في تحرير الدعم عن بعض السلع الأساسية من أهمها الخبر ، مقابل 13 اعتقالاً بعد العام 2001م، أما اليمن التي تكررت فيها عمليات الاعتقال 52 مرت في قضايا سياسية خلال فترة الدراسة، كانت 33 منها قبل العام 2000م ويعود سبب تكرار هذه الظاهرة نتيجة التحديات الداخلية في فترة ما بعد الوحدة وما تبعها من الحرب الأهلية عام 1994 وما تبعها

من حراك في جنوب اليمن للمطالبة في الانفصال حيث كانت تقوم الحكومة في حملات اعتقالات تطال الكثير من الناشطين المعارضين للوحدة مع الشطر الشمالي ومواجهة عمليات التمرد في صعده وما تبعها من اعتقالات، وفي الفترة الثانية هبطت إلى 17 تكراراً بعد ذلك العام ، أما الجزائر فقد شهدت تكراراً لعمليات الاعتقال المرتبطة بقضايا سياسية في المرحلة الأولى للدراسة حيث تكررت 31 مرت في الفترة ما قبل عام 2001 م وذلك بسبب ما شهدت الجزائر من اضطرابات سياسية متمثلة في استهداف الكثير من الحركات السياسية والإسلامية ذلك بعد نتائج الانتخابات النيابية الأمر الذي مهد إلى الحرب الأهلية وما تبعها من أعمال عنف وفرض قانون الطوارئ في البلاد إلا أن الفترة ما بعد عام 2001 شهدت انخفاض في هذه الظاهرة لتصل 12 عمليات تكرار الاعتقالات السياسية ، نتيجة حدوث توافقات سياسية بالإضافة إلى التحسن الكبير في الاقتصاد الجزائري.

رابعاً: مؤشر الاغتيال في قضايا سياسية، وهو ما يوضحه الجدول رقم (23):

الجدول رقم (23):

التكرارات السنوية لعمليات الاغتيال ومحاولات الاغتيال في دول الدراسة خلال الفترة

(1990 – 2010)

السنة/ الدولة	الأردن	اليمن	السودان	الجزائر
1990	-	5	1	1
1991	-	5	1	1
1992	-	-	2	3
1993	1	-	1	2
1994	1	12	3	1
1995	-	-	1	1
1996	-	7	2	-
1997	1	6	1	1
1998	1	-	-	1
1999	-	-	2	2
2000	-	10	2	-
2001	-	18	-	3
2002	2	11	1	2
2003	1	10	3	3
2004	1	8	-	2
2005	-	12	2	4
2006	-	25	1	1
2007	-	8	-	1
2008	-	2	1	2
2009	-	4	1	3
2010	-	20	2	2
المجموع	**8**	**163**	**26**	**36**

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث، بالاعتماد على مصادر الجدول رقم (19).

(–) تعني عدم حدوث اغتيالات.

يتبين من الجدول رقم (23) أن كُلاً من اليمن والجزائر زادت فيهما أعمال الاغتيال السياسي ومحاولات الاغتيال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية لفترة الدراسة، حيث أن اليمن والتي هي أكثر دول الدراسة في عدد الاغتيالات السياسية بواقع 163 اغتيالاً كانت 45 منها خلال المرحلة الأولى "قبل العام 2000" وأن باقي الاغتيالات السياسية فيها 143 اغتيالاً كانت بعد العام 2001م أي في المرحلة الثانية، ترتبط في كثير من الأحيان في أحداث العنف المتعاقبة على اليمن خلال فترة الدراسة، حيث شهدت اليمن في الفترة ما بعد الوحدة ونتيجة الانهيار الأوضاع الاقتصادية وما نتج عنها من ارتفاع للأسعار وتزايد معدلات البطالة خصوصاً في مناطق الجنوب وهو ما مهد إلى زعزعت حالة الاستقرار السياسي في البلاد وانتشار لظاهرة الاغتيالات السياسية ومنها عملية اغتيال حسن الحريبي في صنعاء لأسباب سياسية عام 1991 ومحاولة اغتيال عبد الواسع سلام وزير العدل في أبريل 1992، وصولاً إلى الحرب الأهلية عام 1994 وحراك الجنوب المطالب في الانفصال وما نتج عنه من تزايد الاغتيالات ومحاولات الاغتيال بالإضافة إلى حرب صعده التي تفجر في شكل رسمي عام 2004، وكذلك الجزائر التي هي ثاني أكثر دول الدراسة بعد اليمن في أعداد الاغتيالات السياسية، حيث أن الجزائر شهدت على طول فترة الدراسة 36 تكراراً لعمليات الاغتيالات السياسية وأن 13 من الحالات المكررة وقعت قبل العام 2000 في حين أن 23 منها وقعت بعد العام 2001م . لقد تزايدت عمليات الاغتيال السياسي أبان الحرب الأهلية عام 1992 وما تبعها من استهداف لشخصيات سياسية ومن هذه الاغتيالات اغتيال الرئيس السابق محمد بوضياف في 29/ حزيران / 1992 ومحاولة اغتيال خالد نزار وزير الدفاع في 13 شباط 1993 واغتيال زعيم الحركة الجزائرية من أجل العدالة والديمقراطية في 21 / آب /1993، بمعنى أن كل من اليمن والجزائر تتزايد فيهما أعمال الاغتيال السياسي ومحاولاته، في حين أن السودان التي حصدت على طول

فترة الدراسة (1990- 2010م) 26حالة تكرار لعمليات اغتيال سياسية خلال فترة الدراسة فمن 14 تكراراً لعمليات الاغتيال السياسي الذي شهدته السودان كانت خلال المرحلة الأولى أي قبل العام 2000م، وهي مرتبطة بشكل أساسي في الحرب الأهلية في جنوب السودان وإقليم دارفور، في حين أن 10 تكراراً لعمليات اغتيالات منها حصلت بعد العام 2001م، أما الأردن والتي هي أقل دول الدراسة في عدد عمليات الاغتيال السياسي ومحاولاته من بين دول الدراسة فقد شهدت 8 تكراراً لعمليات اغتيال سياسي على مدار العشرين سنة (1990- 2010م) إلا أنها كانت في معظمها محاولات اغتيال ، ووزعت هذه العمليات الثمانية بالتساوي على مرحلتي الدراسة، بمعنى أن 4 عمليات اغتيال وقعت فيها قبل العام 2000م والأربعة الباقية حدثت بعد ذلك العام.

خامساً: مؤشر أحكام الإعدام في قضايا سياسية، أنظر الجدول رقم (24):

الجدول رقم (24):

عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية في دول الدراسة خلال الفترة (1990 – 2010)

السنة/ الدولة	الأردن	اليمن	السودان	الجزائر
1990	-	1	2	1
1991	2	-	2	1
1992	-	2	4	3
1993	2	-	3	3
1994	14	2	1	2
1995	-	2	-	2
1996	-	3	-	-
1997	-	2	2	1
1998	-	1	-	1
1999	-	1	5	-
2000	-	3	-	1
2001	1	1	6	-
2002	-	1	-	1
2003	-	1	1	2
2004	3	-	-	-
2005	-	1	2	1
2006	-	1	-	1
2007	-	1	3	-
2008	-	1	-	2
2009	-	1	1	-
2010	-	2	1	-
المجموع	**22**	**27**	**33**	**22**

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث، بالاعتماد على مصادر الجدول رقم (19).

(–) تعني عدم صدور أحكام بالإعدام.

يكشف الجدول رقم (24) أن جميع دول الدراسة شهدت خلال المرحلة الثانية من فترة الدراسة انخفاضاً في استصدار أحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، ففي السودان والتي هي أكثر دول الدراسة استصداراً لأحكام الإعدام تلك بواقع 33حكماً بالإعدام على طول فترة الدراسة (1990-2010م) صدرت 19حكماً منها قبل العام 2000م أي في المرحلة الأولى فمنذ الانقلاب العسكري في عام 1989 وجهة تهماً تتعلق في قلب نظام الحكم لأشخاص عدة ففي عام 1990 تم تنفيذ حكماً في الإعدام لعدد من الضباط في الجيش مماً وجهة إليهم تهماً في التآمر لقلب نظام الحكم ولقد تكرر حكم الإعدام في عام 1999، بينما قل ذلك العدد ليصل إلى 14 حكماً في المرحلة الثانية من عام 2001 إلى العام 2010م، أما اليمن التي جاءت ثانياً بعد السودان في استصدار أحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية والتي أصدرت على 27 حكماً كان من بينها 16 حكماً قبل العام 2000م و10 أحكام بعد ذلك العام، أما الأردن التي وقع فيها 22 حكماً بالإعدام على مدار العشرين سنة، كانت أغلبية تلك الأحكام في المرحلة الأولى إذ شهدت هذه المرحلة 18 حكماً بالإعدام كان من أبرزها في عام 1994 في قضايا تتعلق بحركة الأفغان العرب مُقابل 4 أحكام صدرت بالإعدام بعد العام 2001م، إلا أنها أغلب هذه الأحكام في الأردن لم تنفذ بسبب العفو الخاص عن الكثير منها وتخفيض العقوبة في كثير من الأحيان في حين أن الجزائر والتي استصدرت على طول فترة الدراسة 22حكماً بالإعدام جاءت 15منها خلال المرحلة الأولى، الـ 6 الباقية جاءت في المرحلة الثانية بعد العام 2001م.

سادساً: مؤشر أحكام الحبس المؤبد في قضايا سياسية، وهو ما يوضحها الجدول رقم (25):

الجدول رقم (25):

عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أوامر حبس المرتبطة بقضايا سياسية في دول الدراسة خلال الفترة (1990 – 2010)

السنة/ الدولة	الأردن	اليمن	السودان	الجزائر
1990	2	3	20	1
1991	4	2	5	-
1992	1	-	7	1
1993	3	3	6	2
1994	5	7	3	-
1995	6	5	2	3
1996	11	1	-	1
1997	8	4	4	-
1998	14	1	1	-
1999	-	4	2	1
2000	-	2	6	-
2001	15	3	3	1
2002	5	2	3	-
2003	2	1	15	-
2004	3	-	10	-
2005	-	1	4	-
2006	-	1	1	1
2007	-	3	12	-
2008	1	2	3	-
2009	-	1	1	-
2010	-	4	-	1
المجموع	**80**	**50**	**108**	**12**

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث، بالاعتماد على مصادر الجدول رقم (19).

(–) تعني عدم صدور أحكام حبس.

يلاحظ من الجدول رقم (25) أن جميع دول الدراسة شهدت أيضاً انخفاضاً واضحاً في أعداد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أوامر بالحبس/ السجن المرتبطة بقضايا سياسية حيث أن المرحلة

الثانيــة (2001-2010م) شــهدت أحكامــاً بــالحبس أقــل منهــا فــي المرحلــة الأولــى (1990-2000م)، إذ أن السودان وهي أكثر دول الدراسة استصداراً لتلك الأحكام بواقع 108 حكماً جاءت 56 منها قبل العام 2000م أما باقي الأحكام الـ 52 صدرت بعد ذلك العام، وكذلك في الأردن ثاني دول الدراسة من حيث عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أوامر بالحبس المرتبطة بقضايا سياسية بواقع 80 حكماً بالحبس على طول فترة الدراسة جاء أغلبيتها 54 حكماً قبل العام 2000م والمتبقية صدرت بعد ذلك العام 26 حكماً، كما وأن اليمن جاء 32 حكماً بالحبس فيها من أصل 50 حكماً قبل العام 2000م وأن 18 المتبقية جاءت خلال المرحلة الثانية أي بعد العام 2001م، في حين أن الجزائر والتي هي أقل دول الدراسة استصداراً لمثل تلك الأحكام 12 على مدار العشرين سنة محل الدراسة صدر منها 9 أحكام بالحبس في المرحلة الأولى (1990-2000) وأن الثلاثة أحكام بالحبس المتبقية صدرت بعد العام 2001م.

سابعاً: مؤشر استخدام الجيش ضد المدنيين، أنظر الجدول رقم (26):

الجدول رقم (26):

التكرارات السنوية لعمليات استخدام الجيش في دول الدراسة خلال الفترة (1990 –2010)

السنة/ الدولة	الأردن	اليمن	السودان	الجزائر
1990	-	-	1	1
1991	2	1	1	1
1992	-	1	1	2
1993	1	2	3	14
1994	-	5	1	3
1995	-	1	1	2
1996	1	1	1	2
1997	1	-	3	1
1998	-	2	-	1
1999	-	-	-	-
2000	-	1	1	1
2001	1	-	1	1
2002	1	1	3	2
2003	1	1	3	-
2004	-	1	2	-
2005	-	2	-	-
2006	-	2	1	-
2007	-	2	1	1
2008	-	-	1	-
2009	-	1	1	-
2010	-	1	2	-
المجموع	**8**	**25**	**28**	**31**

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث، بالاعتماد على مصادر الجدول رقم (19). .

(–) تعني عدم صدور أحكام حبس.

يتضح من الجدول السابق رقم (26) أن جميع دول الدراسة ما عدا السودان، قد شهدت انخفاضاً واضحاً في عدد عمليات استخدام الجيش ضد المدنيين خلال الانتقال من المرحلة الأولى

إلى المرحلة الثانية من مجموع فترة الدراسة، فالجزائر أكثر دول الدراسة استخداماً لجيشها ضد مدنييها بواقع 31 استخداماً/ تدخلاً للجيش على طول فترة الدراسة (1990- 2010م) جاءت 27 منها قبل العام 2000م مقابل عملية تدخل واحدة للجيش وقعت في المرحلة الثانية أي بعد العام 2001م . لقد لعبت المؤسسة العسكرية دوراً مركزياً خلال عقد التسعينات من القرن الماضي من خلال التدخل في الشؤون السياسية والأمنية وتجلى الدور التدخلي للجيش في مواجهات جبهة الإنقاذ الإسلامية وذلك بعد فوزها في الانتخابات النيابية عام 1991 وما تبعها من حرب أهلية . وواجه الجيش في المرحلة الثانية من الدراسة تحدياً كبيراً في مواجهة الجماعات الإرهابية ، كما وأن اليمن التي شهدت 25 تدخلاً لجيشها على مدار العشرين سنة موضوع الدراسة جاءت 12 منها قبل العام 2000 مقابل 11 منها بعد ذلك العام ولقد تمثل ذلك في فترة ما بعد الوحدة اليمنية حيث حدثت بعض أعمال التمرد في الجنوب رفضاً للوحدة نتيجة للتهميش والأوضاع الاقتصادية وهو ما ترجم في الحرب الأهلية عام 1994 وما تبعها من اضطرابات تم استخدام الجيش في مواجهتا بكثرة ولقد شهدت المرحلة الثانية من الدراسة في اليمن تدخلات عدة من قبل الجيش كان أبرزها نزاع صعده حيث تم مواجهة تمرد الحوثيين ابتداءً من عام 2004 إلى عام 2010، كذلك في الأردن التي شهدت 8 تدخلات للجيش ضد المدنيين على طول فترة الدراسة كانت خمسة منها قبل العام 2000 وأن الثلاثة الباقية جاءت في المرحلة الثانية كان من أبرزها في عام 1996 لمواجهات الاضطرابات التي حدثت في عدد من المدن الأردنية وذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية في الأردن ورفع الدعم عن السلع الأساسية ولقد تكرر استخدام وحدات من الجيش عام 1998 وفي عام 2002 وذلك نتيجة للأحداث التي جرت في معان جنوب الأردن، في حين أن السودان وهي لدولة الوحيدة التي شهدت تزايداً في عمليات تدخل الجيش ضد المدنيين خلال فترة الدراسة وبواقع 28 تدخلاً كانت 12 منها فقط قبل العام 2000، وتزايدت حالات استخدام الجيش ضد

المدنيين في الفترة الثانية من الدراسة (2001 –2010) نتيجة للأزمات الداخلية في السودان حيث شكل مشكلة الجنوب السمة الأبرز في استخدام وحدات الجيش بشكل كبير طول فترة الصراع في الجنوب وصولاً إلى انتهاء الصراع عام 2005، هذا بالإضافة إلى أزمة دارفور التي تم استخدام قوات الجيش بكثرة في تلك الأزمة.

ثامناً: مؤشر أعمال التخريب "الشغب"، وهو ما يبينه الجدول رقم (27):

الجدول رقم (27):

التكرارات السنوية لحدوث أعمال شغب في دول الدراسة خلال الفترة (1990 – 2010)

السنة/ الدولة	الأردن	اليمن	السودان	الجزائر
1990	-	1	2	2
1991	-	-	-	-
1992	1	1	1	6
1993	-	1	1	2
1994	-	3	3	2
1995	-	1	-	2
1996	1	1	1	3
1997	-	2	-	1
1998	1	-	1	-
1999	1	1	-	1
2000	-	-	2	-
2001	-	2	2	1
2002	1	-	1	2
2003	-	2	3	1
2004	1	-	1	-
2005	-	1	1	-
2006	-	1	2	-
2007	-	1	2	1
2008	1	2	-	1
2009	-	-	-	-
2010	1	1	-	-
المجموع	**8**	**21**	**23**	**25**

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث، بالاعتماد على مصادر الجدول رقم (19).

(–) تعني عدم حدوث أعمال شغب/ تخريب.

يتبين من الجدول السابق رقم (27) أن كُلاً من السودان والجزائر قد شهدتا انخفاضاً في أعمال الشغب في أراضيها خلال انتقالهما من المرحلة الأولى إلى الثانية من فترة الدراسة، حيث أن السودان وهي أكثر دول الدراسة شهوداً لمثل تلك الأعمال بواقع 23 عملاً تخريبياً على مدار العشرين سنة، كانت 13 منها قبل العام 2000م أما المُتبقية حدثت بعد ذلك العام، وكذلك الجزائر فمن أصل 25عملاً تخريبياً وقعت فيها كانت19 منها في المرحلة الأولى (1990- 2000م) مقابل حدوث 6 من أعمال التخريب في الفترة ما بعد عام 2001م، في حين أن اليمن شهدت 21 عملاً تخريبياً على طول فترة الدراسة حدثت نصفُها قبل العام 2000م والنصف الآخر بعد ذلك العام ، أما الأردن فهي الدولة الوحيدة التي شهدت تزايداً في أعمال التخريب فمن 3 أعمال تخريب حدثت فيها قبل العام 2000م ارتفعت تلك الأعمال إلى 4 بعد العام 2001م أي ما مجموعة 7 أعمال تخريب شهدتها الأردن على مدار العشرين سنة محل الدراسة ورغم ذلك تبقى الأردن أقل دول الدراسة شهوداً لأعمال الشغب/ التخريب، حيث تعدد أسباب هذه الأعمال في الأردن إلا أن العامل الاقتصادي كان من أهم العوامل الدافعة لأعمال الشغب كما هو الحال في أحداث عام 1996 في الكثير من المدن الأردنية وذلك بسبب تحرير الدعم الحكومي عن السلع الرئيسية وارتفاع الأسعار.

تاسعاً: مؤشر الحركات الانفصالية والتمرد، أنظر الجدول رقم (28):

الجدول رقم (28):التكرارات السنوية لحدوث أعمال تمرد في دول الدراسة خلال الفترة

(1990 – 2010)

السنة/ الدولة	الأردن	اليمن	السودان	الجزائر
1990	-	-	1	1
1991	-	-	1	-
1992	-	-	-	1
1993	-	1	-	-
1994	-	1	1	1
1995	-	-	1	-
1996	-	1	-	-
1997	-	-	-	-
1998	-	-	1	-
1999	-	-	-	-
2000	-	1	-	-
2001	-	-	1	-
2002	-	-	-	1
2003		1	2	1
2004	-	1	-	-
2005	-	1	1	-
2006	-	-	-	-
2007	-	-	1	-
2008	-	-	-	-
2009	-	1	-	-
2010	-	-	-	-
المجموع	**0**	**8**	**10**	**5**

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث، بالاعتماد على مصادر الجدول رقم (19). (–) تعني عدم حدوث أعمال تمرد.

يتضح من الجدول رقم (28) أن الأردن هي الدولة الوحيدة من دول الدراسة التي لم تشهد أي عملية تمرد/ انفصال وذلك على طول فترة الدراسة، في حين أن السودان والتي هي أكثر دول الدراسة التي شهدت مثل تلك الأعمال حيث أن السودان حدث فيها 10 أعمال تمرد خلال العشرين

سنة محل الدراسة، وزعت بالتساوي على مرحلتي الدراسة بواقع 5 أعمال تمرد قبل العام 2000م و5 أعمال أخرى بعد ذلك العام ، أبرز الحركات الداعية للتمرد والانفصال حركات التمرد في جنوب السودان وما تبعها من حرباً أهلية والتي قادها الجيش الشعبي لتحرير السودان المسمى في حركة التمر في الجنوب والتي أدت في نهاية المطاف إلى أعطاء الحكم الذاتي للجنوب وهو ما مهد إلى الانفصال الكامل ، هذا بالإضافة إلى حركات التمرد في إقليم دارفور والذي قادة جبهة تحرير دارفور، أما اليمن التي شهدت 8 أعمال تمرد على طول فترة الدراسة أبرزها قبل العام 2000م أي خلال المرحلة الأولى (1990- 2000م) وتتمثل هذه الحركات في حراك الجنوب الداعي للانفصال بعد الوحدة اليمنية عام 1990 وتعود مبررات التمرد والمطالبة في الانفصال إلى ما كان يشعر به سكان الجنوب من تهميش وظروف اقتصادية صعبة وعدم تكافئ الفرص وازدياد معدلات البطالة وما أعقبها من حرب أهلية عام 1994 والتمرد الثاني تمرد الحوثيين شمالي شرقي اليمن عام 2004 وأستمر عدة سنوات ولعبت الطائفية السمة الأبرز في هذا التمرد، وكذلك الجزائر التي شهدت عمليات تمرد من قبل الحركات الإسلامية في بدايات التسعينات وذلك بعد إلغاء نتائج الانتخابات، حيث اقتصرت هذه الحركات في المرحلة الأولى من الدراسة، وفي المرحلة الثانية من الدراسة ظهرت أعمال تمرد في منطقة القبائل في الجزائر تطالب في عدم التهميش التي تتعرض له .

هذا بالإضافة إلى المطالبة في اعتماد اللغة الأمازيغية لغة رسمية في منطقة القبائل.

عاشراً: مؤشر المظاهرات السلمية، شاهد الجدول رقم (29):

الجدول رقم (29): التكرارات السنوية للمظاهرات في دول الدراسة خلال الفترة

(1990 – 2010)

السنة/ الدولة	الأردن	اليمن	السودان	الجزائر
1990	-	2	2	2
1991	1	1	1	1
1992	-	-	1	2
1993	-	2	4	1
1994	1	2	-	2
1995	-	1	2	3
1996	2	1	3	1
1997	-	1	1	-
1998	1	2	1	1
1999	-	1	2	-
2000	7	2	3	2
2001	6	3	3	1
2002	2	3	1	4
2003	2	4	4	3
2004	-	2	1	1
2005	-	2	4	1
2006	1	1	3	1
2007	-	2	2	2
2008	-	2	1	1
2009	2	-	2	2
2010	2	1	1	-
المجموع	**27**	**35**	**42**	**33**

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث، بالأعتماد على مصادر الجدول رقم (19).

(–) تعني عدم حدوث مظاهرات سلمية.

يتبين من الجدول رقم (29) أن جميع دول الدراسة باستثناء الأردن، قد شهدت تزايداً ملموساً في أعداد المظاهرات السلمية التي حدثت فيها عند الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية من مرحلتي الدراسة -فترة الدراسة 1990- 2010م وكانت السودان هي أكثر تلك الدول تكراراً للمظاهرات سلمية بواقع 42 مظاهرة كانت 20 تكراراً للمظاهرة منها في المرحلة الأولى (1990-2000م) أما الـ 22 مظاهرة المتبقية جاءت في المرحلة الثانية (2001- 2010م) وكذلك اليمن التي جاءت ثانياً بعد السودان في عدد المظاهرات السلمية، فقد شهدت اليمن 35 تكراراً لمظاهرة خلال العشرين سنة حدثت 15 تكراراً للمظاهرة السلمية منها قبل العام 2000م في حين جاءت الـ 20 مظاهرة الأخرى بعد ذلك العام، كما هو أيضاً حال الجزائر التي شهدت 33تكراراً للمظاهرات السلمية على طول فترة الدراسة جاءت 17 منها قبل العام 2000م و16 منها الأخرى بعد العام 2001م، أما الأردن في الدولة الوحيدة التي شهدت ثباتاً في أعداد المظاهرات السلمية التي حدثت فيها، إذ حدث فيها 12تكراراً للمظاهرات السلمية خلال المرحلة الأولى (1990-2000م) و15 تكرار مظاهرة أخرى في المرحلة الثانية (2001- 2010م) أي ما مجموعة 27 مظاهرة سلمية حدثت في الأردن على طول فترة الدراسة (1990-2010م) لعبت فيها الظروف المحلية المتمثلة في الأوضاع الاقتصادية بشكل رئيسي فقد خرجت عدة تظاهرات في عام 1996 و1998 ضد السياسات الاقتصادية في الأردن والعوامل الإقليمية دوراً متوازياً في الأردن فقد تفاعلت الساحة في الأردن مع المتغيرات في المنطقة و خرجت عدت تظاهرات أثناء حرب الخليج الثانية وفي عام 2000 شهد الأردن عدة تظاهرات سلمية تضامناً مع القضية الفلسطينية أبان الانتفاضة.

الفصل الثالث

أثر العلاقة بين المديونية الخارجية والاستقرار السياسي في دول الدراسة

تمهيد :

بالرغم من كل المحاولات التي قدمتها البلدان النامية للنهوض في اقتصادياتها، إلا أن مشكلة المديونية الخارجية مازالت تمثل مشكلة تؤرق صانع القرار في تلك البلدان، فبرغم الانفتاح الاقتصادي وقيام الكثير من تلك البلدان في الإصلاحات الاقتصادية والدخول في برنامج التصحيح الاقتصادي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا أنها لم تعالج مشكلة المديونية الخارجية وتراكم فوائدها، والتي ظهرت آثارها على الوضع الداخلي في البلدان العربية المدينة.

يتناول هذا الفصل أثر المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي، في البلدان العربية (لأردن، الجزائر ، السودان ، اليمن) في مبحثين يتعلق الأول في العلاقة النظرية بين المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي،ويتعلق المبحث الثاني بأثر مؤشرات المديونية الخارجية على مؤشرات الاستقرار السياسي، وتحديد علاقة الارتباط بينهما من خلال التحليل الإحصائي

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين المديونية الخارجية والاستقرار السياسي

أن المتبع للظاهرتين لا يجد تفسيرات مباشر تناول الربط بين المؤشرين نظرياً، إلا أنه تم تناول هذا الموضوع في ثنايا الكثير من النظريات والآراء والاتجاهات الفكرية والكتابات المتعددة ومن أبرز هذه النظريات "نظريات التبعية" ذات التوجه الاشتراكي، حيث ترى هذه النظريات في الاستدانة الخارجية شكلا من أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية، وهو ما يؤدي بالدولة المتبوعة تنفيذ شروط وبرامج الدول المانحة، الأمر الذي يؤثر وفق هذه النظريات في كثير من الأحيان على الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الدولة.

في المقابل هناك "النظريات الليبرالية" ذات التوجه الغربي، والتي ترى أن مشاكل البلدان النامية من تخلف وضعف النمو الاقتصادي والاضطرابات الداخلية هي ناتجة عن البيئة الداخلية للبلدان النامية التي لا تأخذ في القيم الغربية أساسا للحكم، فغياب الحياة الديمقراطية وإتباع السلطوية في اتخاذ القرارات السياسية هي السبب الأساس في كل ما تواجهه هذه البلدان من تحديات وترى أن الاستدانة الخارجية ما هي إلا وسيلة لمساعدة البلدان النامية من الخروج من أزماتها الاقتصادية والسياسية.

أولا : نظريات التبعية

لقد ظهرت نظريات التبعية في ستينات القرن الماضي، وذلك كمحاولة لتفسير الحالة التي تعيشها الكثير من البلدان النامية من تخلف وفقر وما تعانيه من مشاكل سياسية، وهي ليست نظرية موحدة وشاملة، بل هي مجموعة من الأطروحات والأفكار. حيث تنطلق هذه النظريات من الفكرة المركزية التي تركز على وجود نظام عالمي واحد، يتكون هذا النظام من الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة والتي أطلق عليها دول المركز، والبلدان المتخلفة والتي أطلق عليها دول الأطراف. وتهتم

هذه النظريات في دراسة الاقتصاد السياسي للتنمية وإبراز تأثير الرأسمالية العالمية على واقع التنمية والتخلف في البلدان النامية. وتنطلق ظاهرة التبعية من فرضية أنه كلما زادت علاقة البلدان النامية " التوابع " بالدول الرأسمالية " المركز " أنعكس ذلك على ازدياد تخلف الأولى وتزايد نمو الثانية [1].

ويعرف تيوتونيودوس سانتوس التبعية بأنها " حالة تعبر ارتباط اقتصاديات البلدان النامية في نمو وتوسع اقتصاد البلدان الرأسمالية المتقدمة، من خلال علاقات التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر بحيث تأخذ العلاقات الاقتصادية طابع عدم التكافؤ والتبعية، فعندما تستطيع بعض الدول المهيمنة أو المسيطرة أن تتوسع وتنمو نموا ذاتيا، في حين أن الدول الأخرى التابعة يكون التوسع والنمو الاقتصادي فيها انعكاسا لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن " [2] ، حيث ترى هذه النظريات بأن هناك ترابط عضوي بين المركز والمحيط، فقد أكدت هذه الأطروحات على أن مشاكل البلدان النامية من التخلف الاقتصادي والفقر للبلدان النامية وعدم استقرارها السياسي والاجتماعي وهو نتاج لعمليات الاستغلال والتوسع أبان فترة الاستعمار. بحيث تربط النمو والتطور الاقتصادي في الدول المتقدمة في المشاكل التخلف وعدم التطور في البلدان النامية، حيث يعتبر معظم كتاب التبعية أن العوامل الخارجية بالنسبة للبلدان النامية تشكل العامل الحاسم والمسبب للتخلف والمحددة للأبنية المحلية والإقليمية[3].

وفي هذا السياق يؤكد سمير أمين "بأنه لا يمكن دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة بمعزل عن النظام العالمي، ذلك بسبب أن جميع المجتمعات المعاصرة ثم دمجها في النظام

---

[1] عبد الخالق، عبدالله، التبعية والتبعية السياسية، بيروت – لبنان ، المؤسسة الجامعية للنشر، 1986م، ص49.

[2] بدارنة ، يوسف عبدالله، التبعية الاقتصادية وآثارها في الدول الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن ، 1999، ص18.

[3] أمين، سمير وآخرون، التبعية في عالم متغير، سلسلة جدل 3، قبرص، مؤسسة عيبال للنشر،1992م، ص163

العالمي " حيث أن النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة هو مرتبط حسب هذه النظريات في حالة التخلف في دول المحيط، بحيث يصبح التطور بنفس درجة التخلف وهما وجهان لحركة تاريخية [1].

ويرى الكثير من مفكري هذه النظرية بأنه رغم حصول الدول النامية على استقلالها الرسمي السياسي، إلا أنها لا تزال تابعة للبلدان الرأسمالية المتقدمة، في شتى المجالات الاقتصادية منها والعسكرية وغيرها من مظاهر التبعية ، ووفقا لهذه النظريات فقد تم ربط اقتصاديات البلدان النامية مع اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة وذلك من خلال رؤوس الأموال والقروض والمعونات المالية والعينية وعلى علاقات التبادل القائم على عدم التكافؤ وعدم المساواة.

لقد تم الربط بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. فقد أدت العوامل الداخلية كطبيعة النظام السياسي في دول الأطراف والذي يأخذ غالبا الطابع السلطوي، إلى احتواء دول الأطراف في النظام العالمي، وهو ما أنعكس على الوضع الداخلي لهذه الدول من خلال عجز الهياكل السياسية والاجتماعية عن القيام بعملية التنمية الشاملة، أي عدم القدرة على وضع البرامج الفعالة في تعبئة الموارد وتخصيصها لصالح التقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث تم التأكيد على أنه لا يمكن فهم النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في دول العام الثالث بمعزل عن تأثيرات العوامل الخارجية وخاصة التأثيرات الناجمة عن التوسع الرأسمالي العالمي وتحولاته فلم ترى نظريات التبعية في نمط الإنتاج الرأسمالي حلا لمشكلة التخلف في البلدان النامية واعتبرت المصالح بين دول المركز والأطراف متناقضة، حيث لا ترى في الاستثمارات الأجنبية والمساعدات المادية من البلدان المتقدمة حلا جذريا لمشاكلها الدائمة وتضعف النمو الذاتي لهذه الدول، وتعمق من حالة عدم الاستقرار السياسي وتعرقل المساعي الوطنية في التطور الاقتصادي . تم استخدام القروض

---

[1] عبد الخالق، التبعية والتبعية السياسية ص52.

الدولية حسب هذه النظرية كوسيلة للهيمنة الاقتصادية والسياسية على البلدان النامية وحققت عبر هذه الوسيلة الكثير من الأهداف الدولية وذلك من خلال اشتراطها القيام في تنفيذ برامج ومشروعات تخدم مصالح الدول الرأسمالية بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

ومن الجانب السياسي، فأن المشاكل الاقتصادية من وجهة نظر هذه النظرية، يؤدي إلى تهميش للأغلبية من المواطنين ويزيد من احتواء النخبة الحاكمة، ذلك نتيجة الطابع السلطوي للسلطة الحاكمة.

أن إتباع نمط الإنتاج الرأسمالي التعبوي حسب هذه النظرية، تؤدي إلى فشل السياسات الاقتصادية التنموية، حيث أدت العوامل الخارجية حسب هذه النظرية دورا حاسما في التأثير على توجهات الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أن مفهوم التبعية بصورتها العامة لا يمكن اختزاله في الجانب الاقتصادي، بل يشمل الجانب السياسي والاجتماعي، فلا يمكن فصل النظام الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة بمعزل عن النظام الاجتماعي العالمي.

وتتجلى التبعية الاقتصادية للدولة في الاعتماد على الاقتراض الخارجي وهشاشة البنية الاقتصادية للدولة من خلال اعتمادها على تصدير سلعة معينة والتي يحدد سعرها وفقا للقوى الخارجية، والاستثمارات الخارجية وعدم التكافؤ في عقد الصفقات الاقتصادية.

وترى أن عدم المشاركة السياسية وغياب للمؤسسات الديمقراطية والتشريعية وتزايد النزعة السلطوية والتهميش المستمر للقوى السياسية المختلفة، ما هي الا نتاج الارتباط في النظام السياسي الرأسمالي العالمي.

على صعيد التبعية السياسية فتؤكد هذه النظريات على أن بنية التبعية السياسية تؤدي إلى التهميش والعزل السياسي للغالبية العامة من سكان البلدان النامية، حيث تعد هذه الظاهرة من المرتكزات الأساسية للتبعية السياسية، فيتمثل العزل السياسي في عدم المشاركة السياسية للمواطنين والاهتمام المتواصل في الأقليات الحاكمة على حساب الأغلبية العامة من السكان وهو ما أشار إليه سمير أمين، وتوظيف المؤسسات الرسمية للقمع المتواصل للجماهير والتهميش السياسي لقوى المعارضة كالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية، وذلك خدمتاً لمصالح البلدان الرأسمالية الصناعية[1].

وتقاس التبعية السياسية من خلال توجهات السياسة الخارجية للدولة التابعة حيث تخدم مصالح وأهداف البلدان الرأسمالية ، ذلك من خلال سلوك هذه الدول الخارجي ومواقفها اتجاه القضايا الخارجية ومدى تطابق التصويت في الأمم المتحدة مع مصالح الدول الرأسمالية.

الاستدانة كأداة للتبعية :

تفترض نظريات التبعية أنه لا يوجد تقارب بين مصالح البلدان النامية والاستثمارات الأجنبية والمساعدات الفنية والمالية المقدمة من البلدان الرأسمالية المتقدمة. فترى فيها تعطيل للنمو الذاتي لتلك البلدان[2]. فنمو المديونية الخارجية حسب هذه النظرية يعكس التبعية الاقتصادية المتزايدة والتغيرات في أشكالها، حيث أن حجم المديونية يرتبط في مجال توسع الرأسمالية العالمية

[1] عبدالخالق : التبعية والتبعية السياسية، ص95

[2] قرم، جورج، التبعية الاقتصادية : مأزق الاستدانة في العالم الثالث، بيروت – لبنان، دار الطليعة للنشر،1980م، ص36

وبمتطلبات التنمية المشوهة للبلدان النامية تفرض على البلدان المتلقية للمعونة نمطا معينا من أنماط النمو ليس هو الأنسب لها.

هناك بعض صور المعونات التي تمنحها مؤسسات التمويل الدولي، تشكل خطر كبير على البلدان المدينة حيث يهدد حريتها في اختيار خططها التنموية، المتمثل في الشروط التي تفرضها الجهات المقرضة كخطاب إعلان النية، الذي يعد من الشروط الرئيسية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان الطالبة للمعونة المالية كشرط موافقة ، وأن قيام الدول المدينة في تطبيق هذه الشروط هي بمثابة شهادة حسن سلوك للدولة المدينة.

وتتضمن هذه الشروط قيام تلك الدول في إجراءات وتدابير للتصحيح الاقتصادي، كبرنامج التكيف الهيكلي وتحرير نظام الصرف وإلغاء الدعم عن السلع الأساسية وتحرير التجارة الخارجية[1].

وهو ما يؤدي إلى تطبيق سياسات اقتصادية لا تتماشى مع أولوياتها والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، حيث يتم فرض شروط قصريه خصوصا شرط عدم حصول عجز في التسديد لسائر الديون الأخرى. وأن تتعهد البلدان المدينة بالمحافظة على أهليتها مع صندوق النقد الدولي وعدم مخالفة التوصيات . حيث يؤدي تطبيق هذه الشروط المتفق عليها، الى تقييد من حرية الدول المدينة في قيامها بتغيير خططها الاقتصادية الداخلية. وهذا يؤدي حسب نظريات التبعية إلى تهديد السلم الاجتماعي والسياسي داخل الدولة ، مما يؤدي تطبيق هذه البرامج إلى اضطرابات داخلية وأعمال عنف شعبي والتغييرات في الفريق الحكومي وإضرابات عمالية في

[1] أمين : التبعية في عالم متغير، ص177.

كثير من الأحيان ، تواجه عنف رسمي معاكس من قبل السلطات التي تتميز في كثير من الأحيان في الطابع السلطوي[1].

وترى هذه النظريات أنه بازدياد اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ، تتضاعف الشروط التعاقدية القاسية التي تؤدي إلى أضعاف قدرة البلدان المدينة على تغيير سياساته الاقتصادية للحد من التبعية للخارج. كما تسعى البلدان الدائنة لمراقبة الأداء الاقتصادي للبلدان المدينة بواسطة المنظمات الدولية التي لها التأثير الكبير في البلدان النامية فقد تم أنشاء نظام دولي لتبادل المعلومات والتنسيق بين المصارف الدولية من جهة، وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى.

وعليه فان التبعية تشير إلى أن اقتصاد بلد معين مشروط التقدم ولنمو بتقدم ونمو اقتصاد آخر حيث تأخذ العلاقة بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية طابع عدم التكافؤ، حسب هذه النظريات فان الدول المدينة تفقد الحرية في تخطيط السياسات الاقتصادية والتنموية ذلك من خلال فرض برامج تصحيح اقتصادية وسياسية لا تتماشي في كثير من الأحيان والبيئة الداخلية للدولة ، وهو ما ينعكس على استقرارها الداخلي.

ثانيا : الاتجاه الديمقراطي

عبر الكثير من المفكرين الغربيين أن ما تعانيه البلدان النامية من مشاكل سياسية واقتصادية هي ناتجة عن البنية الداخلية للدول النامية وذلك في ظل غياب نظام ديمقراطي .

يرى أصحاب الاتجاه الليبرالي أن النظام السياسي الديمقراطي هو نظام سياسي مستقر، يستند إلى الشرعية المتمثلة في المؤسسات الدستورية التي تضمن المشاركة السياسية لكافة المواطنين والانتقال السلمي للسلطة، هذا ما يشكل حافرا للنمو الاقتصادي، بحيث توفر المؤسسات الشرعية

[1] عبدالخالق : التبعية والتبعية السياسية، ص95.

المناخ المناسب لتحقيق النمو الاقتصادي وتهيئة الظروف الاجتماعية الملائمة لتحقيق هذا النمو، وتضمن التوزيع العادل للثروات في المجتمع، ولقد ربط صومائيل هنتجتون بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، حيث أكد أن ما تعاني منه الكثير من البلدان النامية من مشاكل التخلف و بطء النشاط الاقتصادي هي متجذره في العوامل الداخلية متمثلة في غياب نظام ديمقراطي . وهو ما أنعكس على حالة الاستقرار السياسي وانتشار لظاهرة الفساد في الإدارة العامة [1]. وهو ما عبر عنه فرانسيس فوكوياما بأن " الديمقراطية قد أثبتت في تجارب متكررة منذ الثورة الفرنسية وحتى الوقت الحاضر أنها أفضل النظم التي عرفها الإنسان أخلاقيا وسياسيا واقتصاديا".

ولقد ربط بين التخلف الاقتصادي والسياسي في الكثير من البلدان النامية وبتحديد الكثير من بلدان أمريكيا اللاتينية في أتباعها للنظام الاشتراكي[2].

حسب هذا الاتجاه فان الحكومات المنتخبة تستطيع تسخير موارد البلاد لصالح كافة شرائح المجتمع، وهو لا تقوم به الحكومات غير المنتخبة التي تسخر هذه الموارد لخدمة فئات معينة في المجتمع فتصبح الدولة في خدمة أصحاب المصالح .

الأمر الذي يؤدي إلى تهميش العديد من الفئات أثناء عملية النمو الاقتصادي ، نتيجة لغياب المؤسسات الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرارات ، فأدى هذا الاتجاه إلى انتشار الفساد والتهميش ، حيث أدى النمو المتحقق عنصرا يعمق الاختلالات وفجوات الدخل ذلك عوضا عن كونه عاملا مساعدا على استقرار المجتمع السياسي والاقتصادي [3].

---

[1] هانتجتون، صامويل، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، الكويت، دار سعاد للنشر، ترجمة : علوب، عبد الوهاب، 1993م، ص122.

[2] فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، القاهرة – مصر ، مركز الأهرام للنشر، ترجمة حسين أمين، 1993،ص52-55.

[3] إبراهيم، سيف، العلاقة بين الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية في الدول العربية،

يرى هذا الاتجاه أن المعونات والقروض الخارجية هي وسيلة للمساهمة في تطوير اقتصاديات البلدان النامية، إلا أن سوء أدارة هذه المساعدات والقروض في ظل ضعف المؤسسات الرسمية عن أداء مهامها بصورة مؤسسية وغياب الشفافية وعدم المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة في توظيف تلك القروض والمساعدات، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشاكل الداخلية لتلك البلدان على الصعيدين الاقتصادي والسياسي الناتجة عن تراكم أعباء هذه الديون. وعبر "هنتجتون" في أن الاستقرار السياسي ونظام الحكم مرتبطان ويضيف " أن الديمقراطيات غالبا ما تتسم في صعوبة القيادة إلا أنها غالبا لا تتصف بالعنف . وتميل الديمقراطيات في العالم الحديث إلى عدم الخضوع للعنف المدني بالقدر الذي نراه في الأنظمة غير الديمقراطية .وتستخدم الحكومات الديمقراطية قدرا أقل من العنف ضد مواطنيها كما تستخدمه النظم الاستبدادية ، وتقدم الديمقراطيات قنوات التعبير عن الرأي للمعارضة " [1].

من هنا فان الأطراف السياسي لا تجد مبررا للجوء إلى العنف السياسي سواء الرسمي أو الشعبي وعليه فان المديونية الخارجية حسب هذا الاتجاه ليست المشكلة الرئيسية التي تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة . بل نتاج غياب نظام ديمقراطي يوفر آليات سلمية للتعامل مع تضارب المصالح الاقتصادية والتناقضات الاجتماعية والنزاعات السياسية . ويضمن نظام الحكم الديمقراطي الحق في المشاركة في تخطيط السياسات العامة .

2013 / فبراير/14 http:// studies.aljazeera.net

[1] هانتجتون : الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ص89

المبحث الثاني : العلاقة الكمية بين المديونية الخارجية والاستقرار السياسي

يتناول هذا المبحث العلاقة الإحصائية للعلاقة بين المتغير المستقل (المديونية الخارجية) والمتغير التابع (الاستقرار السياسي) يتم تحليل ذلك من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس اتجاه العلاقة بين متغيرين متصلين وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (-1، 1) . فكلما أقترب المعامل من الواحد صحيح كانت العلاقة قوية بين المتغيرين، والعكس صحيح وتم استخدام معامل الانحدار (Regression analysis) وهو تحليل يكشف عن علاقة متغير مستقل أو أكثر مع متغير تابع ، يظهر معامل الارتباط من خلال قيمة (R) ونسبة الأثر من خلال قيمة (Beta) وقوة الأثر من خلال قيمة (t) لكل متغير، وقيمة (f) لتأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع والدلالة الإحصائية لهما. وتجدر الإشارة إلى أن اتجاه العلاقة يتم تحديده بالاعتماد على إشارة قيمة (t) أو قيمة (B) موجبة أم سالبة، وذلك من خلال استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS).

المطلب الأول : القياس الكمي للعلاقة بين المديونية الخارجية والاستقرار السياسي للدول المشمولة في الدراسة

- العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشرات عدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية (التغيير الوزاري، التغيير البرلماني) للأردن في الأعوام من 1990- 2010.

للكشف عن لعلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات عدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية (التغيير الوزاري، التغيير البرلماني) للأردن في الأعوام من 1990- 2010، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وحساب معامل الارتباط بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير الوزاري والتغيير البرلماني، جدول (30) يوضح ذلك.

جدول (30) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة معامل الارتباط (Pearson Correlations) للمديونية الخارجية مع الاستقرار السياسي للأردن

البلد	المتغير *	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	معامل الارتباط مع التغيير الوزاري	معامل الارتباط مع التغيير البرلماني
الأردن	المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار).	6.80	0.71	0.225	0.018-
	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار.	524.30	185.72	**0.152**	-0.022
	إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	55.64	36.48	-0.144	-0.050
	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.	14.88	5.75	0.183	0.090-

*** المصدر: صندوق النقد العربي ، البنك المركزي الأردني.**

يظهر من الجدول (30) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير الوزاري، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (-0.144 و 0.225) وهي قيم غير مرتفعة وتدل على ارتباط منخفض بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير الوزاري بالنسبة الى الأردن ، يعزى ذلك أن تغيير الحكومات في الأردن كان نتيجة عدة عوامل منها المتغيرات الإقليمية وإن اختيار الحكومة في الأردن يتم عن طريق التعيين لتنفيذ سياسات معينة، ولن الحكومات في الأردن كانت تسعى في الأساس للحصول على التمويل الدولي على شكل قروض ومساعدات لتتمكن من تنفيذ برامجها ومواجهة التحديات التي تواجهها كمشكلة الفقر والبطالة . ويتم اختيار الحكومات في كثير من الأحيان لتتماشى مع المراحل الاجتماعية والظروف المحلية والدولية.

وأظهرت نتائج العلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير البرلماني، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (-0.018 و 0.09-) وهي قيم سالبة وغير مرتفعة وتدل على ارتباط منخفض وعكسي بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير البرلماني ، وذلك لأن اللجوء إلى التمويل الخارجي يتم بوجود تشريعات تنظم عملية الاقتراض الخارجي ولأن

التغير البرلماني يخضع للتوازنات السياسية المحلية وعدم التناغم مع السلطة التنفيذية والضغوطات الشعبية.

- **العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشرات عدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية (التغيير الوزاري، التغيير البرلماني) للسودان في الأعوام من 1990- 2010.**

للكشف عن العلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات عدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية (التغيير الوزاري، التغيير البرلماني) للسودان في الأعوام من 1990- 2010، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وحساب معامل الارتباط بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير الوزاري والتغيير البرلماني. جدول (31) يوضح ذلك.

جدول (31) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة معامل الارتباط (Pearson Correlations) للمديونية الخارجية مع الاستقرار السياسي للسودان

البلد	المتغير *	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	معامل الارتباط مع التغيير الوزاري	معامل الارتباط مع التغيير البرلماني
السودان	المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار).	23.32	6.72	0.074-	0.081-
	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار.	182.94	209.33	**-0.009**	-0.074
	إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	117.48	100.82	-0.204	*0.494
	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.	4.27	3.29	0.262	0.291

***معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة** ($\alpha \leq 0.05$)

*** المصدر: صندوق النقد العربي ، البنك المركزي السوداني.**

يظهر من الجدول (31) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير الوزاري، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (-0.009 و 0.262) وهي قيم غير مرتفعة وتدل على ارتباط منخفض بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير الوزاري بالنسبة

للسودان، لذلك نرفض هذا المؤشر لأنه لم يحث تغير وزاري على مستوى الحكومة ككل في السودان طوال فقترة الدراسة حيث أن قيمة المتغير (0) وأقتصر ذلك على بعض التعديلات في الفريق الحكومي .

أما بالنسبة للعلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير البرلماني، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة **موجبة** وذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي والتغيير البرلماني حيث بلغ معامل الارتباط (0.494) نتيجة أن ارتفاع هذا المؤشر يؤثر على أداء الاقتصاد الكلي للسودان مما كان له انعكاسات على الاستقرار الداخلي المتمثل في التغيير البرلماني ، وكانت معاملات الارتباط غير دالة إحصائياً على مؤشرات المديونية الأخرى مع التغير البرلماني بالنسبة للسودان في الأعوام من 1990- 2010 ، وتراوحت بين (-0.074 و 0.291)

.

- **العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشرات عدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية (التغيير الوزاري، التغيير البرلماني) للجزائر في الأعوام من 1990- 2010.**

للكشف عن العلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات عدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية (التغيير الوزاري، التغيير البرلماني) للجزائر في الأعوام من 1990- 2010، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وحساب معامل الارتباط بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير الوزاري والتغيير البرلماني للجزائر. الجدول (31) يوضح ذلك.

جدول (32) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة معامل الارتباط (Pearson Correlations) للمديونية الخارجية مع الاستقرار السياسي للجزائر

البلد	المتغير *	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	معامل الارتباط مع التغيير الوزاري	معامل الارتباط مع التغيير البرلماني
الجزائر	المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار).	22.05	9.39	0.219	0.499*
	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار.	937.22	2838.48	**-0.264**	0.139
	إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	30.27	29.03	0.003	0.344
	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.	30.34	24.93	0.459*	0.409

***معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة** (α≤0.05)

*** المصدر: صندوق النقد العربي ، البنك الوطني الجزائري.**

يظهر من الجدول (32) وجود علاقة **موجبة** وذات دلالة إحصائية بين نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات والتغيير الوزاري حيث بلغ معامل الارتباط (0.459) يعود ذلك إلى تأثير مدفوعات خدمة الدين العالية على سياسات التنمية المحلية والحد من ظاهرة الفقر وهو ما أدى إلى فشل الحكومات في تطبيق برامجها الموجودة من أجلها بالإضافة إلى أن قيمة المستحقات من خدمة الدين تفوق حجم الصادرات في فترة التسعينات من القرن الماضي، وكانت معاملات الارتباط غير دالة إحصائياً على مؤشرات المديونية الأخرى مع التغيير الوزاري بالنسبة للجزائر في الأعوام من 1990- 2010 وتراوحت بين (0.003 و 0.264-).

أما بالنسبة للعلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير البرلماني، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة **موجبة** وذات دلالة إحصائية بين (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) والتغيير البرلماني حيث بلغ معامل الارتباط (0.499) . تأشر هذه العلاقة إلى الحالة العامة التي عاشتها الجزائر خلال السنوات الدراسة حيث أن الحياة البرلمانية كانت في فترة التسعينات موقوفة

نتيجة إعلان حالة الطوارئ وثقل المديونية الخارجية والتي انعكست على قدرة الاقتصاد الجزائري في استيعاب المشاكل الاجتماعية من تضخم وفقر وبطالة ، الأمر الذي أثر على المسار الديمقراطي وكانت معاملات الارتباط غير دالة إحصائياً على مؤشرات المديونية الأخرى مع التغيير البرلماني بالنسبة للجزائر في الأعوام من 1990- 2010 تراوحت بين (0.139 و 0.409) وجميعها موجبة.

- **العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشرات عدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية (التغيير الوزاري، التغيير البرلماني) لليمن في الأعوام من 1990- 2010.**

للكشف عن **لع**لاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات عدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية (التغيير الوزاري، التغيير البرلماني) لليمن في الأعوام من 1990- 2010، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وحساب معامل الارتباط بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير الوزاري والتغيير البرلماني، الجدول (33) يوضح ذلك.

جدول (33) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة معامل الارتباط (Pearson Correlations) للمديونية الخارجية مع الاستقرار السياسي لليمن

البلد	المتغير *	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	معامل الارتباط مع التغيير الوزاري	معامل الارتباط مع التغيير البرلماني
اليمن	المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار).	5604.00	709.90	0.132	0.152-
	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار.	171.90	70.08	**-0.126**	*0.496
	إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	45.02	38.01	0.246	-0.038
	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.	5.02	2.29	0.126	0.376-

***معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة** (0.05≥α)

*** المصدر: صندوق النقد العربي ، البنك المركزي اليمني.**

يظهر من الجدول (33) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير الوزاري لليمن، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (-0.126 و 0.246) وهي قيم

غير مرتفعة وتدل على ارتباط منخفض بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير الوزاري لليمن ويعود السبب إلى أن الحكومات في اليمن تسعى إلى الحصول على القروض الخارجية لمساعدتها في الخروج من أزماتها الداخلية وتقوم الدولة في التغيير الحكومي وفقاً للمستجدات الداخلية والإقليمية المرتبطة في الأوضاع السياسية بالدرجة الأولى والأوضاع الاقتصادية الداخلية بالدرجة الثانية ، بالإضافة إلى أن التغييرات الوزارية محتكرة من قبل الحزب الحاكم طوال فترة الدراسة وتأخذ التغييرات الحكومية في اليمن في كثير من الأحيان طابع الإرضاء السياسي والاستجداء.

أما بالنسبة للعلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغيير البرلماني، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة **موجبة** وذات دلالة إحصائية بين إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار والتغيير البرلماني حيث بلغ معامل الارتباط (0.496) تدل تلك العلاقة على أن خدمة الديون الخارجية وما يعانيه الاقتصاد اليمني من نشويات تتعلق في انتشار ظاهرة الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل بالتساوي ولقد برزت أزمة الديمقراطية بعد فشل اليمن في التعامل مع متطلبات التنمية التي أخذت خدمة الديون جزءً منها ، حيث لم تستقر التجربة الديمقراطية في اليمن ولم تستطيع أحداث تجانس ثقافي والحد من التمايز داخل المجتمع هو ما أنعكس على استقرار البرلمان . وكانت معاملات الارتباط غير دالة إحصائياً على مؤشرات المديونية الأخرى بالنسبة لليمن في الأعوام من 1990- 2010 ، تراوحت بين (0.038- و 0.376-) وجميعها سالبة .

- **العلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات الاستقرار السياسي (العنف الرسمي) للأردن في الأعوام من 1990- 2010.**

جدول (34) معاملات الارتباط (Pearson Correlations) بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات العنف الرسمي في (الأردن)

البلد	المتغير	الاعتقالات	الاغتيال ومحاولات الاغتيال	الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية	الحبس في القضايا السياسية	عمليات استخدام الجيش ضد المدنيين
الأردن	المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار).	-0.099	0.186	**0.099**	0.003	0.258
	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار.	-0.011	-0.043	0.011	0.03	-0.038
	إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	**0.594	0.313	0.210	*0.468	-0.063
	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.	-0.092	0.104	0.116	0.194	*0.446

***معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة** ($0.05\geq\alpha$)

****معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة** ($0.01\geq\alpha$)

يظهر من الجدول (34) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) ومؤشرات العنف الرسمي في الأردن للفترة 1990 - 2010، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (-0.099 و 0.258) وهي قيم غير مرتفعة وتدل على ارتباط منخفض بين إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار ومؤشرات العنف الرسمي.

كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين مؤشر المديونية الخارجية (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) ومؤشرات العنف الرسمي (الاعتقالات، الاغتيال ومحاولات الاغتيال، الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، الحبس، عمليات استخدام الجيش ضد المدنيين).

قد أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي والاعتقالات، حيث بلغ معامل الارتباط (0.594)، وجود علاقة موجبة

وذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي والحبس في القضايا السياسية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.468)، وهو مرتبط بشكل رئيسي في رد الفعل الشعبي على السياسيات الحكومية المتعلقة في التصحيح الاقتصادية المفروضة من المؤسسات المانحة الدولية لمعالجة ثقل أعباء المديونية الخارجية وما أعقبها من عمليات احتجاج وشغب على هذه السياسيات المتضمنة التصحيح الاقتصادي وتحرير الأسعار . ولم تظهر علاقة دالة إحصائيا على باقي متغيرات العنف الرسمي.

وأظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات وعمليات استخدام الجيش ضد المدنيين، حيث بلغ معامل الارتباط (0.446) ويعود السبب إلى تدخل الجيش في كثير من المناسبات الاحتجاجية المرتبطة في الأوضاع الاقتصادية الداخلية والناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تبعات الالتزام في خدمة الديون التي تفوق حصيلة الصادرات الحكومية في كثير من السنوات ضمن حدود الدراسة . وكانت معاملات الارتباط غير دالة إحصائياً على مؤشرات العنف الرسمي الأخرى(الإعدام، الاغتيالات ومحاولات الاغتيال) بالنسبة للأردن في الأعوام من 1990- 2010.

- العلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات الاستقرار السياسي (العنف غير الرسمي) للأردن في الأعوام من 1990- 2010.

جدول (35) معاملات الارتباط (Pearson Correlations) بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات العنف غير الرسمي في (الأردن)

البلد	المتغير	أعمال الشغب	التمرد والحركات الانفصالية	المظاهرات السلمية
الأردن	المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار).	-0.001	--	**-0.010**
	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار.	-0.026	-	-0.026
	إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	0.059	-	0.247
	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.	0.031	-	-0.088

يظهر من الجدول (35) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) وأعمال الشغب حيث بلغ معامل الارتباط (0.001-) وهي قيمة سالبة وتدل على ارتباط سالب ولكن غير دال إحصائيا. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) المظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.010-) وهي قيمة سالبة وتدل على ارتباط سالب ولكن غير دال إحصائيا.

وعلى صعيد مؤشر حركات التمرد والانفصالية في الأردن فأن قيمته (0) وذلك لعدم حدوث حركات انفصالية أو أعمال تمرد تطالب في الانفصال ويعود جزء منها إلى التجانس النسبي بين المجتمع في الأردن بالإضافة إلى قدرة النظام على احتواء جميع هذه المكونات .

كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين المديونية الخارجية (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) وأعمال الشغب، حيث بلغ معامل الارتباط (−0.026) وهي قيمة سالبة وتدل على ارتباط سالب ولكن غير دال إحصائيا. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين المديونية الخارجية (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) المظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (−0.026) وهي قيمة سالبة وتدل على ارتباط سالب ولكن غير دال إحصائيا.

كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين المديونية الخارجية (إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي) وأعمال الشغب حيث بلغ معامل الارتباط (0.059) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا فالأعمال الشغب لا ترتبط بصور مطابقة في أعباء المديونية الخارجية . وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين المديونية الخارجية (إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي) والمظاهرات السلمية ، ذلك بسبب اختلاف العوامل المؤدية إلى التظاهر في الأردن وتنوعها من عوامل إقليمية تتعلق في القضية الفلسطينية وغيرها من العوامل الإقليمية بالإضافة عوامل محلية سياسية واقتصادية داخلية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.247) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا.

كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين المديونية الخارجية (نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات) وأعمال الشغب، حيث بلغ معامل الارتباط (0.031) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين

المديونية الخارجية (نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات) والمظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.088-) وهي قيمة سالبة تدل على ارتباط سالب ولكن غير دال إحصائيا.

- العلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات الاستقرار السياسي (العنف الرسمي) للسودان في الأعوام من 1990- 2010.

جدول (36) معاملات الارتباط (Pearson Correlations) بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات العنف الرسمي في (السودان)

البلد	المتغير	الاعتقالات	الاغتيال ومحاولات الاغتيال	الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية	الحبس في قضايا سياسية	عمليات استخدام الجيش ضد المدنيين
السودان	المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار).	-0.081	-0.089	**-0.275**	-0.205	0.019
	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار.	-0.074	0.002	-0.258	-0.113	-0.014
	إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	*0.494	0.202	-0.271	-0.361	-0.074
	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.	0.291	0.176	-0.023	0.486*	0.275

***معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة** (α≤0.05)

****معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة** (α≤0.01)

يظهر من الجدول (36) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) ومؤشرات العنف الرسمي في السودان للفترة 1990 - 2010، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (-0.081 و 0.275) وهي قيم غير مرتفعة وتدل على ارتباط منخفض بين إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار ومؤشرات العنف الرسمي في السودان حيث أن الاقتصاد السوداني كان يعاني من مشاكل اقتصادية متفاقمة وكانت الحكومة السودانية تسعى إلى الحصول على التمويل الدولي للحد من المشاكل الاجتماعية . لقد كان لجوء الحكومة السودانية إلى العنف السياسية ناتج عن عدة عوامل

فرعية كاحتكار السلطة من قبل فئة معينة وعدم التجانس الثقافي داخل المجتمع الواحد وبروز الاختلاف الديني في جنوب السودان والعرقي في إقليم دارفور .

وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين مؤشر المديونية الخارجية (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) ومؤشرات العنف الرسمي (الاعتقالات، الاغتيال ومحاولات الاغتيال، الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، الحبس، عمليات استخدام الجيش ضد المدنيين).

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي **والاعتقالات**، حيث بلغ معامل الارتباط (0.494) ذلك بسبب الآثار السلبية الناتجة عن تراكم معدلات إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج القومي، ويعود سبب الارتباط إلى مواجهة السلطة الحكومية والاحتجاجات الشعبية ضد الأوضاع الاقتصادية المتردية في القمع والاعتقالات . وأظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي على باقي متغيرات العنف الرسمي (الاغتيال ومحاولة الاغتيال والحبس والإعدام المرتبطة في قضايا سياسية وعمليات استخدام الجيش ضد المدنيين).

وأظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات **والحبس في القضايا السياسية**، حيث بلغ معامل الارتباط (0.486) ذلك بسبب عجز السودان عن الوفاء في التزامات الديون المترتبة علية ولارتباط عمليات صدور أحكام الحبس في الأوضاع السياسية والأمنية السائدة في السودان خلال فترة الدراسة . وكانت معاملات الارتباط غير دالة إحصائياً على مؤشرات العنف الرسمي الأخرى بالنسبة للسودان في الأعوام من 1990-2010.

- **العلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات الاستقرار السياسي (العنف غير الرسمي) السودان في الأعوام من 1990- 2010.**

جدول (37) معاملات الارتباط (Pearson Correlations) بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات العنف غير الرسمي في (السودان)

البلد	المتغير	أعمال الشغب	التمرد والحركات الانفصالية	المظاهرات السلمية
السودان	المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار).	−0.192	−0.169	**−0.010**
	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار.	−0.240	−0.232	0.004
	إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	0.071	0.184	−0.121
	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.	0.325	0.154	0.335

يظهر من الجدول (37) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq0.05$) بين المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) وأعمال الشغب حيث بلغ معامل الارتباط (0.192−) وهي قيمة سالبة وتدل على ارتباط سالب ولكن غير دال إحصائيا ذلك لارتباط أعمال الشغب في السودان في الظروف السياسية المحلية المتمثلة في التهميش لبعض الأقاليم واحتكار السلطة في كثير من الأحيان من قبل الفئة الحاكمة بالإضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة . وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq0.05$) بين المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) المظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.169−) وهي قيمة سالبة وتدل على ارتباط سالب ولكن غير دال إحصائيا.

ولقد أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) وحركات التمرد والانفصالية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.169−) وهي قيمة سالبة وتدل على ارتباط سالب ولكن غير دال إحصائيا حيث أن حركات التمرد في جنوب السودان وإقليم دارفور ذات طابع عرقي وديني والتهميش السياسي والاقتصادي.

كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المديونية الخارجية (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) وأعمال الشغب، حيث بلغ معامل الارتباط (0.240−) وهي قيمة سالبة وتدل على ارتباط سالب ولكن غير دال إحصائيا. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) والمظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.004) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا.

و أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين (إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي) وأعمال الشغب، حيث بلغ معامل الارتباط (0.071) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين (إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي) والمظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.121−) وهي قيمة سالبة وتدل على ارتباط سالب ولكن غير دال إحصائيا.

وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) وحركات التمرد والانفصالية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.184) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا.

كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين (نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات) وأعمال الشغب، حيث بلغ معامل الارتباط (0.325) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين (نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات) والمظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.335) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا.

وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين (نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات) وحركات التمرد والانفصالية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.154) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا.

- **العلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات الاستقرار السياسي (العنف الرسمي) الجزائر في الأعوام من 1990- 2010.**

جدول (38) معاملات الارتباط (Pearson Correlations) بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات العنف الرسمي في (الجزائر)

البلد	المتغير	الاعتقالات	الاغتيال ومحاولات الاغتيال	الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية	الحبس في قضايا سياسية	عمليات استخدام الجيش ضد المدنيين
الجزائر	المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار).	**0.556	-0.377	**0.273**	0.277	0.255
	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار.	-0.155	-0.222	-0.029	-0.027	-0.064
	إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	0.204	-0.376	-0.085	0.166	-0.086
	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.	**0.589	-0.161	**0.586	0.367	**0.597

***معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة** (α≤0.05)

****معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة** (α≤0.01)

يظهر من الجدول (38) وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) والاعتقالات في الجزائر حيث بلغ معامل الارتباط (0.556) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائيا ذلك لارتفاع معدلات الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة الأولى من الدراسة هذا ما أنعكس على سوء الأوضاع المعيشية وارتفاع نسب الفقر والبطالة وهو ما أدى إلى حركات احتجاج قوبلت في عمليات اعتقال خصوصاً في فترة التسعينات المضطربة، ولم تظهر علاقة دالة إحصائيا بين (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) ومؤشرات العنف الرسمي الأخرى في الجزائر للفترة 1990 - 2010، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (-0.377 و 0.277) وهي قيم غير مرتفعة وتدل على ارتباط منخفض بين إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار ومؤشرات العنف الرسمي في

الجزائر. وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين مؤشر المديونية الخارجية (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) ومؤشرات العنف الرسمي (الاعتقالات، الاغتيال ومحاولات الاغتيال و الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، الحبس وعمليات استخدام الجيش ضد المدنيين) في الجزائر وذلك لارتباط هذه المتغيرات وعلى وجه الخصوص الإعدامات واستخدام الجيش ضد المدنيين في الظروف السياسية المحلية والتصارع على السلطة بين القوى السياسية "الحركات الإسلامية، والحركات الليبرالية، المؤسسة العسكرية "لقد توصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين مؤشر المديونية الخارجية (إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.) ومؤشرات العنف الرسمي (الاعتقالات، الاغتيال ومحاولات الاغتيال، الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، الحبس، عمليات استخدام الجيش ضد المدنيين) في الجزائر. وأظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات **والاعتقالات**، حيث بلغ معامل الارتباط (0.589) لقد كان لخدمة الدين التي تعد الجزائر من أكبر النسب فيها إلى الصادرات التي كانت على حساب مؤشرات التنمية المحلية، وجود علاقة موجبة بين نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات **الإعدام المرتبط بقضايا سياسية** حيث بلغ معامل الارتباط (0.586)، ويوجد علاقة موجبة بين نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات **عمليات استخدام الجيش ضد المدنيين** حيث بلغ معامل الارتباط (0.297)، بينما لم تظهر النتائج علاقة دالة إحصائيا بين نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات والحبس بالنسبة للجزائر في الأعوام من 1990- 2010.

- **العلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات الاستقرار السياسي (العنف غير الرسمي) الجزائر في الأعوام من 1990- 2010.**

جدول (39) معاملات الارتباط (Pearson Correlations) بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات العنف غير الرسمي في (الجزائر)

البلد	المتغير	أعمال الشغب	التمرد والحركات الانفصالية	المظاهرات السلمية
الجزائر	المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار).	0.378	0.247	**0.068**
	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار.	-0.059	0.186	-0.013
	إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	0.057	-0.016	0.081
	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.	*0.523	0.323	0.026

يظهر من الجدول (39) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) وأعمال الشغب فبلغ معامل الارتباط (0.378 وهي قيمة موجبة تدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) المظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.247) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) وحركات التمرد والانفصالية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.068) وهي قيمة موجبة وضعيفة وغير دالة إحصائيا، حيث أن حركات التمرد والانفصال أخذت الطابع الأيديولوجي والعرقي وظهور أزمة الاندماج الوطني وظهور الحرب الأهلية في الجزائر. و أظهرت

النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين المديونية الخارجية (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) وأعمال الشغب، حيث بلغ معامل الارتباط (−0.059) وهي قيمة سالبة تدل على ارتباط سالب ولكن غير دال إحصائيا. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) والمظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (−0.013) وهي قيمة سالبة تدل على ارتباط سالب ولكن غير دال إحصائيا . وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين المديونية الخارجية (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) وحركات التمرد والانفصالية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.186) وهي قيمة موجبة وضعيفة وغير دالة إحصائيا.

كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين (إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي) وأعمال الشغب، حيث بلغ معامل الارتباط (0.057) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين (إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي) والمظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.081) وهي قيمة موجبة تدل على ارتباط موجب ولكن غير دالة إحصائيا.

وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين (إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي) وحركات التمرد والانفصالية، حيث بلغ معامل الارتباط (−0.016) وهي قيمة سالبة تدل على ارتباط سالب ولكن غير دالة إحصائيا.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين (نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات) وأعمال الشغب، حيث بلغ معامل الارتباط (0.523) وهي قيمة موجبة تدل على ارتباط موجب ودال إحصائيا في الجزائر. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين (نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات) والمظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.026) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين (نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات) وحركات التمرد والانفصالية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.323) وهي قيمة موجبة تدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا.

- **العلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات الاستقرار السياسي (العنف الرسمي) اليمن في الأعوام من 1990- 2010.**

جدول (40) معاملات الارتباط (Pearson Correlations) بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات العنف الرسمي في (اليمن)

البلد	المتغير	الاعتقالات	الاغتيال ومحاولات الاغتيال	الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية	الحبس في قضايا سياسية	عمليات استخدام الجيش ضد المدنيين
اليمن	المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار).	0.132	-0.152	**0.009**	0.03	0.186
	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار.	-0.126	*0.496	-0.201	-0.252	-0.092
	إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	0.246	-0.038	*0.544	*0.457	0.268
	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.	0.126	-0.376	-0.35	-0.194	-0.091

***معاملات الارتباط دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.05≥α)**

****معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01≥α)**

يظهر من الجدول (40) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) وكل من الاعتقالات في اليمن حيث بلغ معامل الارتباط (0.132) وهي قيمة موجبة ولكن غير دالة إحصائيا، والاغتيالات حيث بلغ معامل الارتباط (0.152-) والإعدام حيث بلغ معامل الارتباط (0.009) والحبس بمعامل ارتباط (0.03) وعمليات استخدام الجيش ضد المدنيين (0.186) وهي قيم غير مرتفعة وتدل على ارتباط منخفض بين إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار ومؤشرات العنف الرسمي في اليمن، وذلك إن أحكام الإعدام والحبس مرتبطة بعوامل محلية سياسية وبظروف مرحلية ولا يكون لأجمالي المديونية الأثر الكبير فيها .

وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المديونية الخارجية (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) ومتغير الاغتيالات، حيث بلغ معامل الارتباط (0.496) وهي قيمة موجبة تدل على ارتباط موجب وقوي .

شهدت اليمن بعد الوحدة ونتيجة الانهيار الأوضاع المالية التي لعبت خدمة الديون الدور الأبرز في تفاقمها وما نتج عنها من ارتفاع في الأسعار وتزايد معدلات البطالة خصوصاً في مناطق الجنوب وهو ما مهد إلى زعزعت حالة الاستقرار السياسي في اليمن وانتشار ظاهرة الاغتيالات ، أما باقي مؤشرات العنف الرسمي (الاعتقالات، الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، الحبس، عمليات استخدام الجيش ضد المدنيين) فلم تظهر علاقات قوية مع متغير إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار في اليمن.

أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة وقوية ودالة إحصائيا بين مؤشر المديونية الخارجية (إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي) والإعدام المرتبط بقضايا سياسية، فبلغ معامل

الارتباط (0.544)، وهي قيمة موجبة ومرتفعة وتدل على ارتباط قوي، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية لمتغير الحبس حيث بلغ معامل الارتباط (0.457) وهي قيمة موجبة ومرتفعة تدل على ارتباط قوي . لم تظهر النتائج وجود علاقة قوية ودالة إحصائيا مع باقي مؤشرات العنف الرسمي (الاعتقالات، الاغتيال ومحاولات الاغتيال، عمليات استخدام الجيش ضد المدنيين) في اليمن.

أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات **وجميع مؤشرات العنف الرسمي**، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (-0.091 و 0.126) بالنسبة لليمن في الأعوام من 1990- 2010.

- **العلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات الاستقرار السياسي (العنف غير الرسمي) اليمن في الأعوام من 1990- 2010.**

جدول (41) معاملات الارتباط (Pearson Correlations) بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات العنف غير الرسمي في (اليمن)

البلد	المتغير	أعمال الشغب	التمرد والحركات الانفصالية	المظاهرات السلمية
اليمن	المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار).	-0.016	0.067	**-0.363**
	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار.	-0.092	0.045	0.201
	إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	0.292	0.150	0.069
	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.	-0.282	-0.136	-0.075

يظهر من الجدول (41) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) وأعمال الشغب حيث بلغ معامل الارتباط (-0.016) وهي قيمة سالبة تدل على ارتباط سالب غير دال إحصائيا. وعدم

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) المظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.363−) وهي قيمة سالبة تدل على ارتباط سالب ولكن غير دال إحصائيا.

وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين المديونية الخارجية (إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم بالمليون دولار) وحركات التمرد والانفصالية، فبلغ معامل الارتباط (0.067) وهي قيمة موجبة وضعيفة غير دال إحصائيا بسبب ارتباط حركات التمرد بصورة أساسية في العوامل الداخلية متعددة الأسباب السياسية منها عوامل أخرى كالتهميش والإقصاء لطرف دون الآخر وما تبعها من حرب أهلية.

كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين المديونية الخارجية (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) وأعمال الشغب، حيث بلغ معامل الارتباط (0.092−) وهي قيمة سالبة تدل على ارتباط سالب غير دال إحصائيا. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) والمظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.201) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا.

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين المديونية الخارجية (إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دولار) وحركات التمرد والانفصالية، بلغ معامل الارتباط (0.045) وهي قيمة موجبة وضعيفة وغير دال إحصائيا.

كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين (إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي) وأعمال الشغب، بلغ معامل الارتباط

(0.292) وهي قيمة موجبة تدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين (إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي) والمظاهرات السلمية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.069) وهي قيمة موجبة وتدل على ارتباط موجب ولكن غير دال إحصائيا.

ولم تظهر النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين (إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي) وحركات التمرد والانفصالية، حيث بلغ معامل الارتباط (150) وهي قيمة موجبة تدل على ارتباط موجب غير دال إحصائيا.

أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين (نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات) وجميع مؤشرات العنف غير الرسمي حيث بلغت معاملات الارتباط لأعمال الشغب (−0.282)، ولحركات التمرد والانفصالية (−0.136)، والمظاهرات السلمية (−0.075) وجميعها سالبة وغير دالة إحصائيا.

المطلب الثاني : اختبار فرضية الدراسة:

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين المديونية الخارجية ومؤشرات الاستقرار السياسي للبلدان (الأردن، الجزائر ، السودان ، اليمن) في الأعوام من 1990- 2010، حيث تناقش الفرضية الرئيسية أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين المتغير المستقل (المديونية الخارجية) والمتغير التابع (الاستقرار السياسي) .

بغرض اختبار فرضية الدراسة تم حساب معاملات الارتباط بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات الاستقرار السياسي لجميع البلدان المشمولة في الدراسة، وتطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لجميع مؤشرات المديونية الخارجية وكل متغير من متغيرات الاستقرار السياسي للبلدان المشمولة في الدراسة، وفيما يلي عرض النتائج :

- العلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات عدم الاستقرار السياسي (التغيير الوزاري، التغيير البرلماني) في الدول المشمولة في الدراسة (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) في الأعوام من 1990- 2010.

جدول (1): المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجالات المديونية الخارجية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
إجمالي الدين الخارجي	1414.04	2458.44	1
إجمالي خدمة الدين الخارجي	454.09	1435.46	2
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي	62.10	66.62	3
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	13.63	16.54	4

يظهر من الجدول (1) أن أعلى المتوسطات الحسابية كان لإجمالي رصيد الدين الخارجي القائم حيث بلغ (1414.04)، بينما كان أدنى المتوسطات الحسابية لإجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (13.63).

جدول (2): المتوسطات والانحرافات المعيارية لمؤشرات عدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
التغيير الوزاري	0.48	0.59	1
التغيير البرلماني	0.27	0.45	2

يظهر من الجدول (2) أن المتوسط الحسابي الأعلى كان للتغيير الوزاري حيث بلغ (0.48)، بينما كان المتوسط الحسابي الأدنى للتغيير البرلماني حيث بلغ (0.27).

- العلاقة بين المديونية الخارجية وعدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية "التغيير الوزاري" في الدول التالية (الأردن، اليمن، السودان، الجزائر) في الأعوام من 1990- 2010

جدول (3): مصفوفة معاملات الارتباط بين المديونية الخارجية وعدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية "التغيير الوزاري"

المتغيرات المستقلة/ التابعة	إجمالي الدين الخارجي	إجمالي خدمة الدين الخارجي	إجمالي الدين القائم	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	التغيير الوزاري
إجمالي الدين الخارجي	-	-0.113	-0.155	-0.296	-0.061
إجمالي خدمة الدين الخارجي		-	-0.166	0.477	0.099
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي			-	-0.268	-0.235
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات				-	0.397
التغيير الوزاري					-

جدول (4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لعلاقة المديونية الخارجية ومؤشر الاستقرار السياسي "التغيير الوزاري" (ن=84)

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	Beta	R	R^2	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	0.349	0.728	0.036	0.537	0.288	7.986	0.000
إجمالي خدمة الدين الخارجي	-3.527	0.001	-0.381				
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي	-1.428	0.157	-0.146				
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	4.693	0.000	0.550				

المتغير التابع: التغيير الوزاري

يظهر من الجدول (4) وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي خدمة الدين العام الخارجي على متغير التغير الوزاري حيث بلغت قيمة (t) (3.527) وبدلالة إحصائية (0.001) ووجود أثر دال إحصائياً لنسبة خدمة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات ومتغير التغير الوزاري بلغت قيمة (t) (4.693) وبدلالة إحصائية (0.00) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي رصيد الدين الخارجي القائم والتغير الوزاري حيث بلغت قيمة (t) (0.349) بدلالة إحصائية (0.728)، وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي والتغير الوزاري حيث بلغت قيمة (t) (12.304) بدلالة إحصائية (0.157) .

وبلغت قيمة معامل الارتباط (R)لمؤشرات المديونية الخارجية مجتمعة والتغير الوزاري (0.537) وقيمة (R^2) التي تقيس نسبة تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع (0.288) وبلغت قيمة (f) التي تقيس أثر العلاقة (7.986) وبدلالة إحصائية (0.00) . هذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائياً بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشر الاستقرار السياسي "التغيير الوزاري" في الدول المشمولة في عينة الدراسة (الأردن ،السودان، الجزائر ، اليمن) في الأعوام من 1990- 2010، وهي نتيجة قوة الأثر بين المتغيرين في دول الدراسة وتدل هذه العلاقة تأثير

أعباء المديونية الخارجية على السياسات الحكومية التي تهم الحياة اليومية للمواطنين وما يتبعها من سياسات تصحيحية مفروضة من قبل مؤسسات التمويل الدولي التي يتم من خلالها اتخاذ إجراءات اقتصادية تمس الحالة الاقتصادية للمواطنين كتحرير أسعار المواد الأساسية واتخاذ إجراءات التقشف وخفض الرواتب هذا ما كان في الأردن في عدة مناسبات عام 1989 – وعام 1996 و1998 بعد تحرير أسعار المواد الأساسية ، الأمر الذي أدى تحت الضغط الشعبي إلى تغيير الحكومة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن سوء إدارة المديونية الخارجية وعدم توظيفها أدى إلى تراكم هذه المديونية وإعلان عدم القدرة على الوفاء في التزامات اتجاه الدول المانحة، أدت إلى قطيعة اقتصادية لتلك البلدان ما أدى إلى تغييرات وزارة في اليمن والجزائر خلال عقد التسعينات من القرن الماضي.

- **العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشر الاستقرار السياسي "التغيير البرلماني" في الدول المتضمنة في عينة الدراسة (الأردن، الجزائر ، السودان ، اليمن) في الأعوام من 1990-2010.**

جدول (5): مصفوفة معاملات الارتباط بين المديونية الخارجية وعدم استقرار مؤسسات الدولة الرسمية "التغيير البرلماني"

المتغيرات المستقلة/ التابعة	إجمالي الدين الخارجي	إجمالي خدمة الدين الخارجي	إجمالي الدين القائم	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	التغيير البرلماني
إجمالي الدين الخارجي	-	-0.113	-0.155	-0.296	-0.062
إجمالي خدمة الدين الخارجي		-	-0.166	0.477	0.070
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي			-	-0.268	-0.063
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات				-	0.185
التغيير البرلماني					-

جدول (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لعلاقة المديونية الخارجية ومؤشر الاستقرار السياسي "التغيير البرلماني" (ن=84)

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	Beta	R	R^2	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	-0.097	0.923	-0.012	0.188	0.035	0.720	0.581
إجمالي خدمة الدين الخارجي	-0.193	0.847	-0.024				
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي	-0.153	0.879	0.018				
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	1.383	0.170	0.189				

المتغير التابع: التغيير البرلماني

يظهر من الجدول (6) عدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي خدمة الدين العام الخارجي ومؤشر الاستقرار السياسي "التغير البرلماني" حيث بلغت قيمة (t) (0.193) بدلالة إحصائية (0.847) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لنسبة خدمة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات ومؤشر الاستقرار السياسي "التغير البرلماني" حيث بلغت قيمة (t) (1.383) بدلالة إحصائية (0.170) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي رصيد الدين الخارجي القائم ومؤشر الاستقرار السياسي "التغير البرلماني" حيث بلغت قيمة (t) (0.097−) وبدلالة إحصائية (0.923)، وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الاستقرار السياسي "التغير البرلماني" حيث بلغت قيمة (t) (0.153) وبدلالة إحصائية (0.879) بلغت قيمة معامل الارتباط (R) بين جميع مؤشرات المديونية الخارجية مجتمعة ومؤشر التغير البرلماني (0.188)، وقيمة (R^2) التي تقيس نسبة تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع (0.035)، وبلغت قيمة (f)(0.720) التي تقيس أثر العلاقة بدلالة إحصائية (0.581) هذا يدل على عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات الاستقرار السياسي

من ناحية التغيير البرلماني – في الدول المشمولة في عينة الدراسة (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) في الأعوام من 1990– 2010. ذلك بسبب أن البرلمانات يتمثل دورها في التشريع والرقابة على الحكومة، وأنها تخضع للتوازنات السياسية الداخلية بين القوى والأحزاب السياسية داخل تلك الدول، هذا بالإضافة إلى أن قرار حل البرلمانات في (الأردن ، الجزائر ، السودان ، اليمن) في يد السلطة الحاكمة ولقد ساهم فرض قوانين الطوارئ نتيجة الحروب الأهلية في كل من الجزائر واليمن والسودان إلى زعزعة الحياة البرلمانية في تلك الدول.

- **العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي (الاعتقال، الاغتيال، الإعدام، الحبس، استخدام الجيش ضد المدنيين، الشغب، التمرد ، الحركات الانفصالية المظاهرات السلمية) .**

جدول (7): المتوسطات والانحرافات المعيارية لمؤشرات العنف السياسي

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
الاعتقال	2.36	1.54	3
الاغتيال	2.79	4.57	2
الإعدام	1.24	1.87	5
الحبس	2.98	3.94	1
استخدام الجيش ضد المدنيين	1.11	1.72	6
الشغب	0.92	1.03	7
التمرد والحركات الانفصالية	0.27	0.47	8
المظاهرات السلمية	1.61	1.34	4

يظهر من الجدول (7) من المتوسطات الحسابية أن أعلى متوسط حسابي كان للحبس حيث بلغ (الحبس)، بينما كان أدنى متوسط حسابي للتمرد والحركات الانفصالية حيث بلغ (0.27).

- العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الاعتقال" في الدول التالية(الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) في الأعوام من 1990- 2010

جدول (8): مصفوفة معاملات الارتباط بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الاعتقال"

المتغيرات المستقلة/ التابعة	إجمالي الدين الخارجي	إجمالي خدمة الدين الخارجي	إجمالي الدين القائم	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	الاعتقال
إجمالي الدين الخارجي	-	-0.113	-0.155	-0.296	0.055
إجمالي خدمة الدين الخارجي		-	-0.166	0.477	-0.122
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي			-	-0.268	0.435
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات				-	0.066
الاعتقال					-

جدول (9): تحليل الانحدار لعلاقة المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الاعتقال" (ن=84)

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	Beta	R	R^2	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	0.031	2.197	0.225	0.540	0.292	8.131	0.00
إجمالي خدمة الدين الخارجي	0.099	-1.670	-0.180				
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي	0.000	5.278	0.537				
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	0.003	3.104	0.363				

المتغير التابع: الاعتقال

يظهر من الجدول (9) وجود أثر دال إحصائياً لنسبة خدمة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات حيث بلغت قيمة (t) (3.104) بدلالة إحصائية (0.003) ووجود أثر دال إحصائياً لإجمالي رصيد الدين الخارجي القائم حيث بلغت قيمة (t) (2.197) بدلالة إحصائية (0.031) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة (t) (5.278) وبدلالة إحصائية (0.00) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي خدمة

الدين العام الخارجي حيث بلغت قيمة (t) (1.670) بدلالة إحصائية (0.099)، وبلغت قيمة (R) (0.540) وقيمة (R^2) (0.292) ، وبلغت قيمة (f)(8.131) وبدلالة إحصائية (0.00) وهذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائياً بين المديونية الخارجية والعنف السياسي من ناحية الاعتقال – في الدول التالية (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) في الأعوام من 1990– 2010، ويتضح ذلك في الاعتقالات التي أعقبت الاحتجاجات على تردي الأوضاع والسياسات الاقتصادية التي تطبق في دول الدراسة والتي تهدف إلى تصحيح المسار الاقتصادي في تلك البلدان التي تعاني من مديونية خارجية كبيرة. والتي يكون لها الأثر السلبي الكبير على الموطنين من خلال ارتفاع الأسعار وتخفيض الرواتب والمعونات ما أدى إلى ظهور حركات احتجاجية كما في الأردن (1996، 1998، 2002) واليمن (1993، 1994....) والجزائر (خلال عقد التسعينات من القرن الماضي) وفي السودان طوال فترة الدراسة .

- **العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الاغتيال" في الدول التالية (الأردن، اليمن، السودان، الجزائر) في الأعوام من 1990– 2010**

جدول (10): مصفوفة معاملات الارتباط بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الاغتيال"

المتغيرات المستقلة/ التابعة	إجمالي الدين الخارجي	إجمالي خدمة الدين الخارجي	إجمالي الدين القائم	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	الاغتيال
إجمالي الدين الخارجي	-	-0.113	-0.155	-0.296	0.610
إجمالي خدمة الدين الخارجي		-	-0.166	0.477	-0.081
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي			-	-0.268	0.096
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات				-	0.196
الاغتيال					-

جدول (11): تحليل الانحدار لعلاقة المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الاغتيال" (ن=84)

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	Beta	R	R^2	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	6.247	0.000	0.603	0.610	0.372	11.715	0.00
إجمالي خدمة الدين الخارجي	-0.057	0.955	-0.006				
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي	-0.080	0.937	-0.008				
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	-0.152	0.879	-0.017				

المتغير التابع: الاغتيال

يظهر من الجدول (11) وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي رصيد الدين الخارجي القائم حيث بلغت قيمة (t) (6.247) وبدلالة إحصائية (0.00) عدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي خدمة الدين العام الخارجي حيث بلغت قيمة (t) (0.057) بدلالة إحصائية (0.955) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لنسبة خدمة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات حيث بلغت قيمة (t) (0.152) وبدلالة إحصائية (0.789)، وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة(t) (0.080) بدلالة إحصائية (0.937)، وبلغت قيمة (R) (0.610) وقيمة (R^2) (0.372)، وبلغت قيمة (f)(11.715) بدلالة إحصائية (0.00) وهذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائياً بين المديونية الخارجية والعنف السياسي من ناحية الاغتيال – في الدول التالية (الأردن، اليمن، السودان، الجزائر) في الأعوام من 1990-2010.

- **العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الإعدام" في الدول التالية (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) في الأعوام من 1990- 2010**

جدول (12) : مصفوفة معاملات الارتباط بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الإعدام"

المتغيرات المستقلة/ التابعة	إجمالي الدين الخارجي	إجمالي خدمة الدين الخارجي	إجمالي الدين القائم	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	الإعدام
إجمالي الدين الخارجي	-	-0.113	-0.155	-0.296	0.015
إجمالي خدمة الدين الخارجي		-	-0.166	0.477	-0.033
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي			-	-0.268	0.032
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات				-	0.064
الإعدام					-

جدول (13): تحليل الانحدار لعلاقة المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الإعدام" (ن=84)

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	Beta	R	R^2	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	0.462	0.645	0.056	0.119	0.014	0.284	0.887
إجمالي خدمة الدين الخارجي	-0.639	0.525	-0.081				
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي	0.527	0.600	0.063				
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	0.986	0.327	0.136				

المتغير التابع: الإعدام

يظهر من الجدول (13) عدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي خدمة الدين العام الخارجي حيث بلغت قيمة (t) (0.639) بدلالة إحصائية (0.525)، وعدم وجود أثر دال إحصائياً لنسبة خدمة

الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات حيث بلغت قيمة (t) (0.986) بدلالة إحصائية (0.327) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي رصيد الدين الخارجي القائم حيث بلغت قيمة (t) (0.462) بدلالة إحصائية (0.645)، وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة (t) (0.527) بدلالة إحصائية (0.600) بلغت قيمة (R) (0.119) وقيمة (R^2) (0.014) ، وبلغت قيمة (f)(0.284) بدلالة إحصائية (0.887)، هذا يدل على عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين المديونية الخارجية والعنف السياسي من ناحية الإعدام – في الدول التالية (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) في الأعوام من 1990- 2010، ذلك بسبب أن أحكام الإعدام في دول الدراسة مرتبطة بعوامل محلية سياسية وبظرف مرحلة حيث ليس لمؤشرات المديونية الخارجية دوراً في انتشار هذه الظاهرة حيث كان للعامل السياسي الدور الكبير في عمليات الإعدام خصوصاً في (السودان، اليمن، الجزائر) خلال المرحلة الأولى من الدراسة، لقد ساهم بالإضافة إلى ذلك الصراع داخل النخب الحاكمة في (السودان، اليمن، الجزائر) ذات الخلفية العسكرية .

- **العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الحبس في القضايا السياسية " في الدول التالية (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) في الأعوام من 1990– 2010**

جدول (14): مصفوفة معاملات الارتباط بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الحبس"

المتغيرات المستقلة/ التابعة	إجمالي الدين الخارجي	إجمالي خدمة الدين الخارجي	إجمالي الدين القائم	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	الحبس
إجمالي الدين الخارجي	-	-0.113	-0.155	-0.296	-0.086
إجمالي خدمة الدين الخارجي		-	-0.166	0.477	-0.076
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي			-	-0.268	0.124
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات				-	-0.137
الحبس					-

جدول (15): تحليل الانحدار لعلاقة المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الحبس" (ن=84)

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	Beta	R	R^2	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	-1.028	0.307	-0.123	0.199	0.040	0.818	0.518
إجمالي خدمة الدين الخارجي	-0.054	0.957	-0.007				
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي	0.529	0.598	0.063				
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	-1.124	0.265	-0.153				

المتغير التابع: الحبس

يظهر من الجدول (15) عدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي خدمة الدين العام الخارجي حيث بلغت قيمة (0.054) (t) وبدلالة إحصائية (0.957) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لنسبة خدمة

الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات حيث بلغت قيمة (t) (1.124) بدلالة إحصائية (0.265) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي رصيد الدين الخارجي القائم حيث بلغت قيمة (t) (1.028) بدلالة إحصائية (0.307)، وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة (t) (0.529) بدلالة إحصائية (0.598) وبلغت قيمة (R) (0.199) وقيمة (R^2) (0.040) ، وبلغت قيمة (f)(0.818) وبدلالة إحصائية (0.518) وهذا يدل على عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين المديونية الخارجية والعنف السياسي من ناحية الحبس – في الدول التالية (الأردن، اليمن، السودان، الجزائر) في الأعوام من 1990-2010، حيث كان لمؤشرات المديونية الخارجية الأثر الضعيف في التأثير على مؤشر العنف السياسي / الحبس في القضايا السياسية التي تتجاوز 10 سنوات، وذلك بسبب ارتباطها في العوامل السياسية المحلية المتمثلة في الحروب الأهلية في كل من (السودان، اليمن، الجزائر) وما تبعها من فرض لقوانين الطوارئ والصراع داخل النخب الحاكمة ذات الخلفية العسكرية، لقد أدت هذه العوامل إلى الدور الكبير في تزايد هذه الظاهرة بعيداً عن تأثير مؤشرات المديونية الخارجية.

- **العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "استخدام الجيش ضد المدنيين" في الدول التالية (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) في الأعوام من 1990-2010**

جدول (16) : مصفوفة معاملات الارتباط بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "استخدام الجيش ضد المدنيين"

المتغيرات المستقلة/ التابعة	إجمالي الدين الخارجي	إجمالي خدمة الدين الخارجي	إجمالي الدين القائم	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	استخدام الجيش ضد المدنيين
إجمالي الدين الخارجي	-	-0.113	-0.155	-0.296	-0.037
إجمالي خدمة الدين الخارجي		-	-0.166	0.477	-0.048
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي			-	-0.268	0.004
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات				-	-0.424
استخدام الجيش ضد المدنيين					-

جدول (17): تحليل الانحدار لعلاقة المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "استخدام الجيش ضد المدنيين" (ن=84)

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	Beta	R	R^2	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	2.290	0.025	0.231	0.563	0.316	9.142	0.000
إجمالي خدمة الدين الخارجي	3.059	0.003	-0.324				
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي	1.632	0.107	0.163				
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	6.015	0.000	0.691				

المتغير التابع: استخدام الجيش ضد المدنيين

يظهر من الجدول (17) وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي خدمة الدين العام الخارجي حيث بلغت قيمة (t) (3.059) بدلالة إحصائية (0.003)، ووجود أثر دال إحصائياً لنسبة خدمة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات حيث بلغت قيمة (t) (6.015) بدلالة إحصائية (0.00)

وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي رصيد الدين الخارجي القائم حيث بلغت قيمة (t) (2.290) بدلالة إحصائية (0.025) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة (t) (1.632) وبدلالة إحصائية (0.107) وبلغت قيمة (R) (0.563) وقيمة (R^2) (0.316) ، بلغت قيمة (f)(9.142) بدلالة إحصائية (0.00) هذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائياً بين المديونية الخارجية والعنف السياسي من ناحية استخدام الجيش ضد المدنيين – في الدول التالية (الأردن، الجزائر، السودان ، اليمن) في الأعوام من 1990-2010، لقد تم استخدام وحدات من الجيش ضد المدنيين للاحتجاجات التي شهدتها دول الدراسة ذات الصفة الاقتصادية كالاحتجاج على رفع الأسعار وسياسات التقشف كما حدث في الأردن عام 1996، 1998، 2002، وفي ليمن والسودان والجزائر خلال فترة الدراسة ذلك خلال تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي المفروضة من مؤسسات التمويل الدولي بالإضافة إلى الدور الذي لعبته القوات المسلحة في الحياة السياسية خلال عقد التسعينات، تم استخدام الجيش في اليمن ذلك أبان الحرب الأهلية عام 1994، والدور الأساسي الذي قامت به المؤسسة العسكرية في السودان طوال فترة الدراسة.

- العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الشغب" في الدول التالية (الأردن، اليمن، السودان، الجزائر) في الأعوام من 1990- 2010

جدول (18): مصفوفة معاملات الارتباط بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الشغب"

المتغيرات المستقلة/ التابعة	إجمالي الدين الخارجي	إجمالي خدمة الدين الخارجي	إجمالي الدين القائم	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	الشغب
إجمالي الدين الخارجي	-	-0.113	-0.155	-0.296	-0.047
إجمالي خدمة الدين الخارجي		-	-0.166	0.477	-0.044
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي			-	-0.268	0.081
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات				-	0.295
الشغب					-

جدول (19): تحليل الانحدار لعلاقة المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "الشغب" (ن=84)

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	Beta	R	R^2	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	1.921	0.058	0.210	0.441	0.194	4.758	0.002
إجمالي خدمة الدين الخارجي	-2.060	0.043	-0.237				
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي	1.995	0.050	0.216				
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	4.240	0.000	0.527				

المتغير التابع: الشغب

يظهر من الجدول (19) وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي خدمة الدين العام الخارجي حيث بلغت قيمة (t) (2.060) بدلالة إحصائية (0.043)، ووجود أثر دال إحصائياً لنسبة خدمة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات حيث بلغت قيمة (t) (4.240) بدلالة إحصائية (0.00) ووجود أثر دال إحصائياً لإجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة (t) (1.995) بدلالة إحصائية (0.050) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي رصيد الدين

الخارجي القائم حيث بلغت قيمة (t) (1.921) بدلالة إحصائية (0.058)، بلغت قيمة (R) (0.441) وقيمة (R^2) (0.194) ، وبلغت قيمة (f)(4.758) بدلالة إحصائية (0.002) هذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائياً بين المديونية الخارجية والعنف السياسي من ناحية الشغب – في الدول التالية (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) في الأعوام من 1990– 2010، حيث قوبلت السياسات الحكومية في البلدان المشمولة في الدراسة بأعمال عنف وشغب احتجاجا لسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسات الحكومية الناتجة عن تطبيق توصيات المؤسسات الدولية المانحة بسبب تراكم أعباء المديونية الخارجية في دول الدراسة وهو ما كان جلياً في الكثير من أعمال العنف التي سبق للباحث ذكرها.

- **العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "التمرد والحركات الانفصالية" في الدول التالية (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) في الأعوام من 1990– 2010**

جدول (20): مصفوفة معاملات الارتباط بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "التمرد والحركات الانفصالية"

المتغيرات المستقلة/ التابعة	إجمالي الدين الخارجي	إجمالي خدمة الدين الخارجي	إجمالي الدين القائم	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	التمرد والحركات الانفصالية
إجمالي الدين الخارجي	-	-0.113	-0.155	-0.296	0.136
إجمالي خدمة الدين الخارجي		-	-0.166	0.477	0.026
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي			-	-0.268	0.203
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات				-	-0.009
التمرد والحركات الانفصالية					-

جدول (21): تحليل الانحدار لعلاقة المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "التمرد والحركات الانفصالية" (ن=84)

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	Beta	R	R^2	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	1.839	0.070	0.214	0.291	0.085	1.827	0.132
إجمالي خدمة الدين الخارجي	0.366	0.715	0.045				
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي	2.356	0.021	0.272				
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	0.802	0.425	0.107				

المتغير التابع: التمرد والحركات الانفصالية

يظهر من الجدول (21) وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة (t) (2.356) بدلالة إحصائية (0.021)، عدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي خدمة الدين العام الخارجي حيث بلغت قيمة (t) (0.366) بدلالة إحصائية (0.715) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لنسبة خدمة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات حيث بلغت قيمة (t) (0.802) بدلالة إحصائية (0.425) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي رصيد الدين الخارجي القائم حيث بلغت قيمة (t) (1.839) بدلالة إحصائية (0.070)، بلغت قيمة (R) (0.291) وقيمة (R^2) (0.085) ، وبلغت قيمة (f) (1.827) بدلالة إحصائية (0.132)، يدل هذا على عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين المديونية الخارجية والعنف السياسي من ناحية التمرد والحركات الانفصالية – في الدول التالية (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) في الأعوام من 1990- 2010، واجهت بلدان الدراسة باستثناء الأردن أعمال تمرد انفصالية، لم يكن لمؤشرات عبء المديونية الخارجية الأثر في هذه الحركات، حيث ساهمت عوامل رئيسية في تعزيز هذه الحركات من أبرزها عدم التجانس الثقافي داخل المجتمع بالنسبة للحركات الانفصالية في جنوب السودان من خلال الاختلاف الديني الدور الرئيسي في الانفصال بالإضافة إلى التهميش وعدم

العدالة في توزيع مكتسبات التنمية، كذلك بالنسبة لإقليم دارفور حيث كان للاختلاف القبلي الدور الكبير في تأجيج حركات التمرد وفي اليمن أدت عوامل التهميش وعدم العدالة في توزيع مكتسبات التنمية دوراً حاسماً تأجيج حركات الانفصال في جنوب اليمن ونتيجة للاختلاف المذهبي الذي كان له الدور الكبير في تأجيج حركة التمرد في صعده شمالي اليمن.

- **العلاقة بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "المظاهرات السلمية" في الدول التالية (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) في الأعوام من 1990- 2010**

جدول (22) : مصفوفة معاملات الارتباط بين المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي "المظاهرات السلمية"

المتغيرات المستقلة/ التابعة	إجمالي الدين الخارجي	إجمالي خدمة الدين الخارجي	إجمالي الدين القائم	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	المظاهرات السلمية
إجمالي الدين الخارجي	-	-0.113	-0.155	-0.296	0.008
إجمالي خدمة الدين الخارجي		-	-0.166	0.477	-0.032
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي			-	-0.268	0.098
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات				-	-0.069
المظاهرات السلمية					-

جدول (23): تحليل الانحدار لعلاقة المديونية الخارجية ومؤشرات العنف السياسي

"المظاهرات السلمية" (ن=84)

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	Beta	R	R^2	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	0.073	0.942	0.009	0.108	0.012	0.233	0.919
إجمالي خدمة الدين الخارجي	0.043	0.965	0.006				
إجمالي الدين القائم إلى الناتج المحلي	0.736	0.464	0.088				
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	-0.325	0.746	-0.045				

المتغير التابع: المظاهرات السلمية

يظهر من الجدول (23) عدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي خدمة الدين العام الخارجي حيث بلغت قيمة (0.043) (t) بدلالة إحصائية (0.965) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لنسبة خدمة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات حيث بلغت قيمة (t) (0.325) بدلالة إحصائية (0.746) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي رصيد الدين الخارجي القائم حيث بلغت قيمة (t) (0.736) بدلالة إحصائية (0.464) وعدم وجود أثر دال إحصائياً لإجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة (t) (0.153) بدلالة إحصائية (0.879) بلغت قيمة (R) (0.108) وقيمة (R^2) (0.012) وبلغت قيمة (f)(0.233) بدلالة إحصائية (0.919)، يدل هذا على عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين المديونية الخارجية والعنف السياسي من ناحية المظاهرات السلمية – في الدول التالية (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) في الأعوام من 1990-2010 ذلك نتيجة ارتباط التظاهرات السلمية في العوامل المحلية الداخلية كالاحتجاج على السياسات العامة للدولة وعدم العدالة الاجتماعية في توزيع مكتسبات التنمية في بلدان الدراسة

بالإضافة إلى العوامل الإقليمية التي ساهمت قيام في الكثير من الحركات الاحتجاجية كتداعيات القضية الفلسطينية على البلدان العربية والتضامن معها.

دراسة المتغيرات الوسيطة:

تأكيداً على ما سبق، فإن الفرضية الرئيسية للدراسة التي انطلق منها الباحث والقائلة بأن هناك علاقة عكسية بين المديونية الخارجية والاستقرار السياسي في البلدان المشمولة في الدراسة لم تثبت صحتها بصورة مطلقة في جميع دول الدراسة وفي الكثير من مؤشرات الاستقرار السياسي . وعلية فقد قام الباحث بدراسة عدة متغيرات يمكن أن يكون لها أثر ايجابي في العلاقة بين المتغيران في البلدان المتضمنة في الدراسة، ذلك من خلال توافر عدة متغيرات وسيطة من بينها:

- **متغير الفقر:**

تعد مشكلة الفقر من أهم المشكلات التي تعاني منها البلدان العربية والتي شكلت مصدر تهديد لاستقرارها الداخلي وذلك لارتفاع معدلات الفقر بالنسبة لمجموع السكان وتعد من أهم التحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة، ففي بلدان كاليمن والسودان والجزائر والأردن كغيرها من البلدان النامية شكلت ظاهرة الفقر التحدي الأكبر بالنسبة لها، ففي الجزائر بلغت نسبة الفقر من السكان عام 1992 (21%) وسجلت ارتفاعاً عام 1995 لتصل إلى 28%[1] وهي من النسب المرتفعة حسب المؤشرات العالمية، إلا أن هذه النسبة شهدت انخفاضاً حيث بلغت عام 1999 17% ، مستمرة في الانخفاض مع مطلع الألفية الجديدة ذلك بسبب التحسن الذي شهده الاقتصاد الجزائري بسبب ارتفاع أسعار النفط، فقد بلغت نسبة الفقر من مجموع السكان عام

[1] البنك الدولي ، مؤشرات الفقر ، على شبكة الانترنت، http://www.data.a;bankaldawli.org/ltopic/Poverty.

2005 (16.6%) مما يعني أن معدل تراجع سنوي بنسبة 4% إلى 12% من مجموع السكان عام 2009 [1].

وفي اليمن وفقاً للمؤشرات الصادرات عن الأمم المتحدة، فإن اليمن في المرتبة 151من بين 177 دولة على مؤشرات التنمية البشرية (HDI) وتعتبر اليمن من أفقر دول العالم وقد تجاوز الفقر باليمن 45% من مجموع السكان في فترة التسعينات من القرن الماضي ولقد شهدت مؤشرات الفقر في اليمن بعض التحسن حيث تناقصت النسبة المئوية للفقراء من 41.8% عام 1998 إلى 34.8% عام 2005 / 2006، كما قدر الجهاز المركزي اليمني للإحصاء عام 2010 أعداد الفقراء في اليمن ما يقارب سبعت ملايين نسمة.

وفي السودان، فقد عانى السودان من معدلات فقر مرتفعة تجاوزت خلال عقد التسعينات 47% حيث أن الغالبية العظمى من السكان فقراء بمتوسط دخل فرد أقل من 400 دولار في السنة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، ولقد أشارت تقارير محلية خلال الفترة من 2005 – 2008 إلى أن نسبة الفقر فوق 60% وفقاً لمؤشرات البنك الدولي فإن نسبة الفقر 46.5% من إجمالي السكان ذلك إستادا لتحليل ظاهرة الفقر عام 2009م. وسجلت نسبة الفقر في الأردن تذبذبا في نسبة الفقر إلى السكان صعوداً وانخفاضا، ولكنها حافظت على نسب متقاربة سجلت نسبة الفقر في عام 1997 (25%) ، شهدت هذه النسبة في الفترة بين (2006 – 2008) 13.3% وصولاً إلى 14.4% عام 2010م بالاعتماد على السلة الاستهلاكية بالنسبة للمواطنين.

لقد جاء ترتيب الأردن في المركز 100 من بين 186 في اللائحة مؤشرات التنمية البشرية و تراجعت الأردن إلى المركز 90 عام 2008 وصولا إلى المرتبة 95 عام 2010.

[1] البنك الدولي ، مؤشرات التنمية البشرية ، على شبكة الانترنت، http://www.data.a;bankaldawli.org/ltopic/Poverty.

الأمر الذي كان له انعكاسا سلبياً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي خصوصاً إذ ما علمنا أن ظاهرة الفقر تنتشر بشكل كبير في الأطراف والمدن البعيدة عن العاصمة، مما ولد شعوراً في التهميش والحرمان وعدم العدالة في توزيع مكتسبات التنمية بين بلدان الدراسة.

- **متغير التجانس الثقافي**

كان لغياب التماسك الاجتماعي والثقافي في دول الدراسة باستثناء الأردن (السودان، اليمن، الجزائر)دوراً كبيراً في زعزعة الاستقرار السياسي فيها وهو ما حصل في السودان ومشكلة جنوب السودان التي لعب فيها اختلاف الأديان دوراً رئيسياً في الحرب الأهلية وبروز الحركات الانفصالية، بالإضافة إلى حركات التمرد في إقليم دارفور التي ساهم فيها الاختلاف العرقي بين القبائل التي تقطن الإقليم وهو ما أحدث الأزمة.

أدت الصراعات الأيديولوجية في الجزائر منذ مطلع التسعينات المتمثلة في الحركات الإسلامية يقابلها الحركات الأخرى ذات التوجه العلماني والتي كانت مدعومة بشكل كبير من الجيش بالإضافة إلى الاختلاف العرقي في منطقة القبائل ذات الأغلبية الأمازيغية التي تطالب في الحكم الذاتي الانفصالي.

وفي اليمن كان الاختلاف القبلي و الأوضاع الاقتصادية الدور الكبير في بروز الحراك الجنوبي والمطالب في الانفصال بعد الوحدة مع شمالي اليمن، بالإضافة إلى الصراع المتواصل في منطقة صعده مع جماعة الحوثيين التي تنتمي للمذهب الشيعي.

من خلال عرض مؤشرات المتغيرات الوسيطة توصل الباحث إلى وجود أثر / علاقة لمتغير الفقر والاستقرار السياسي في دول الدراسة مجتمعة (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن) وبنسب متفاوتة.

كما توصل الباحث إلى وجود علاقة / أثر بين عدم التجانس الثقافي والاستقرار السياسي بنسب متفاوتة في كل من (السودان، اليمن، الجزائر) كان أكبرها في السودان ذلك نتيجة إلى تكرارات هذه النزاعات ذات الخلفية العرقية والدينية.

- **متغير الفساد :**

كان لانتشار ظاهرة الفساد بشقيها السياسي والاقتصادي نتيجة لغياب "الحاكمية الرشيدة" الأثر الكبير في خلق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدان الدراسة وما تبعها من آثار على المجتمع كالتهميش الاجتماعي والاقتصادي وعدم العدالة في توزيع مكتسبات التنمية وسيطرة فئة معينة على مفاصل الحكم الأمر الذي كان له الأثر الكبير على الحياة السياسية والاجتماعية في البلدان النامية . لقد عانت دول الدراسة من انتشار ظاهرة الفساد وانتشارها بين فئات محددة والتي كان لها الأثر الكبير على استقرار المجتمع، فقد احتلت السودان وفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2009 المرتبة 176، واليمن 154 والجزائر 111 والأردن 49[1] عالمياً على مستوى انتشار الفساد، نتيجة لذلك تعتبر هذه البلدان من أكثر البلدان العالمية انتشارا لظاهرة الفساد.

[1] تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010، من شبكة الانترنت ، 2010/11/7، http:/www.nscoyemen.com/index3.ph?id

النتائج والتوصيات

من خلال عرض نتائج الدراسة الخاصة بدراسة العلاقة بين مؤشرات المديونية الخارجية للبلدان موضع الدراسة ومؤشرات الاستقرار السياسي الرسمي وغير الرسمي في هذه الدول ، يمكن تلخيص نتائج اختبار فرضية الدراسة كما يلي:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغير الوزاري للبلدان المتضمنة في الدراسة للفترة 1990- 2010م.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشرات المديونية الخارجية والتغير البرلماني للبلدان المتضمنة في الدراسة للفترة 1990- 2010م.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشرات المديونية الخارجية و الاعتقال السياسي للبلدان المتضمنة في الدراسة للفترة 1990- 2010م.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشرات المديونية الخارجية والاغتيالات السياسية للبلدان المتضمنة في الدراسة للفترة 1990- 2010م.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشرات المديونية الخارجية و عمليات الإعدام في قضايا السياسية للبلدان المتضمنة في الدراسة للفترة 1990- 2010م.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشرات المديونية الخارجية ومؤشرات الاستقرار السياسي (الحبس في القضايا السياسية، عمليات الشغب و حركات التمرد والمظاهرات السلمية) للبلدان المتضمنة في الدراسة للفترة 1990- 2010م.

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين مؤشرات المديونية الخارجية و استخدامات الجيش ضد المدنيين للبلدان المتضمنة في الدراسة للفترة 1990-2010م.

وعليه توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن إثبات فرضية الدراسة بين متغيرين بصورة مطلقة وذلك لاختلاف تطبيقها بنفس المستوى على كافة مؤشرات المتغير المستقل (المديونية الخارجية) والمتغير التابع (الاستقرار السياسي) في دول الدراسة، حيث تقبل الفرضية الرئيسية الخاصة في المتغيرات التي ثبت وجود علاقة إحصائية دالة، وترفض الفرضية الخاصة بالمتغيرات التي لا يوجد بينها علاقة إحصائية دالة.

وعند قيام الباحث في اختبار فرضية الدراسة بين المتغيرات في دول الدراسة كلاً على حدة باستخدام معامل ارتباط "بيرسون"، تبين للباحث اختلاف في نتيجة ارتباط المتغيرات بين دول الدراسة ، وأن طبيعة العلاقة بين المديونية الخارجية والاستقرار السياسي ليست على خط واحد من حيث اتجاه العلاقة سالبة أو موجبة، وذلك الاختلاف المجتمعات اجتماعيا واقتصاديا.

وعليه فأن فرضية الدراسة القائلة بأن هناك علاقة عكسية بين ازدياد المديونية الخارجية والاستقرار السياسي، لم تثبت صحتها بشكل مطلق في جميع دول الدراسة.

التوصيات

وبناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي :

1. على البلدان العربية المدينة السعي نحو تطوير / الاعتماد على الذات في التخطيط للتنمية المستدامة من خلال توظيف الطاقات والموارد الوطنية المتاحة ذلك للوصول إلى التنمية الشاملة المطلوبة التي تتسم في عدالة التوزيع بين كافة فئات المجتمع .
2. توجيه القروض والمساعدات الخارجية إلى المشاريع المستدامة الإنتاجية / التنموية وعدم توظيفها كما جرت العادة في الكثير من البلدان العربية المدينة في دعم أو سد العجز في الموازنات العامة أو توجيهها للإنفاق الرأسمالي، الأمر الذي يترتب عليها التزامات من خلال خدمة الديون التي تفوق طاقاتها.
3. تشريع القوانين والأنظمة التي تحدد و تنظم سقف معين للاستدانة الخارجية كنسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي ذلك من أجل تنظيم عملية الاقتراض الخارجي للدول العربية المدينة.
4. نشر المعلومات الوافية من خلال إتباع مبدأ الشفافية والمصارحة في البيانات المتعلقة في حجم المديونية الخارجية والمبالغ المترتبة على خدمتها في البلدان العربية المدينة.
5. الانفتاح على الاستثمارات الخارجية في البلدان العربية المدينة بشكل عام ودول الدراسة بشكل خاص وذلك من أجل فتح آفاق اقتصادية متجددة تخفف الأعباء المترتبة على الاقتصاديات الوطنية ، وتساهم في الحد بنسب متفاوتة في اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

المراجع

أولا : الكتب :

1. إبراهيم، أحمد محمد، تصفية الإدارة الأهلية ونتائجها في دارفور، الخرطوم – السودان، شركة مطابع السودان، 2008.

2. إبراهيم حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيرون – لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

3. أمين، سمير وآخرون، التبعية في عالم متغير، سلسلة جدل، قبرص مؤسسة عيبال للنشر، 1992.

4. البخيتي، محمد مقبل، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام الدستوري اليمني، صنعاء – اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2009.

5. الببيلاوي ، حازم ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، الكويت، دار عالم المعرفة، 2000م.

6. بوعزيز، يحيى، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر، دار الطابعة للنشر، 1996.

7. الجاسور، ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسية، عمان – الأردن، دار المجدلاوي للنشر، 2004.

8. جادين، محمد علي، مناقشات حول : الديمقراطية والوحدة الوطنية في السودان، الخرطوم – السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، 2002.

9. أبو حسن، ياسر، ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي، الخرطوم – السودان، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008.

10. خليل فريد طريف، قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية، عمان – الأردن، منشورات البنك المركزي، 1984.

11. دريال ، عبد الوهاب، الديمقراطية بين الادعاء والممارسة : تجربة حركة النهضة، الجزائر، منشورات قرطبة، 2007م.

12. الروحاني، عبد الوهاب محمد، اليمن : خصوصية الحكم والوحدة، صنعاء – اليمن، 2009.

13. الرشواني، منار، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، أبو ظبي،منشورات مركز الإمارات للدراسات ، 2003.

14. ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي بن عبد الرحمن، عمان – الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

15. رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، القاهرة – مصر، دار المستقبل العربي، 1987م.

16. رمزي زكي، الديون والتنمية، القروض وأثرها على البلاد العربية، القاهرة – مصر، دار المستقبل للنشر، 1985م.

17. سمير نعمة، العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، عمان – الأردن ، دار البازوري للنشر، 2011 .

18. السعيد خويلدي، مجموعة البنك الدولي وآلياتها في مجال التنمية، القاهرة – مصر، دار النهضة العربية، 2008.

19. سميرة أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، الإسكندرية – مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000م.

20. الصاوي ، علي ، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، القاهرة – مصر، مكتبة نهضة الشرق، 1995.

21. طريف، خليل طريف، قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، عمان – الأردن، منشورات البنك المركزي الأردني، 1984.

22. عبد الرحمن غيث مي، الاستقرار السياسي، القاهرة – مصر، منشورات المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2010م.

23. عدنان زكي هجير، الاقتصاد الدولي، عمان – الأردن، دار إثراء للنشر، 2010م.

24. عبد السلام، عبد الله، الديمقراطية في اليمن : تحديات الحاضر ومطالب المستقبل، صنعاء – اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2008.

25. العبدلي، سمير، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، بيروت – لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

26. عيسى، محمد عمر، البعد الدولي لقضية دارفور : جذور الأزمة ومآلاتها، الخرطوم – السودان، شركة مطابع السودان، 2007.

27. عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية – مصر، دار الجامعة للنشر، 2000.

28. عبد الخالق، عبد الله، التبعية والتبعية السياسية، بيروت – لبنان، المؤسسة الجامعية للنشر، 1986.

29. غلاب، نجيب، الصراع على عرض اليمن في ظل التحولات الديمقراطية، بيروت – لبنان، دار بيسان للنشر، 2010.

30. أبو غنيمة، أحمد زياد، ملامح الحياة السياسية في الأردن منذ العشرينات وحتى التسعينات، عمان – الأردن، بلا، 1998م.

31. فليح ، حسن خلف، التمويل الدولي، عمان – الأردن، دار الوراق للنشر ، ط1، 2004.

32. فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، القاهرة – مصر، مركز الأهرام للنشر، ترجمة حسين أمين، 1993.

33. قمودي، سهيلة، الحقوق والحريات الأساسية عبر الدساتير الجزائرية، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية الحقوق،2012.

34. قيرة، إسماعيل، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت – لبنان، مركز الوحدة العربية، 2002.

35. قرم، جورج، التبعية الاقتصادية : مأزق الأستدانه في العالم الثالث، بيروت – لبنان، دار الطليعة، 1980.

36. الكفارنة، أحمد عارف، التجربة الديمقراطية الأردنية : تجربة الخمسينات والتجربة الحديثة 1956 – 2007م، عمان – الأردن، دار قنديل للنشر والتوزيع، 2009م.

37. كاظم غفار، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، عمان – الأردن، منشورات مجلس الوحدة الاقتصادية، 1986.

38. الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، بيروت : الأكاديمية العربية للعلوم، 2006.

39. منشورات الأمم المتحدة، إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الأسكوا الأردن ولبنان: حالة، النيورك، 2005.

40. ماهر شكري وآخرون، المالية الدولية، العملات الأجنبية والمشتقات المالية، عمان – الأردن، دار الحامد للنشر، 2004.

41. ميتم صاحب عجام وآخرون، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، إربد – الأردن، دار الكندري للنشر، 2001.

42. محمد علي العقلا، مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية، الإسكندرية – مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

43. المنوفي ، كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، دار الربيعان للنشر، 1987م.

44. نعوش، صباح، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دمشق – سوريا، دار المدى للنشر، 1998.

45. نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة – مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.

46. هانتجتون، صامويل، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، الكويت، دار سعاد للنشر، ترجمة : علوب عبد الوهاب، 1993.

47. ولدخليفة، محمد العربي، التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

48. يونس عدنان، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، عمان – الأردن، دار المناهج للنشر، 2011.

ثانيا : الرسائل الجامعية

1. بدارنة، يوسف عبد الله، التبعية الاقتصادية وآثارها في الدول الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، 1999.

2. حافظ، محمد بلال، انعكاسات المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2003

3. الدلقموني، محمد جاد الله، التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2012.

4. الرفاعي، حسين، أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي، حالة الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2006.

5. الرجوب، سلامة، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2005.

6. سمارة، عمر تركي، إدارة المديونية الخارجية، دراسة حالة الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، 1999.

7. الشياب، صهيب، أثر معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل على المديونية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة اليرموك ، الأردن، 1998.

8. العبادي ، ميساء ، القروض ودورها في التنمية الاقتصادية المخلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأقتصاد ، جامعة النجاح ، فلسطين ، 2001 .

9. فوكة، سفيان، الحكم الرشيد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 2010.

10. لجدع، نبيل، أثر الاستثمار الأجنبي على الاستقرار السياسي في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

11. المفلح، بشار، ظاهرة الحكومات الائتلافية في إسرائيل ومدى تأثيرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، 2008.

ثالثا : الانترنت

1. محمد، حتمات، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر، على شبكة الإنترنت، http://www.kantakj.com/figh/files/economics/7f.doc

2. إبراهيم علوش، من المسؤول عن ارتفاع أسعار النفط، على شبكة الانترنت

http://aljazeera.net/analysis.net 23 / 10 / 2007م.

3. الأزمـــة الماليـــة العالميـــة، علـــى شـــبكة الانترنـــت .http://www.ar.wikipedia.org/wiki/2012-2007

4. إبراهيم سيف، العلاقة بين الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية في الدول العربية، على شبكة الانترنت، 2013/2/14، http://www.studeis.aljzeera.net.

5. موقع الانتخابات الأردنية، 2010، على شبكة الانترنت 2013/3/29م

http: // www.jordanelection2010.com

6. وكالة أنباء التضامن، على شبكة الإنترنت، 27 / 3 / 2013م

http: //www.presssolidarity.ne

7. موقع غرفة صناعة الأردن، على شبكة الإنترنت، 19 /3/ 2013م

http://www.jci.org.jo/ar/aspx.

8. المركز الوطني للمترولوجيا، على شبكة الإنترنت، 2013/4/2م

http://www.jnmi.gov.jo/about jordan - a.htm

9. المديونية الخارجية للجزائر، بحوث اقتصادية، على شبكة الإنترنت، 2011/6/31
http://www.memoireconmique.blogspot.com/2011/06/blog-post

10. البنك الوطني الجزائري، التقرير السنوي، على شبكة الإنترنت، لعام 2006،

http:// www. Bank – of – algeria.dz.net

11موقع وزارة النفط والمعادن، قطاع النفط، على شبكة الإنترنت، 2013/3/23،
http://www.mom.gov.ye/index.php

12. المديونية الخارجية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، على شبكة الإنترنت،
http://www.yeman- nic.info/sarch/index.php 20/3/2013

13. إحصائيات حول الزراعة في الجزائر، على شبكة الإنترنت، (2011)
http://www.tags.arabnet5.com

14. عماد طاحون، الديون العربية الخارجية، على شبكة الانترنت، 2004/10/3
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?archived

15. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، على شبكة الانترنت،
http://www.anhri.net

رابعا : الدوريات والتقارير الرسمية بالغة العربية

1. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، للأعوام (1991 – 2011).
2. البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، للأعوام (2005، 2006، 2007).
3. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، للأعوام (2007، 2009)
4. البنك المركزي السوداني، التقرير السنوي، لسنة (2009)
5. هياجنة : عدنان، قضايا منهجية في تفسير ظاهرة العنف السياسي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، المجلد 26، العدد(1) 1999.
6. وزارة المالية الأردنية، نشرة الدين العام، لشهر أيلول، عام 2009.
7. المومني : رياض، المديونية الخارجية الأردنية : أسبابها ونتائجها الاقتصادية، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، الرياض – السعودية، 1995.

8. معوض : جلال، ظاهرة عدم الاستقرار وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 1983.

9. المنظمة العربية لحقوق الإنسان : تقارير سنوية مختلفة، على شبكة الإنترنت،

http://www.aohr.net

Abstract Arabic

Hawamdeh, Mazen Hussein, Direct Foreign investment and Political Stability in the Arab World
Master Yarmouk University, 2013
(Supervisor: Prof.. Dr. Ahmad Nawfal).

The study sought to answer the research problem and choose the premise of the study to know the nature and limits of the relationship between external debt and political stability in the countries of the study (Yemen, Jordan, Sudan, Algeria) during the specified time period from 1990 to 2010, using several approaches based on the principle of complementarily systematic terms, the focus was on the historical method and analytical descriptive method and analytical statistical approach, to be able to read the variables of the study of all cross-border dimensions of time to study and analytically based on the indicators, then quantified in the study countries. To be seen through the correlation coefficient quantification which reveals the nature and direction of the relationship between variables, and reached to a public result that the correlation between external debt and political stability is not a one-way, they may be positive in some variables indicators or have a negative relationship in another angle, when examining the study states, individually and collectively, that difference studied communities in terms of economic and political conditions that have a significant impact on the nature of the variables, as well as the intermediate variables that govern the relationship and defiance trends.

This indicates that the external debt may lead to promoting political stability in certain circumstances may lead to the deterioration of political stability on the other hand, the regulator in that the availability of transparency (good governance) based on the laws and regulations that are going through these loans in the goals that serve the development sustainable.

Keywords: external debt, political stability, Arab Wolrd, international political economy.